عدد 167 — 3 ذو الحجة 1445 (10 يونيو 2024)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2023–2024 : دورة أبريل 2024

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أبريل 2024

صفحة

• محضر الجلسة رقم 165 ليوم الثلاثاء 12 ذو القعدة 1445هـ (21 ماي 2024م) 165 14286

صفحة

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 166 ليوم الثلاثاء 19 ذو القعدة 1445هـ (28 ماي 2024م) 166 14322

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة رقم 165

التاريخ: الثلاثاء 12 ذو القعدة 1445هـ (21 ماي 2024م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وست وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة التاسعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا للنظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص مجلسنا هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي في البداية الكلمة للمستشار المحترم مصطفى مشارك، أمين هذا المجلس، لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضلوا السي مصطفى.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد رئيس الحكومة، يحيط من خلالها علما بانتخاب السيد عبد الرحيم العلافي من حزب التجمع الوطني للأحرار عضوا بمجلس المستشارين في الاقتراع الجزئي المجرى بتاريخ 7 ماي 2024 لملء المقعد الشاغر برسم الهيئة الناخبة لممثلي الغرف الفلاحية، بالدائرة الانتخابية لجهة الرباط–سلا–القنيطرة، بني – ملال–خنيفرة، الدار البيضاء- سطات.

وأودع السيد رئيس الحكومة لدى مكتب المجلس، عملا بأحكام الفصل 78 من الدستور، مشروع قانون رقم 02.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليوز 1972) المتعلق بنظامالضمان الاجتماعي.

وطبقا لأحكام الفصل 82 من الدستور، طلب السيد رئيس الحكومة إعطاء الأسبقية لمشروع القانون عند وضع جدول أعمال المجلس.

وبناء على مقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 21 ماي 2024، تقدمت به المستشارة السيدة فاطمة زكاغ، وقد أحيل على الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن تعذر التفاعل مع هذا الطلب.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من منسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، يلتمس من خلالها تأجيل سؤال المجموعة الموجه للسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول "برنامج محاربة الأمية" إلى جلسة لاحقة.

وبالنسبة لأسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، فقد تم التوصل في الفترة الممتدة من 14 ماي 2024 إلى تاريخه، بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 12 سؤالا؛
- الأسئلة الكتابية: 3 أسئلة؛
- الأجوبة الكتابية: 16 جوابا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن ننتقل إلى جدول أعمال هذه الجلسة، ونستهلها..

نقطة نظام؟ تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

المهمة، السيد الرئيس، ديال الأمين هو أنه يخبر بكل أمانة بالقرارات ديال المكتب، وخاصة ما يتعلق بطلبات تناول الكلمة والسرد ديال الموضوع ديالها.

في حين أن في الوقت اللي تنتظرو أن المكتب يقوم بالدور ديالو في تعزيز الدور الرقابي للبرلمان، تنسجلو وبكل أسف أنه ولى تيزكي التوجه ديال الحكومة من الإفراغ ديال الآليات الرقابية وهي طلبات تناول الكلمة من المحتوى ديالها، حيث أنكم في البداية كنتو تتقولو لنا "يتعذر على الحكومة التفاعل"، قلنا ما كاين باس، رجعتو تتقولو بأن "الحكومة مستعدة للجواب، ولكن في وقت لاحق"، رغم أن المواضيع ذات بعد استعجالي، وقلنا ما كاين باس.

ولكن اليوم جيتو ببدعة جديدة وهي أنكم تتكتمو على المواضيع اللي تيتم طلب تناول الكلمة عليها، وهاذ الشي هذا غير مقبول أنه نسمحو به، لأنه خرق سافر للنظام الداخلي، وهاذ الشي هذا خص المكتب أنه يقوم بالدور ديالو، لأن الشعب المغربي خصو يعرف المواضيع اللي هنايا تتداول داخل قبة البرلمان، لأن مواضيع اللي تهم الشعب وخصو أجوبة عليها، والحكومة خصها تتجاوب مع الشعب المغربي، راه ما بقاتش أننا ندبرو وصلات إشهارية فيما أنتج أو لا ما يتخيل أنه أنتج، ولكن خصنا نجاوبو الشعب المغربي على المواضيع.

الموضوع اللي قامت به المجموعة ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في طلب تناول الكلمة، هو القرارات التعسفية وغير القانونية لطلبة كلية الطب، اللي هوما باقيين لحد الآن فالاحتقان، هاذ الشي خص يتجاوب عليه، خص المغاربة يعرفو الحقيقة ديال الأمور اللي كتوقع فالبلاد ديالنا، والقبة والبرلمان المهام ديالو هو أنه يقوم بهاذ الشي، والبرلمانيين خصهم يقومو بهاذ الدور، ماشي أننا نوليو كنخفيو ونوليو كنكممو الأفواه ديال جميع الناس اللي كيتكلمو على الحقوق ديالهم، السيد الرئيس.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

غير باش نوضح الأمر، فيما يتعلق بهاذ الموضوع الذي يثار من وقت لآخر، وأريد أن أصحح، أن الأمر لا يتعلق لا ببدعة ولا بخرق سافر للنظام الداخلي، لأن هذا كلام كبير بزاف، وما عندكش الأدلة عليه.

نحن نحتكم للنظام الداخلي اللي كتقولي خرقوه، ها المادة 168 واضحة، ماذا تقول؟ احنا بالنسبة للمكتب ديال المجلس يقتصر دوره على إحالة جميع الطلبات ديال تناول الكلمة في نهاية الجلسة، يحيلها على الحكومة، وللحكومة أن تتفاعل معها إيجابيا، ولها أن تعلن عن تعذرها التفاعل مع ذلك.

ولذلك، الطلب الذي تقدمتم به أحيل في وقته على الحكومة، الحكومة لها أسبابها ولها أعذارها، وأعلنت عن تعذر التفاعل مع هاذ الطلب، ذلك ما اقتصر عليه السيد الأمين عندما قام بإطلاع المجلس على المستجدات ديال المجلس خلال هاذ الأسبوع الذي انصرم.

إذن لا دخل للمكتب أو لرئاسة المجلس في أن تحور أو أن تعلن على واحد الموضوع اللي عبرت الحكومة عن عدم التفاعل معه.

إذن هذا كان فقط للتوضيح.

وأمر إلى.. إيوا خلاص، صافي، وضحنا، وما نبقاوش شادين.. إيوا اعطيناكم مرة وحدة راه اخذيتوها، رجاء السي المنسق، وبقاو نقط نظام؟

نمشيو لنقط نظام، صافي.

المستشار السيد خليهن الكرش:

.. هاذ المجلس باش نبقاو نعبرو على مواقفنا، ماشي مديورين باش تبقاو تفرضو علينا ذاك الشي اللي بغيتو.

السيد الرئيس،

في ظل القانون أولا، السيد الرئيس، لأنك إيلا قلتي هاذ المادة 168 اللي قريتي علينا الآن اللي كتقول راه دابا احنا على مشارف نصف الولاية، السيد الرئيس، يعني هاذ نصف الولاية كاملة كنتو كتديرو كمكتب خرق القانون، راك سديتو علينا الميكروات بعدا.. يعني انتوما كمكتب كنتو كتخرقو القانون بأنكم كتقراو المواضيع ديال تناول.. يعني أنتوما خصكم تقدمو استقالتكم ملي كتخرقو قانون النظام الداخلي، هاذي نقطة، السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

قريتي دابا مجموعة من الرسائل ديال رئيس الحكومة، وقريتي المواضيع ديالها، كتجي حتى لتناول الكلمة لا ما تقراش.

ثانيا، السيد الرئيس، كاين واحد القانون أسمى مني ومنك، هو الدستور المغربي فالفصل 27 ديالو كيقول "حق المعلومة"، احنا كمستشارين من حقنا نعرفو المعلومة، أشنو هو طبيعة الموضوع، علاش كتخبرهم فلان عمر قال بأنه كاين تناول الكلمة؟ واش أصبح يزعجكم حتى تناول الكلمة؟ أجهزتم على حقوقنا في التعبير، في مراقبة الحكومة، قمعتو الشعب فالشارع، بغيتو تسكتونا احنا فمجلس المستشارين فالبرلمان، راه عيب هذا، راه عندنا استقلالية القرار ديالنا على المؤسسات، يعني خصنا نكونو مسؤولين.

راه الفصل 27 كيعطي حق المعلومة، أنت في النشرة الداخلية ديالك كتنشر الموضوع، يعني ملزم باش تقرا الموضوع، لأن المتلقي، الشعب المغربي دابا كيتفرج فينا ما بغاش يسمع راه الكرش دار تناول الكلمة، بغا يسمع موضوع هذا، وإلا ما تبقاوش تقراو علينا حتى موضوع، حتى ملي يجي مقترح قانون ولا رسالة من رئيس الحكومة، قل لنا جاتنا رسالة من رئيس الحكومة فقط، وإيلا بغيتو تميعو العمل التشريعي وتميعو هاذ الجلسة قولوها لنا، لأن هاذ الشي زاد على حدو.

لا ماشي أنتهى، لأنه القانون خصنا ما نتجاوزوهش، مفروض عليكم تقراو الموضوع ديال تناول الكلمة، والمسرحيات ديال نبقاو (parfois) نتجاوزو هاذ الشي، لا غير مقبول الآن، هاذي مؤسسة خصها تشتغل، ما بغيتوهاش تشتغل قولها لنا، ما يمكنش نستمرو في هاذ الوضع، لا ما يمكنش تقمعو كلشي، وكاين استقلالية عندنا على الحكومة، ما هاذ الحكومة تقادو لنا...

لا، السيد الرئيس جاوبنا قانونيا.. وأنت كنت تتخرق القانون هاذي مدة ديال عامين دابا أو ثلاث سنين، يعني خصكم كمكتب تقدمو استقالتكم، إلى كنتو تتخرقو النظام الداخلي، ولا تتسمعو غير اللي

بغيتو.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليك، وهاذ الشي اللي كاين دابا، احنا نحتكم إلى نظام داخلي.. الله يخليك، السيد المستشار انضبط للنظام الداخلي الله يخليك.. أدعوك للانضباط إلى النظام الداخلي.. السيد المستشار.. السيد المستشار أدعوك لانضباط للنظام الداخلي.

أعطي الكلمة للسيد المستشار، تفضلوا السيد المستشار.

هذا النقاش حول النظام الداخلي، ومن حق كل مستشار أن يتدخل فيه، في إطار نقطة نظام.

تفضلوا السيد المستشار.

ما تعرقلش الجلسة التشريعية الله يخليك، وهذه جلسة دستورية الله يخليك ما تعرقلهاش.. اخذيتي حقك في الكلام، هذا نقاش.

السيد المستشار، الله يخليك رجاء ما تخليناش نطبقو النظام الداخلي إلى أبعد الحدود، الله يخليك.. هاذي راه جلسة الله يخليك دستورية، لا دابا أنت تناولت الكلام وبغيتي تمنع وبغيتي تصادر وبغيتي تكمم الأفواه ديال الإخوان ديالك والزملاء ديالك المستشارين في الكلام! هذا لا يستقيم.

تفضل السيد المستشار المحترم، تفضلوا.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

نقطة نظام تهم السير العادي للجلسة، السير العادي غير طبيعي في هذه الجلسة، لأنه طلب تناول الكلمة هو مسطرة والأسئلة هي مسطرة، الأمانة والمكتب يبلغ المجلس بعدد الأسئلة وطلب تناول الكلمة، ليس هناك في النظام الداخلي ما يدعو إلى طرح مواضيع هاته الأسئلة.. ومن حقي، اسمع الاستاد.. تعلم تصنت، تعلم تصنت راه مغاديش دير لنا الفوضى، معندكش الحق..

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار،

رجاء، الله يخليك، هاذي مناقشة النظام الداخلي..

السيد المستشار رجاء.. السيد المستشار رجاء، هذا نقاش، راه ماشي، خصنا، شوف الله يخليك، السيد المستشار.. رجاء السيد المستشار، لحد الآن أنا تنترجاك..

هذا لا يستقيم مع المنطق هاذ الشي اللي تتعمل، أنت تعرقل جلسة دستورية.. السيد المستشار ساهم في مناقشة مقتضيات النظام الداخلي، لم يرد عليك، ومن حقه أن يساهم في ذلك، النظام الداخلي طبقناه ما بغيتيش.. السيد المستشار أنت تجعل نفسك فوق النظام الداخلي، وهذه هي المأساة.

السيد المستشار، ساهم في نقاش لمقتضيات النظام الداخلي ولا يمكنك أن تصادر حقه في هذه المناقشة.

أنت تعرقل جلسة دستورية مع الأسف.. من حقه أن يناقش مقتضيات النظام الداخلي والله يخليك، واش أنت بوحدك غادي تعرقل جلسة دستورية؟

ودابا، السيد المستشار.. السيد المستشار الله يخليك، هذه صورة سيئة تنعطيوها للرأي العام.

السيد المستشار مازال ما كملش نقطة النظام الداخلي ديالو.. السيد المستشار، رجاء، السادة المستشارين..

السادة المستشارين، رجاء، رجاء.. السادة المستشارين رجاء.. السيد المستشار رجاء..

أنا متفهم، السي الكرش، السيد المستشار رجاء، ما جاوبكش، من حقه أن يساهم في النقاش حول النظام الداخلي وحول سير الجلسة، هذا ما اقتصر عليه السيد المستشار، لكنك صادرت حقه في الكلام، وهذا لا يستقيم..

لا حول ولا قوة إلا بالله.. السيد المستشار المحترم، السي الكرش، السي الكرش..

السيد المستشار، الله يخليك أنا أحسم في هذا النقاش.. الله خليك، السي عبد القادر الله يخليك.. رجاء، رجاء.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

يجب أن نحتكم الى النظام الداخلي، النظام الداخلي كل مستشار رأى أن السير غير طبيعي للجلسة، من حقه أن يتدخل من أجل إرجاع الأمور إلي نصابها، أن نحتكم الي النظام الداخلي، أما أن تصبح عادة في أثناء البث التلفزي أنه نديرو طلب الكلمة اخذيناها مرحبا ما اخذيناهاش نديرو 4 نقط نظام، فعمليا هاذي مسألة غير طبيعية وغير عادية وغير مقبولة..

ها أنت كتقلب على الكاميرا..

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار.. السيد المستشار استعملت حقك في الكلام.. الله يخليك، السيد المستشار رجاء، رجاء.. السيد المستشار، الله يخليك السيد المستشار، نتجاوز هذا.. الله يخليك، الله يخليك، نتجاوز.. نتجاوز.

رجاء، السادة المستشارين، الله يخليكم، عندنا نظام داخلي نحتكم إليه، ولا يمكن لأي أحد أن يؤوله بكيفيته الخاصة وحسب ما يراه هو وحسب رغبته الخاصة.

ولذلك، ننتقل إلى جدول الأعمال، ونستهله بالأسئلة الموجهة لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية.

السؤال الأول، كما جاء في كلمة السيد الأمين، أُجل بطلب من أصحابه.

وننتقل إلى السؤال الثاني حول "العناية بالقيمين الدينيين" للفريق الاستقلالي.

أعطي الكلمة لأحد..

تفضلوا السي عبد القادر الكيحل لبسط السؤال، تفضلوا.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

موضوع القيمين الدينيين هو موضوع وهم مشترك، حكومة وبرلمانا، وفي مقدمة المهتمين بهذا الشأن هو صاحب الجلالة نصره الله.

وبالتالي لا يمكن أن ننكر التحول الذي عرفته هاته الفئة خلال هذه السنوات الأخيرة، سواء فيما يتعلق بالزيادات، سواء فيما يتعلق بالتغطية والحماية الاجتماعية.

لكن، كما يقولون في قطر "القناعة من الله حرمان"، وبالتالي دائما تنتوسلو باش أنه هاذ الفئة، نظرا لمكانتها لدى الشعب المغربي والمجتمع المغربي، الأدوار اللي تتقوم بها داخل المؤسسة، يحبها المغاربة ويرتبطون بها ارتباطا وثيقا، وهي مؤسسة المسجد وما له علاقة بالمسجد.

فإننا نأمل أن تستمر ما انطلق في 2019 وما انطلق في هذه السنة، وما ننتظره في سنة 2025 فيما يتعلق بالانخراط في سلك التقاعد، نأمل أنه مازال خصنا شوية ديال السخاء مع هاذ الفئة بالنظر للأعمال والمهام التي يقومون بها.

وكذلك، لابد ما نتكلمو على الفئة ديال الأئمة المجازين اللي تبذل معهم مجهود، ولكن كذلك محتاجين إلى جهد آخر.

موضوع اللي هو في الجزء من القيمين اللي هوما العاملين على النظافة وعلى.. هاذ الفئة حسب القانون أو الظهير المنظم للقيمين هي فئة تتجي في مرحلة ثانية، لكن اليوم لابد ما نتكلمو على نظافة المساجد وخص مقاربة جديدة، لأنه عامل السن، الناس تيكونو كبار وتيكونو في واحد المستوى ما بقاش عندهم الإمكانيات والأهلية، فما فيها باس أنه هاذ موضوع النظافة تيمكن له يتخوصص في واحد العدد من المؤسسات.. وتدمج هاذ الفئة ديال المنظفين بالحد الأدنى اللي مطروح في إطار المدونة ديال الشغل، وبالتالي يمكن يكون خدمة أفضل وأحسن للمساجد، خصوصا أنه مسألة ديال نظافة المساجد هي ماشي أي مهمة تحتاج إلى عناية خاصة وإلى آليات وإلى وسائل وإلى كذلك شباب اللي يمكن لهم يقومو بهاذ العمل.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على هذا السؤال.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

ونشكر السيد المستشار المحترم على سؤاله.

العناية بهذه الفئة متواصلة، والوزارة لا تدخر جهدا في تحسين وضعيتهم المادية والصحية والاجتماعية.

وكما ذكرتم هاذي 20 سنة كان 6 ملايين ديال دراهم هي اللي تتعطى للقيمين الدينيين، الآن 160 مليار سنتيم اللي تتعطى للقيميين الدينيين، بما أن هاذ الهم–كما قلتو–مشترك، لذلك باش يتقالو ولا ينبه البعض ولا يذكر البعض ولا يتشارك مع البعض في نفس الهم ما كاين حتى باس.

على المستوى المادي، واصلت الوزارة تنفيذ التعليمات الملكية السامية لأمير المؤمنين أعزه الله، القاضية بتحسين الوضعية المادية: الرفع من مكافأة أئمة المساجد بما قدره 1200 درهم ما بين 2019 و2022، والرفع من مكافأة الأئمة والمؤذنين المتمثلة في 1200 درهم مقسمة على 4 سنوات بوتيرة 300 درهم ابتداء من فاتح 2023.

إن شاء الله أمير المؤمنين أعزه الله غادي نطلبو منه يعاود مرة أخرى وهكذا.

الآن، كان القدر الأدنى ديال مكافأة القيمين الدينيين هي واحد القدر هو 1200 درهم، الآن راه ما كيقلشاي على تقريبا الأجر الأدنى، بالإضافة إلى مختلف المكافآت اللي كيتلقاوها على عدد ديال المسائل.

ثم الرفع من مكافأة الأئمة والمؤذنين متمثلة كلها في 1200 مقسمة على 4 سنوات، ثم صرف زيادة شهرية قدرها 600 درهم لفائدة متفقدي المساجد.

كما عملت الوزارة ابتداء من السنة المالية 2024 على إدراج القيمين الدينيين المكلفين ضمن الفئات المشمولة بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض المدبر من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

حافظت الوزارة على انخراط القيمين الدينيين العاجزين والأرامل الحاليين، وغادي ندخلو في هذه القضية اللي شرتي لها ديال العجز إن شاء الله ابتداء من السنة المقبلة.

على المستوى الصحي، منذ سنة 2007 أضحى جميع القيمين الدينيين المزاولين لمهامهم من أئمة وخطباء ومؤذنين ومتفقدي المساجد يتوفرون على تأمين صحي، تتحمل الوزارة غلافه المالي الذي يقدر بـ 244 مليون درهم، ابتداء من شهر يناير 2023، تم تعميم هذا التأمين الصحي على موظفي وحراس المساجد.

على المستوى الاجتماعي، منذ 2011 يستفيد جميع القيمين الدينيين من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية، فهذا هم مشترك، ولكن احنا غاديين فيه إن شاء الله نوصلو فيه للمطلوب إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.. شكرا.

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي حول "المساجد المغلقة ببلادنا" للفريق الحركي.

تفضلوا السيد الرئيس لبسط السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن التدابير المتخذة في مجال إعادة فتح ما تبقى من المساجد المغلقة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب، تفضلوا.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا السيد المستشار المحترم والفريق ديالكم، بارك الله فيكم.

هاذ القضية تتعرفو هاذي واحد المدة ما كانش هاذ النظام ديال المساجد ولا المراقبة ديالها من طرف الوزارة ولا من طرف السلطات المحلية والسلطات المختصة والمهندسين وغير ذلك، ولكن ملي بدات النهار الأول لقينا بلي واحد 2400 مسجد كيخصنا نسدوها حتى تصلح، من تما بدا عندنا هاذ الإشكال هذا.

وضعت الوزارة البرنامج الوطني لتأهيل المساجد المتضررة تخصص له اعتمادات مالية سنوية تقدر بـ 300 مليون درهم، ما كتكفيش، لأن كل عام كيتزادو ما بين 250 وما بين 300 مسجد اللي خصهم يتغلقو باش يتصلحو، والآن جاء الزلزال فيه 2600 مسجد الله خصها كلها تغلق، هذاك ميزانية أخرى، ولكن راه من ناحية التدبير راه الوزارة هي اللي مكلفة.

من أهم منجزات الوزارة في إطار تنفيذ هاذ البرنامج منذ سنة 2011:

- تأهيل 1906 مساجد وإعادة فتحها بكلفة قدرها 3 الملايير 215 مليون درهم؛

- يوجد حاليا في طور التأهيل 581 مسجدا بكلفة قدرها 1 مليار و229 مليون؛

- يوجد في طور الدراسات والتراخيص 180 مسجدا بكلفة قدرها 227 مليون؛

- لا يزال 1495 مسجدا يتطلب تأهيلها كلفة قدرها ملياران من الدراهم.

وجدير بالذكر، بأنه بالرغم من المجهودات المبذولة في هاذ المجال، تسفر عملية مراقبة حالة بنايات المساجد التي يسهر عليها السادة الولاة والعمال، طبقا لمقتضيات الظهير الشريف الصادر في 25 رمضان 1435 في شأن مراقبة حالة بنايات المساجد، على إغلاق 230 مسجدا إلى 300 مسجد سنويا.

وعلى مستوى برنامج ترميم المساجد المتضررة من الزلزال، بلغ عدد المساجد المتضررة من الزلزال 2600 مسجدا، موزعة على ستة (6) أقاليم، وقد شرعت الوزارة بأمر مولوي سامي في معالجة جميع الحالات المتضررة بغلاف مالي قدره 1 مليار و200 مليون درهم، موزعة على ثلاث (3) سنوات، وأحدثت وحدة خاصة على المستوى المركزي لتتبع وتنفيذ برنامج تأهيل البنيات الدينية المتضررة من الزلزال.

وعن التقدم المادي لتأهيل هذه المساجد:

- قامت الوزارة بالشق المتعلق بالدراسات إبرام 73 صفقة خاصة بـ 351 مسجدا؛

- وفي الشق المتعلق بالتدعيم، بلغ 15 صفقة بالأشغال الخاصة بـ 43 مسجدا؛

- وفي الشق المتعلق بالترميم والانتهاء من أشغال ترميم مسجد الكتبية بكلفة 24 مليون درهم، واعتبرناه فألا نبيلا في رمضان، غير هو اللي كان أكبر مسجد متضرر وفتحناه، والحمد لله، باش يكون مقدمة لبقية المساجد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد الرئيس للتعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لابد في البداية أن نشيد في الفريق الحركي بالحكامة المعتمدة في تدبير الشأن الديني عموما، وتدبير المساجد على وجه الخصوص ببلادنا، وتعزيز الإرشاد الديني، وفق رؤية إصلاحية قائمة على ضمان الأمن الروحي لكافة المواطنين والمواطنات وحماية ثوابتهم الدينية المبنية على قيم الاعتدال والانفتاح والتسامح والعيش المشترك، في ظل الرؤية الحكيمة والاستراتيجية، التي يقودها أمير المؤمنين، حامي حمى الملة والدين، جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد الوزير المحترم،

لا ننكر المجهودات التي تبذلها الوزارة بمعية المحسنين طبعا، في تأهيل وإصلاح وترميم وبناء المساجد لمواكبة النمو الديمغرافي وتوسيع العمران الذي تعرفه بلادنا، بغاية ضمان السلامة للمصلين وأداء واجباتهم الدينية في أحسن الظروف، متطلعين إلى مزيد من تضافر الجهود لسد الخصاص المسجل في عدد المساجد حاليا، والتي قدرتموها، السيد الوزير، من خلال وزارتكم بما يفوق على 1237 مسجدا على الصعيد الوطني، ورغم أن الأرقام اللي عندنا احنا، السيد الوزير، عندنا أرقام قليلة، ولكن الأرقام اللي جات على لسانكم، السيد الوزير، أكثر بكثير عن ما كتب عندنا.

السيد الوزير المحترم،

الرفع من وثيرة تأهيل هذه المساجد لفتحها في وجه المصلين، خصوصا أن ساكنة بعض الحياء والدواوير في المدن والقرى يقطعون مسافات طويلة لأداء الصلوات في المساجد البعيدة عن أحيائهم، ويضطرون أحيانا إلى فتح قاعات مؤقتة لإقامة الشعائر الدينية وفي أماكن غير لائقة تفتقر إلى مواصفات وشروط السلامة.

وفي هذا الإطار، نغتنم المناسبة لمساءلتكم، السيد الوزير المحترم، عن مآل إعادة تأهيل وفتح المسجد الأعظم أو الأكبر بمدينة أسفي، لما له من رمزية وحمولة تاريخية تعود إلى عهد الموحدين.

وهذا يحيلنا إلى العدد الكبير من المساجد كمسجد البيير ومسجد سيدي حساين، واحد العدد ديال المساجد، السيد الوزير، اللي في هاذ الإقليم، احنا بغيناكمتردولها البال.

كما نسائلكم، السيد الوزير، عن مآل إعادة تهيء المسجد العتيق بالداخلة، الذي تم هدمه منذ عشر سنوات ولازال المصلون يؤدون واجباتهم الدينية في باحة المسجد.

كما أسائلكم، السيد الوزير، ونحن نناقش إشكالية المساجد المغلقة ببلادنا، لابد أن نستحضر الأدوار الدينية والروحية والرمزية المجتمعية للأئمة والمؤذنين والقيمين الدينيين، لذا نتطلع، السيد الوزير، إلى مزيد من المجهودات للنهوض والارتقاء بأحوالهم المادية وبأوضاعهم الاجتماعية والمهنية.

واحنا تنشوفو المجهودات اللي جات في الجواب ديالكم، السيد الوزير، اللي اعطيتو واحد الاهتمام كبير لهاذ الناس اللي هوما قيمين على المساجد وتنشكركم في هذا المجال.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، هل لكم رغبة في الرد؟

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

على قبل الحالات الخاصة إما يكون سؤال كتابي ونجاوبو عليه ولا عاود يديرو سؤال شفوي باش تكون عندي المعلومات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل معكم إلى سؤالين تجمعهما وحدة الموضوع، لذلك سنعرضهما دفعة واحدة.

أعطي الكلمة في البداية لفريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة جليلة مرسلي.

المستشارة السيدة جليلة مرسلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نظرا للأهمية الكبيرة التي تحظى بها شعيرة الحج، نسائلكم حول أهم الإجراءات والتدابير التي قامت بها وزارتكم لتنظيم موسم الحج لهذه السنة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا، أحد المستشارين، السي يحيى.

المستشار السيد عدي ويحيى:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم، السيد الوزير، عن إجراءات وزارتكم من أجل حسن تدبير عملية الحج لهذه السنة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد الوزير لكم الكلمة للجواب على السؤالين دفعة واحدة، تفضلوا.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

شكرا السيد المستشار المحترم.

فيما يتعلق بالحج، السنة كلها تنشتغلو على الحج، ماشي واحد الفترة محددة، الترتيبات بأرض الوطن:

✓ أولا، تم عقد الاجتماع العادي اللي تنديروه مع وزير الحج والعمرة السعودي نهار 4 أكتوبر، ثم في نفس الاجتماع وقع التوقيع على اتفاقية بخصوص ترتيبات نقل حجاج المملكة المغربية مع الشركة السعودية، كان عندنا إشكال العام الفايت حليناه الآن بتدخل ديال السيد وزير الحج والعمرة؛

✓ ثم اللجنة الملكية للحج عقدت الاجتماع ديالها، لأن هي اللي تتسير الأمور ديال الحج، نهار 9 نوفمبر 2023؛

✓ ثم وقع تحديد لوائح الحجاج المستفيدين الذين تم انتقاؤهم من مسجلين في القرعة الخاصة بهاذ العام في 34.000 حاج: التنظيم الرسمي 22.500، تنظيم الوكالات والأسفار السياحية 11.500؛

✓ تحديد مصاريف الحج بالنسبة للتنظيم الرسمي 66865.50 درهم؛

✓ تحديد تاريخ الأداء ما بين 22 حتى لـ 21 يناير؛

✓ انتقاء مؤطري ومرافقي الحجاج حسب حصة كل عمالة أو إقليم بمعدل مؤطر واحد لكل 47 حاج؛

✓ تحديد أعضاء البعثات الإدارية والعلمية والطبية والإعلامية وإيفاد أول فوج يوم 9 ماي 2024؛

✓ عقد اجتماعات مع الشركتين الناقلتين؛

✓ أول رحلة في مرحلة الذهاب ستكون بعد غدا إن شاء الله يوم 23 ماي 2024، إن شاء الله، وآخر رحلة في المرحلة غتكون 10 يونيو 2024، وأول رحلة العودة غتكون يوم 22 يونيو 2024، وآخر رحلة هو 10 يوليوز 2024؛

✓ تنظيم دورات تدريبية اعتبار من شهر فبراير؛

✓ تكثيف البرامج التوعوية عبر وسائل الاعلام؛

✓ إعداد وتسجيل وصلات توعوية خاصة بالحج وبثها على القنوات المختلفة؛

✓ إعداد أدوات توجيهية وإرشادية؛

✓ العمل بمبادرة "طريق مكة" بمطار الدار البيضاء؛

✓ الانخراط في الإجراء المتخذ من قبل الجهات السعودية المتمثل في تسجيل الخصائص الحيوية؛

✓ التنسيق مع القطاعات والمؤسسات والهيئات وأعضاء اللجنة الملكية للحج المتدخلة في هاذ الملف، الترتيبات مع الجهات السعودية كثيرة.

✓ فيما يتعلق بالسعر، ياك نفس السؤال سعر الحج؟

فيما يتعلق بسعر الحج، تركيبة سعر الحج تحكمها الخدمات المقدمة للحجاج، وتشمل:

✓ تذكرة السفر؛

✓ السكن بمكة المكرمة؛

✓ التغذية: وجبتي الفطور والغذاء؛

✓ النقل بين المدن والمشاعر؛

✓ الخدمات الأساسية والإضافية يعني السعودية؛

✓ رسوم التأمين والتأشيرة؛

✓ سعر الصرف المطبق في العمليات الخاصة بالحج عن طريق بنك المغرب.

قد حددت مصاريف الحج هاذ السنة كما قلنا 66885.50.

جدير بالذكر أن الزيادات التي تعرفها زيادة تكلفة الحج بين الفينة والأخرى راجعة إلى الخدمات وإلى الرسوم.

على كل حال، بغيت نقول 4 ديال الحوايج:

أولا: اللجنة الملكية للحج هي اللي كتوافق على هاذ أسمو.. من بعد ما تقدم ليها البيانات؛

ثانيا: كل الأشياء اللي متفاوض فيها كتشترك فيها عدة وزارات، ماشي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بوحدها؛

ثالثا: السعر اللي كنقدموه احنا هو أقل من سعر أي جهة خصوصية، مع أن الخدمات ماشي هي أقل، فلذلك هاذ القضية محبوكة، ما فيهاش شي إشكال.

هذا الشي هذا هو اللي يمكن نقول الآن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إذن إلى التعقيب على هاذ الجواب.

أعطي الكلمة للمستشارة جليلة من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي.

المستشارة السيدة جليلة مرسلي:

السيد الوزير المحترم،

احنا جميع كنتفقو بأن ركن الحج يمثل قيمة دينية وروحية عظيمة لدى المسلمين، باعتباره الركن الخامس لديننا الحنيف، ويحظى برمزية كبيرة داخل المجتمع المغربي، ويتجلى ذلك من خلال الكوطا التي خصصتها السلطات السعودية مشكورة للمملكة المغربية، والتي نعتبرها مهمة، وإن كانت احنا دائما غنقولو غير كافية، وذلك راجع لمتانة العلاقات الأخوية التي تجمع خادم الحرمين الشريفين بأخيه أمير المؤمنين، الملك محمد السادس حفظه الله.

الإقبال المتواصل والمتزايد على التسجيل الإلكتروني للمواطنات والمواطنين الراغبين في أداء مناسك الحج، فرض علينا نظام القرعة من أجل الإنصاف وانسجاما مع مبدأ تكافؤ الفرص.

ونشيد بالمجهودات الكبيرة التي تقومون بها، السيد الوزير المحترم، لتحسين ظروف أداء مناسك الحج لفائدة ضيوف الرحمن، لكننا نشير أيضا لبعض مشاهد التعثرات والمعاناة لحجاج بيت الله الحرام خلال موسم الحج.

فبالإضافة إلى أحيانا ظروف التنقل والتغذية والإيواء، لا تسمح لهم بالقيام بهذه الشعيرة الدينية العظيمة في الظروف اللائقة والمناسبة.

فيما يتعلق بحجاج مغاربة العالم، فالمساطر المعمول بها تخول لهم أداء هذه المناسك في الديار المقدسة انطلاقا من بلد الإقامة، وهو الأمر الذي يستوجب مواكبتهم وتأهيلهم وفق المذهب المالكي الأشعري وإجماع الأمة.

الحجاج أيضا يشتكون من غلاء تكاليف الطائرة، مما يدفع بوكالات الأسفار إلى اختيار الطيران غير المباشر، وهو ما يزيد معاناة كبار السن الذين لا يقوون على سلك هذا النوع من الرحلات.

لذا، نطالبكم بتسريع عمل كل برامج التنسيق مع وكالات الأسفار الموكول لها تنظيم مناسك الحج من أجل توفير طيران مباشر بتكلفة معقولة لحجاجنا الميامين.

نحن كلنا أمل فيكم، السيد الوزير المحترم، لإنجاح موسم الحج لهذه السنة لمواكبة وتأهيل الحجاج المغاربة، خصوصا حجاجنا من "مغاربة العالم".

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب.

تفضلوا، الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد خليد البرنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

بداية، نشكركم على ما تفضلتم به من معطيات قيمة تعكس تمثلكم لروحانية وقدسية شعيرة الحج.

كما نغتنم هذه المناسبة لنعبر عن امتناننا للعناية المولوية الفائقة للحجيج المغاربة ولكل المجهودات التي مافتئتم تولونها، السيد الوزير المحترم، وكل القائمين على فريضة الجح، كي تمر هذه المناسك في أفضل الظروف وأجودها، بفضل ما راكمتموه من تجربة وما أبنتم عنه من كفاءة، جعلت من البعثة المغربية وما تقدمه من خدمات من بين أفضل البعثات.

لسنا في حاجة، السيد الوزير المحترم، للتذكير برمزية هذا الركن من أركان الإسلام لدى عموم المواطنات والمواطنين المغاربة، وهو ما يعكس تزايد الإقبال على أداء فريضة الحج سنة بعد سنة، حسب الإحصائيات الرسمية المقدمة من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، حيث بلغ عدد الحجاج المغاربة خلال موسم الحج الماضي 34.000 حاج وحاجة.

لكن، السيد الوزير المحترم، بوزارتكم مع ازدياد عدد الحجيج تواصل مصاريف الحج ارتفاعها، فبعد أن كانت إلى حدود السنة

الفارطة في حدود 62.000 درهم برسم موسم الحج 1444 هجرية، عرفت هذه السنة زيادة إضافية قدرها حوالي 3200 درهم، دون اعتبار فارق السعر في الخدمات الأساسية، وما يعني أن تكلفة الحج لهذه السنة تصل إلى 66.000 درهم قابلة للزيادة.

السيد الوزير المحترم،

إذا كانت فريضة الحج من الأركان الواجبة على أساس الاستطاعة، مصداقا لقول المولى عزوجل "ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا"، فإننا نخشى ألا تقف هذه الزيادات الخارجة طبعا عن إرادتكم، والتي لا نحملكم مسؤوليتها عند هذه المستويات، مما يعني مع الأسف إقصاء شرائح مجتمعية عديدة لن تسعفهم ظروفهم المادية من بلوغ هذا المقصد.

في هذا الإطار، والمناسبة شرط، نثمن في فريق الأصالة والمعاصرة ما تبذلونه، السيد الوزير المحترم، من الجهود المنجزة وتقديم أفضل الخدمات لحجاج بيت الله، كما نشيد بمختلف القرارات التي أقدمتم على اتخاذها هذه السنة، كقرار إعفاء النساء دون 45 سنة من ضرورة وجود ولي أمر عند التقديم وغيرها من القرارات التي تهم تيسير أداء هذه الشعيرة.

ختاما، نأمل السيد الوزير المحترم، أن يتم التفاعل مع مطالبنا الهادفة إلى تيسير هذا على كل الراغبين في أداء هذه الفريضة وأن تمر هذه الشعيرة في أحسن الظروف وأفضلها وأن يكون حجاجنا المغاربة خير سفراء لوطنهم.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبات.

تفضلوا.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

أشكر السيدين المستشارين.

فيما يتعلق بقضية الحج –كما قلتو– راه واحد المسألة ربانية، ثم ما كاينش فيه إقصاء، اللي ما حج راه الله تعالى كيحسب له حج إذا ما استطعشاي، إما ما حصلش على الفيزا، إما ما عندو فلوس، ولا مريض، ولا..

لكن، احنا أش كنديو؟ غير، ديرو معنا شي شوية الوعظ باش ما يتسماش راه كنيدرو شي حاجة مقصرين في شي حاجة، انتوما عاونونا في الوعظ مع الناس.

كنديو 4500 ديال الناس أصغرهم في العام الفايت كان عندو 83 سنة، واش كاين شي واحد كيقدر يسافر بالناس بحال هكا؟ وعندهم التغذية مختلفة، والطقس مختلف، والأمور كذا، والحج أشنو هو؟ 4 أيام كيخص كلشي يكون فيها، وحتى واحد لحد الآن ما قال لنا راه درتو شي حاجة فسدتو ليا بها الحج ديالي.

لذلك، غير تعاونو معنا، راه الأمور ماشي بهاذ.. راه المسألة ربانية، ثم اللي مشى يشوف مولانا واش قبل ليه، طبعا كيخصو هاذيك 3 الحوايج اللي الله تعالى قالها هي، لا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج هي الأولى، واحد السمت معين يمشي رباني حتى يرجع.

لذلك، تعاونو معنا في هاذ الشي هذا، لأنكم مؤسسة تربوية، وإلا غادي يتصحابو الناس في هاذي ولا في هاذيك بلي ما كنهتموش بالقيمين الدينيين ما كانديروش الحج، غادي نوليو فالشغل ديالنا اعتبروه ديالكم، وعاونونا فيه، وأجيو عندنا إذا بغيتو شي تفاصيل.

هذا هو، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل معكم إلى آخر سؤال مطروح عليكم في هذه الجلسة للفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد الرئيس لبسط السؤال.

المستشار السيد يوسف أيذي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نسائلكم عن اعتماد التربية الدامجة في المدارس العتيقة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة، وخاصة الأطفال التوحديين؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير للجواب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا السيد المستشار المحترم على السؤال.

قانون التعليم العتيق يضمن الحق في التعليم لجميع التلميذات والتلاميذ الراغبين في الالتحاق بمؤسسة التعليم العتيق، بمن فيهم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

عملت الوزارة على فتح فضاءات التعليم العتيق في وجه هذه الفئة، حيث بلغ عدد التلاميذ.. لأن احنا كولشي التلاميذ ديالنا كلهم 36.000، 38.000 ماشي شي حاجة، فإذن التوحديين فهم ربما أقل من ذيك النسبة المئوية الوطنية.

عملت الوزارة على فتح فضاءات التعليم العتيق في وجه هذه

الفئات، حيث بلغ عدد التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة المتمدرسين بمدارس التعليم العتيق برسم الموسم الدراسي 2023-2024 ما مجموعه 127 متمدرسا، من بينهم 33 متمدرسة، وتنقسم هذه الفئة من المتمدرسين إلى 7 أصناف حسب نوع الإعاقة عندهم، كما هو مبين بالجدول، إعاقات حركية، إعاقات بصرية، إعاقات على مستوى النطق، إعاقات ذهنية، إعاقات سمعية، التوحد... إلخ، التوحد اللي أشرتو له 3 اللي عندنا التوحديين، ثم كان شي وحدين بعض المكفوفين اخذاو جوائز دولية في تجويد القرآن الكريم، فهو من التعليم العتيق.

فلذلك، هاذ الناس هاذو ولو غير من هاذ الجهة هاذي خصنا نعتنيو بهم، ولذلك راه احنا معتنين بهاذ الفئة، إن شاء الله، اللي جا عندنا راه تنعتنيو به، وثم تيستافدو من الفوائد ديال التعليم العتيق، بمعنى تيكونو داخليين، تتكون عندهم التغذية، تيكون عندهم كاع المسائل اللي تنعطيوها للتعليم العتيق، مع زيادة العناية بهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد الرئيس للتعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات اللي قدمتو.

بالتأكيد احنا متفقين معكم على هاذ المجهود اللي تتقومو به، ومتفقين أيضا على أنه هاذ المدارس ديال التعليم العتيق هي ماشي فقط مدارس ديال التحصيل العلمي، لكن هي منارات حضرية ضاربة في القدم، قدم وجود الدولة المغربية.

لكن، اليوم احنا تنهو من بعض الإشكالات، لأن المجهود اللي مبذول مثلا في وزارة التربية الوطنية على مستوى التربية الدامجة، لا فيما يخص توفير قاعات ديال الموارد، لا فيما يخص دعم المرافقات لهاذ الفئة، لا فيما يخص التكييف ديال الامتحانات.

من بين أكبر الإشكالات اليوم اللي تيعانيو منها الأطفال ذوي الإعاقة هو أنه المدارس العتيقة ما تتيحش الإمكانيات ديال تكييف الامتحانات لفائدة هاذ الأطفال اللي تيعانيو من الصعوبات ما في التعلم، مثلا أشرتم للموضوع ديال الأطفال التوحديين، هاذي واحد الفئة اللي منهم تيعطيهم الله واحد الملكات ديال الحفظ خطيرة، وتيتمكنو في ظرف وجيز من تحصيل أحزاب بزاف من كتاب الله، ولكن في باقي المواد عندهم صعوبات في التعليم، الشيء اللي تيفرض على هاذ المدارس، كيفما هو معمول به الشأن في وزارة التربية الوطنية، ياخذو بعين الاعتبار هاذ الخصوصية ويكيفو الامتحانات لهاذ الفئة، ضمانا للانخراط فيهم، ربما ضعف ديال العدد التلاميذ اللي تيعانيو من هاذ الحالة في الولوج للتعليم العتيق، راه راجع إلى هاذ الصعوبات ديال التعلم اللي ما تياخذوهاش المدارس العتيقة بعين الاعتبار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير،

هل لكم رغبة في الرد على هذا التعقيب؟

تفضلوا.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شوف، التفاصيل إيلا كان شي نقص راه غادي نعالجوه، ما أظن، إلى كان ما تيقبلوش علينا لأن ما تنعتنيوش بهم في الامتحان أو لا كذا، نشوف هاذ المسألة هاذي، ما أظن ولكن غنشوف.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، شكرا السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع العدل، ونرحب بالسيد الوزير الحاضر معنا للجواب على الأسئلة الموجهة إلى القطاع الذي يشرف عليه.

نستهل هذه الأسئلة بسؤال فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السي الحسناوي، تفضلوا لبسط السؤال.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائكلم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير المتخذة لحماية المواطنين من إثقال كاهلهم بالوثائق الإدارية غير الضرورية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على هاذ السؤال.

تفضلوا.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

مساء الخير السيد الرئيس، السادة المستشارين،

في الحقيقة هاذ السؤال هذا كيطرح أكثر من سؤال حول الوثائق، وانتوما عرفتو كاين واحد القانون كان داز من وزارة الداخلية وهي تبسيط الإجراءات الإدارية، ونحن نسعى.. أولا كاين واحد المبدأ أي وثيقة تملكها إدارة الدولة لا يمكن المطالبة بها للمواطن، يجب أن يطالب بها الإدارة المعنية، مثلا السوابق العدلية، أنا لا أفهم بأنه تطلب السوابق العدلية للمواطن، إذا احتاجت السوابق ديال شي مواطن تطلبها من الإدارة ديال وزارة العدل، احنايا دابا الآن عندنا (les mots de passe) وكندوزو الأمور كما هي.

كذلك، مجموعة ديال المساطر التي كتزيد على ثقل المواطن، لهذا فالوثائق التي تملكها الإدارة يجب الإدارة أن تطلبها من الإدارة وليس من المواطن.

وفي تبسيط الإجراءات الإدارية، كاين هاذ النص هذا، ولكن احنايا خصنا نفعلوه بشكل أكثر.

كاين واحد المجموعة تاع الإجراءات أخرى تتكون تتجي في.. لاحظناها من حيت جينا لوزارة العدل، مثلا السوابق العدلية اللي تكلمنا عليها كانت في السابق المواطن إذا بغا يحصل على السوابق العدلية خصو يجي من فرنسا إذا ساكن في فرنسا ولا ألمانيا ولا ما عرفت فين، خصو يجي من ألمانيا حتى لهنا باش ياخذها، ولا يدير واحد الوكالة ويديها للقنصلية ويصادقو له عليها ويجيها لوزارة الخارجية ويصادقو على أن القنصل صحيحة عاد يجيها للوزارة عاد يعطيوه السوابق العدلية.

الآن عندنا مليون طلب يمر عن طريق الهاتف، فقط الهاتف، معناه أنه الوسائل التقنية الحديثة كتسهل هذه الأمور وكنتمنى المستقبل، تصورو دابا وزارة العدل هي اللي عندها السوابق العدلية، نهار تعينت وزير جيت لقيت الناس شادة النوبة باش تدوز واحد (concours) في وزارة العدل، وكتشد من هاذ الشرجم السوابق العدلية وتتعطيه في هاذ الشرجم هذا، باش تعرف هاذ المنطق اللي ديال القرون الوسطى.

الآن، ما بقاتش هاذ الأمور هاذي، كنمشيو مباشرة كنشوفوه، كاين استرجاع المبالغ المالية للدولة، المواطن كيكون خارج في الخارج تيقوله أجي نعطيك الإكراه البدني، سير للمحكمة وخلص الإكراه البدني وعادي أجي تخرج، دابا الآن ولينا اعطينا لإدارة الجمارك وغيرها من الإدارات الأخرى باش يؤدي، تنتفاوضو مع البنوك باش بحال هاذ الأمور هاذي يخلصوها في أي فرع من فروع البنوك، ما كاينش يبقاو ينتقلو للمحكمة كنشوفها، إلى غير ذلك.

أنا أعتقد بأنه كاينة واحد المجموعة ديال الوثائق ما عندها حتى قيمة، وأروعها وأجملها وأحسنها، حيث تتوقف كيقولك سير جيب شهادة الحياة، أنا لحد الآن والله ما فهمتها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السي الحسناوي للتعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا، السيد الوزير المحترم، على ما تفضلتم بعرضه من إيضاحات والتي تعكس الجهود المبذولة من طرفكم للنهوض بمنظومة العدالة ببلادنا، وفق التوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.

السيد الوزير المحترم،

علاقة بسؤالنا، نسجل معكم بأسف شديد استمرار إثقال كاهل المواطنين بالكثير من الوثائق الإدارية غير الضرورية، وعلى سبيل المثال نسخ السجل العدلي التي تطالب وزارتكم المرتفقين الإدلاء بها، رغم أنها هي الجهة التي تصدرها قبل أن تتدخلوا أنتم مشكورون ووضعتم حدا لهذه الوضعية غير الصحيحة.

السيد الوزير المحترم،

إن استمرار الكثير من المرافق العمومية والخصوصية بمطالبة المواطنين بوثائق غير لازمة أو متكررة أو غير قانونية يعد ضربا بعرض الحائط لقانون تبسيط المساطر الإدارية الذي جاء للتخفيف عن المرتفقين وعدم إثقال كاهلهم بالوثائق الإدارية، من خلال اعتماد التبادل الرقمي للمعلومات والوثائق والمستندات بين المرافق العمومية.

السيد الوزير المحترم،

إذا كانت بلادنا قد اعتمدت نظام معطيات جديد على مستوى بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية، فلازالت بعض الإدارات تطالب بالإدلاء بمجموعة من الوثائق غير الضرورية، ولاسيما المترشحين للمباريات، بما فيها حالة طلب السجل العدلي من لدن مجموعة من القطاعات العامة والخاصة، مما يعوق إدماج ذوي السوابق السجنية في الحياة العامة.

وبهذه المناسبة، نشكركم كثيرا على توجهكم نحو إلغاء المطالبة به، ونشيد بقراركم نحو تحديث السجل العدلي تلقائيا في إطار مسطرة رد الاعتبار القانوني، كي لا يكون المعني بالأمر ملزما بالمرور عبر المسطرة القضائية، والتي تقتضي مدة زمنية طويلة، انسجاما مع مشروع إصلاح القانوني للمسطرة الجنائية الجديد.

السيد الوزير المحترم،

في الختام، لا يسعنا إلا أن نشد على أيديكم بحرارة، ونؤكد لكم أننا معكم في تنزيل الإصلاحات التي تقومون بها بقطاع العدل، والتي نراها في صالح المواطنين والمواطنات، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره وأطال بقاءه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم رغبة في الرد؟

تفضلوا.

السيد وزير العدل:

من حيث تطلب واحد الوثيقة من عند شي مواطن، راه تتمس له بحياته الخاصة، لأن فيها أسرار حياته الخاصة، إيلا ما كانش تينص عليها القانون إيلا طالبتي بها تتولي مخالفة، لأن دخلتي حياته الخاصة ما خصكش تدخل لها.

غنقول لكم مثلا: المرأة اللي تتكون غضبانة ولا مخاصمة مع راجلها تتمشي لأوطيل تيقول لها جيبي لنا واش أنت ساكنة في الرباط ولا ما ساكناش في الرباط، نطرحو سؤال آخر من حيث تتمشي للأوطيل، تيقول لك واش أنت مزوج ولا ما مزوجش؟ تيطلب لك عقد الزواج ماشي دخول في الحياة الخاصة؟

اعطيني السند القانوني اللي تيعطي هاذ الحق، ما كاينش، أرى اعطيوه ليا تنقلب عليه هاذي 20 عام، ما لقيتوش، إذن اللي تيطلب هاذ الوثائق راه مخالف للقانون خصو يتابع قضائيا، إيوا غنشوفو هاذ الشي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي السيد الوزير، حول "الحوار الاجتماعي".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

خلصت إحدى الدراسات أن الإضراب الناجح هو الذي لم يقع، لأن هناك حوار اجتماعي منتج، لذلك نسائلكم السيد الوزير، حول مدى حرصكم على إعطاء الحوار الاجتماعي القطاعي مدلوله الحقيقي للحد من الاحتقان الذي تعرفه الوزارة في هذه الأيام، بسبب تعثر إخراج مشروع النظام الأساسي لموظفي هيئة كتابة الضبط المتوافق عليه إلى حيز الوجود، جراء تحيز بعض المسؤولين المحسوبين على جيوب مقاومة التغيير والرافضين للتعدد النقابي بالقطاع، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على هذا السؤال.

تفضلوا.

السيد وزير العدل:

الوزير مسؤول عن الحرية النقابية داخل وزارته، والوزير لن يقبل مطلقا شي واحد يمس بالحرية النقابية كيفما كان، كل مواطن عندو الحق يدير نقابة، كل مواطن عندو الحق يدير نقابة، مادام النقابة تصرف من التصرفات القانونية التي يسمح بها القانون، أنا قابلها ما عندي إشكال.

وبناء عليه، فتحت حوار مع النقابات كاملين كل واحدة على حدة وتناقشنا، ربما النقابة ديالكم عندنا مشكل في اللغة ما تفاهمناش، من بعد ما جلسنا خرج واحد الموقف، على كل، النقابات هوما هاذو، عندهم الهواية ديال النقد هذا حقهم، ولكن ما عمرني غلقت الباب ديال الحوار وفتحنا الحوار.

الخلاف اللي عندنا الآن هو المرسوم ديال النظام الأساسي، وقلت لهم أنه مرسوم النظام الأساسي ماشي أنا اللي معني به بوحدي، هذا داخل في واحد العمل حكومي شامل وطرحتو أنا بقوة داخل الحكومة، ولكن لا حول ولا قوة إلا بالله، هذا هو جهدي.

القضايا اللي تنملك عليها السلطة ما عندي مشكل نناقشها معكم ونعطيها ونحلها، أما أنا إيلا قدمت خدمات للموظف ديالي راه غادي يخدم داخل الإدارة، شحال ما قدمت له خدمات شحال قدمت له تسهيلات شحال ما وقفت له على مطالبه، شحال ما كنسهل الأمور.

إيلا كان أخويا فوق جهدي وفوق مجال اختصاصي والغالب الله، لذلك أنا تنتفهم أنه حتى البيان ديال النقابة ديالكم تنتفهو لأنه ماشي ضدي، ضد الحكومة ككل، أنا نعاونكم فيه إيلا كان شي حل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد خليهن الكرش:

السيد الوزير،

إن كانت للنقابات هواية النقد فللحكومة هواية عدم الإنصات.

السيد الوزير،

تعددت جلسات الحوار الاجتماعي وانتظمت جولاته، مما يؤشر على

التوجه نحو المأسسة، وهو ما نثمنه، عكس ما تقول السيد الوزير، غير أن أغلب مخرجات الحوار الاجتماعي تدخل في دائرة التسويف، ولا يتم الوفاء بالالتزامات التي تتضمنها، يؤدي بالتالي إلى هدر الزمن التدبيري والإصلاحي، مما يؤجج الاحتقان الاجتماعي.

وبالرغم من أن المنظمات النقابية الدخول في حركات احتجاجية وخوض إضرابات غالبا ما تواجهونها بالقمع، وتعقبها حملات ممنهجة من التضييق على ممارسة الحرية النقابية واستهداف المنخرطين والمسؤولين النقابيين، خاصة في صفوف النقابة الوطنية للعدل المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وكل هذه الممارسات تصدر للأسف عن قطاع يتحمل مسؤولية صيانة الحقوق وحريات المواطنين والمواطنات والنهوض بها.

لقد انطلق مسار التفاوض حول تعديل النظام الأساسي لموظفي هيئة الضبط منذ سنة 2022، وفق مقاربة تشاركية ترمي إلى التوافق حول صياغة مشروع تعديل نظام يلبي مطالب موظفي العدل المشروعة، للنهوض بأوضاعهم المالية والاجتماعية مع مقتضيات التنظيم القضائي الجديد للمملكة.

غير أن هذا المسار عرف انحرافا أمام الاعتراض الذي أبدته وزارة المالية، وانتهاج الوزارة لسياسة "التلجين" أي إحداث اللجن، وهذا ما تتقنه هذه الحكومة، وهي آلية دأبت الحكومة لاستعمال التأجيل، بل لإقبار كل مساعي إصلاح هادف، وهو ما يدعو إلى التوجس والريبة حول مدى جدية التوصل إلى حلول عن طريق الحوار، ومدى استقلالية قرارات وزارة العدل عن التدخلات البعدية لوزارة المالية، الأمر الذي دفع بنقابتنا (CDT[1]) إلى خوض سلسلة من الإضرابات، تفاعلت معها وزارتكم بمنطق التضييق والتحيز الفج لبعض المسؤولين الإداريين لأطراف أخرى.

السيد الوزير،

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ندعوكم للتسريع بإخراج مشروع تعديل النظام الأساسي لموظفي كتابة الضبط المتوافق حوله، بتذليل الصعوبات التي أثارتها وزارة المالية استنادا للتضامن الحكومي، وتفعيلا لمخرجات الحوار الاجتماعي المركزي، وباعتبار هذا المشروع يعتبر أحد مرتكزات الإصلاح الشامل للقضاء من جهة، ولانسجامه مع التنظيم القضائي الجديد للمملكة الذي دخل حيز التنفيذ من جهة ثانية.

وأن حتى التنظيم القضائي راه ماغادي ينجحش بدون التعاطي الإيجابي مع مطالب هاذ الفئة ديال كتاب الضبط.

السيد الوزير،

احنا الإشكال ماشي فالحوار، فلسفة الحوار، الإشكالية هي النتيجة، وإيلا كان شي حاجة عندكم فداخل الحكومة فكوها أنتوما ما تدخلوش فيها النقابات، وإلا لا الوزير مطالب أنه داير أنه يشد الاستشارة ديال وزارة المالية تبقى تحضر معك وزير المالية في الحوارات باش تكون مسؤول على القرارات والنتائج.

شكرا السيد الوزير.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

الكلمة لكم السيد الوزير للتعقيب.

<u>السيد وزير العدل:</u>

غير بغيت نأكد على جوج دالأمور:

أولا، هناك تضامن حكومي، أنا جزء من الحكومة، ومسؤول عن الحكومة ومواقف الحكومة، يكون وزير المالية ولا يكون رئيس الحكومة، حينما أتحدث باسم الحكومة أنا مسؤول، هذه المسألة الأولى.

المسألة الثانية، أن المسؤول والذي يحاسب والذي يخاطب هو الوزير، المديرين والمسؤول هاذوك ماعندهومش الحق تقول لهم المدير مزيان وأنتم ظريفين، المديرين والمسؤولين كينفذو السياسة اللي كنقررها أنا كوزير، لهذا إيلا عندكم شي حاجة عندكم معايا أنا كوزير، خليو المديرين، المديرين مجرد موظفين محترمين كيديرو العمل ديالهم، ماشي مسؤولين سياسيين، مسؤولين إداريين، أنا اللي مسؤول سياسي.

إيلا عندكم شي حاجة ديرو بيان ضدي أنا، إيلا بغيت نستقبلكم نستقبلكم أنا، إيلا بغيت نتفاوض معكم غنتفاوض معكم أنا.

أنا فتحت معكم الحوار، كانو ثلاثة دالنقابات، واش دابا نناقش النقابات بالتساوي، ولا كل نقابة نجاوب على الحجم ديالها، وشوف الحجم ديالكم فوزارة العدل والنقابات ديال الفيدرالية شحال عندها؟ والاتحاد العام للشغالين شحال عندها؟ ورغم ذلك سويت بثلاثة، وفتحنا معكم النقاش، وقلتو لنا ها المطالب ديالنا ودرناها.

ولكن، حيث كتدير المطالب وكتدير خطوات وكتدير اتفاق، ويخرجو جوج دالنقابات كيقول أودي احنا وصلنا لاتفاق مع السيد الوزير، وهاذ الشي اللي درنا مزيان، واحنا كننتظرو بغينا المرسوم وخص الحكومة تدير المرسوم، هذا موقف واضح.

ولكن تخرج وحدة تقولك هاذ الوزير الالتزامات ديالو ما كيديرها، ما كينفذها، شنو هو الالتزام اللي تتعطى ليا من طرف النقابات ديالكم ما نفذتو، حط لي أسيدي اللائحة.

أما الموظفين، هاذي نجوم فالسماء لا يجب المساس بها.

شكرا.

[1] **C**onfédération **D**émocratique du **T**ravail.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي حول "العنف الإلكتروني".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

حسب المندوبية السامية للتخطيط، 13.8% من المغربيات أي أزيد من 1.5 مليون امرأة مغربية كن ضحايا العنف الإلكتروني.

كما كشفت حصيلة المديرية العامة للأمن الوطني أن ارتفاع نسبة ضحايا الابتزاز الجنسي باستعمال الأنظمة المعلوماتية بنسبة 18%.

كما أكدت التقارير أن نسبة 50% من مستعملات الأنترنيت كن ضحايا العنف الرقمي، مرة واحدة على الأقل، وأن 87% من ضحاياه فكرن في الانتحار، وأن نسبة كبيرة من هن قد يغادرن مكان العمل وفتيات تركن كرسي الدراسة.

أرقام ضخمة ومخيفة، لكنها تكشف عن الواقع المعاش، والذي يرصد لنا تعاظم واستمرار معاناة النساء والفتيات من ظاهرة العنف والتحرش التي انتقلت من الواقع الاجتماعي والفضاءات العامة نحو الفضاءات الافتراضية.

فما هي الإجراءات والتدابير التي تعتزمون اتخاذها للحد من هذا الارتفاع المتزايد لهذه الظاهرة الخطيرة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

تفضلوا.

السيد وزير العدل:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الرئيس،

هو في الحقيقة هاذ الشي ديال التحرش، التحرش كاين كبير فوسائل التواصل الاجتماعي، دابا كلشي كيتحرشو به، لا النساء كيتحرشو بهم، لا الرجال كيتحرشو بهم فهذاك وسائل التواصل الاجتماعي، كارثة، ما عرفتش، كننتظرو القانون الجنائي، ما بغيناش ندیرو نص مستقل نبداو نضربو به، عندنا أخطر، عندنا الذكاء الاصطناعي دابا اللي جا، عندنا دعوة في الولايات المتحدة الأمريكية حول الاغتصاب الافتراضي، واحد السيد اخذا الصورة ديال واحد السيدة ودارها أنها بحال تتكلم معه وجالسة معه، لأن بالذكاء الاصطناعي واعتبرته أمام المحكمة، كنشوف المحكمة الآن الأمريكية آش غادي تقول في الموضوع، لأن هاذ الشي جاي.

وما يمكنش تفتح الفايسبوك ولا ذاك العجب كامل وما تلقاش شي تحرش فشي شكل من الأشكال، ولكن ما عندنا نص، احنا كنجيبو التكنولوجيا وما كنديروش لها قانون.

دابا الآن فالقانون الجنائي كاين مجموعة نتاع النصوص، كننتظرو باش تجي عندكم، وآنذاك غادي نتشددو فهاذ الموضوع هذا، تأكدي بأنه حيث غادي يجي غادي تكوني معنا فلجنة العدل والتشريع وزيدي تشددي، أنا معك، خصنا نشددو، راه إيلا ما كانتش العقوبة، وإذا ما كانش الضبط، راه ما غيكونش الحل لهاذ المواضيع هاذي.

راه ولى دابا اللي شد الفايسبوك تيبقى ينشر ويقول الأكاذيب ويقول الكلام، ويلصق شي في شي، كتسمع شي أشياء غريبة، أنا كنحل الفايسبوك الصباح دابا ما بقيتش كاع كنحلو، لأن غير كنحل كنلقى شي عجب، عفيت راسي من ذاك الشي كاع، ما بقيتش تنشوف لا هي لا "واتساب" لا والو، هل وصلنا لهاذ الدرجة هاذي؟

أعتقد أن القانون والزجر والعقاب هو الحل، واحنا بناء على القانون اللي كينظم هاذ المسألة هاذي اللي هو 103.13 و2-447 (الفصل 2-447)، دابا الآن فالقانون الجنائي تشددنا أكثر، من حيث يجي القانون الجنائي آنذاك نتناقشو إذا كانت شي حاجة نضيفوها، نضيفوها باش نوضعو حد لهاذ التسيب هذا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لك، السيدة المستشارة المحترمة، للتعقيب.

تفضلي.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

أكدتم السيد الوزير على أن هاذ الظاهرة، وتنأكدو احنا أيضا أن العنف الإلكتروني أو الرقمي هو خرق صارخ لحقوق الإنسان، إذ غالبا ما يكون على شكل ابتزازات مادية وانتهاكات جنسية من طرف الجاني، وبالتالي فهو من أخطر أنواع العنف الذي يهدد الصحة النفسية، بل يهدد حياة الضحايا وأغلبهن نساء وأسرهن، وقد يلحق بهن أضرارا اجتماعية واقتصادية نتيجة فقدان منصب شغل الضحية.

فهو عنف مستمر في الزمان، ما يترتب عنه استمرارية المعاناة النفسية للضحية، وليس بالسهل جبر الضرر عن ضحاياه، فقدان

الثقة في النفس وفي المحيط واستمرار جلد الذات الذي قد يصل درجة الدخول في حالة الاكتئاب.

وما يزيد من صعوبة وتعقيد الظاهرة، هو:

- الفراغ التشريعي وغياب تعريف قانوني واضح وشامل للعنف الرقمي، وغياب آليات واضحة لردع الجناة؛

- ضعف نسبة التبليغ بسبب الخوف والتهديدات المستمرة من الجاني في ظل الجهل والأمية القانونية، والكليشيات الاجتماعية التي تلصق بالضحية صورة مسيئة؛

- وصعوبة وسيلة الإثبات؛

- وغياب آليات تسهل على الضحايا التبليغ عبر تبسيط المساطر ومجانية الدعوة، اللهم المنصة الوطنية للتبليغ عن ضحايا العنف، السيد الوزير.

إن التأخر في التشريع الشامل للحد من هذه الجرائم الإلكترونية والتسامح مع الجناة والحكم لصالح الضحايا بمبالغ زهيدة جدا في مقابل جرائم من هذا الحجم وخطورته، لها ضريبة كبيرة على المجتمع.

لذا، ننبه إلى كون مثل هذه الجرائم لا يمكن أن يشملها قانون العقوبات البديلة، هي مسؤولية جسيمة ملقاة على عاتق الوزارة، السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير،

هل هناك رغبة في الرد على التعقيب؟

تفضلوا.

السيد وزير العدل:

إيلا بغينا ناخذو قرار فهاذ الموضوع كاينين جوج دالمبادئ خصنا نعرفوها: هناك شيء اسمه حرية التعبير، عندي مشكل فيها، وهناك شيء اسمه العبث، هذا موضوع خصنا نحاربوه.

وما يمكنش نقلب على العبث، نمشي باش ندير معه إجراءات قانونية وإلا فيه مساس بحرية التعبير.

دابا الفيسبوك أشنوفيه؟ فيه الابتزاز، فيه التشهير، فيه الاستغلال وفيه الإهانات وفيه الكذب، حيث تتمس هاذ الشي تيقول لك لا راه مسيتي بحرية التعبير، حرية التعبير ما عمرها كانت وسيلة سلبية، حرية التعبير كانت دائما وسائل إيجابية لتطوير الحياة المجتمعية، ما شي هي نبقى نسب فالناس ونوصفهم، وفي الأخير ملي تعيط له تقول له أش هاذ الشي كتبتي، حتى هو دور معيا، كاين اللي مقابل غير هاذ الشي، واللي دار ليا اليوتوب وتهضر كما بغا ويقول اللي بغا، وخصني أنا ندير واحد الكوكبة ديال الناس مقابلينو غير هو، أنا ما مساليش له، عندي مسؤوليات وعندي أشغال وعندي كذا.

لهذا خصنا نشددو، وغنشددو، وذيك الساعة سموها حرية التعبير أو لا يسميوها اللي بغاو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، السيد الوزير، ننتقل معكم إلى سؤال آخر لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة لبسط السؤال.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

عن وضعية جهاز كتابة الضبط نسائلكم، السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير للجواب.

السيد وزير العدل:

على كل وضعية كتابة الضبط فيها حوار.

شكون اللي وجه ليا السؤال؟

العتب على النظر.

هاذ قضية كتاب الضبط هي موضوع نقاش وموضوع حوار، فالآن تنعيدو النظر فالقوانين المنظمة للمديريات الجهوية، غادي تولي مديريات إقليمية، تنهيؤو كذلك منظومة تقييم الموظف وتنديرو كذلك طريقة تخليق الحياة العامة.

على كل، كتاب الضبط الآن هناك سؤال تيطرح نفسه، إيلا بغيت غدا نوظف كتاب الضبط أشنو نوظف؟

واش نوظف المجازين فالقانون؟ ولا نوظف التقنيين (les informaticiens)، باش يسهلو عليا العملية؟

لأنه إيلا وظفت القانوني غادي يدير لي الإجراءات القانونية مزيانة، إيلا درت (un informaticien) غادي يسهل لي المسطرة بسرعة.

دابا خصني نختار، نجمعهم بجوج ما كاينة، ناقشت مع وزير التعليم العالي قلت له واش كاين شي إمكانية نديرو شي ماستر نجمعوهم بجوج باش تسهل العملية، مازال ما وصلناش للحل، ولكن خصنا نرفعو المستوى ديال كتاب الضبط.

خص كتاب الضبط يكون مساريؤدي إلى القضاء، يكون مساريؤدي إلى المحاماة، الحاجة الوحيدة اللي اعطاو لكتاب الضبط إيلا تخرجو يكونو عدول، ما قالولهم تكونو.. القضاة وقفوها، المحامين حيدوها.

دابا غيرنا فنظام قانون المحاماة، دابا نظام القضاة احنا تنتذاكرو مع السادة رؤساء السلطة القضائية فهاذ الموضوع هذا باش نوصلو لشي حل، خصنا نفتحو، فالوزارة عندنا مشينا فواحد الاتجاه قلنا علاش المديريات ما تيشدوهاش الموظفين؟

ما كانش الموظفين تيشدو المديريات فوزارة العدل، دابا ولا عندنا تقريبا واحد الربعة ديال الموظفين أصبحو مديرين، وتيطرحو هاذ السؤال تيقول لك راه بدات الأمور تتغير، لأنه كان سابقا فقط القضاة هم اللي تيترأسو المديريات، دابا الآن غيرنا الأمور.

اللي خص كتاب الضبط هو أنهم تعطيهم أمل فالمستقبل وفي الترقية، وهاذ الموضوع هذا راه احنا تناقشوه، حيث يخرج المرسوم آنذاك تنتمنى باش نوصلو ليه الحل.

شكرا.

وبين قوسين: إيلا سمحت النقابة ديالكم راه فاتحين معها حوار فهاذ الموضوع هذا، وناقشناها مرة، جوج، ثلاثة، احنا باقيين فاتحين الحوار، ما عندنا إشكال لا معكم ولا مع الفيدرالية ولا مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، غير كاين اللي تيتناقش وكاين اللي كيدير بيانات ضدنا، كل واحد وشغلو، الله يعاونهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لك السيدة المستشارة للتعقيب

تفضلي.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

نشركم السيد الوزير على جوابكم، ونود التعبير عن تنويهنا بعملكم وبالأوراش الإصلاحية التي تباشرونها بكل جرأة وشجاعة، وذلك من أجل المساهمة في تطوير منظومة العدالة وجعلها تساير متطلبات التحولات والمتغيرات التي يعرفها المجتمع وتستجيب لانتظارات المواطنين وخدمتهم كما أرادها جلالة الملك نصره الله.

السيد الوزير،

لا شك أن جهة كتابة الضبط جزء لا يتجزأ من النظام القضائي في المملكة، بل يعتبر أهم ضمانات سلطة قضائية عادلة، نظرا لما له من دور في إدارة القضايا المعروضة على مختلف المحاكم، وفي تسهيل الولوج للعدالة بشكل عام لمختلف فئات المواطنين.

كما يساهم في خلق مناخ من الثقة لتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية البلاد.

ورغم هذه المكانة التي يحتلها هذا الجهاز ضمن النظام القضائي، فإننا نطمح إلى مضاعفة المجهودات المبذولة بغية الارتقاء المهني والمادي بوضعية هيئة كتاب الضبط.

وفي هذا الإطار، نثمن انخراط وزارتكم الجدي والمسؤول وتعاطيها الإيجابي مع ملف أطروموظفي هيئة كتابة الضبط وفتح باب الحوار مع هذه الفئة، وهو ما يؤكد تكريسكم للتوجه الذي يعتبر الحوار الاجتماعي ثقافة وقناعة راسخة لإنضاج الحلول وتنزيلها، وإن الحوارات القطاعية ينبغي أن تكون روافدا للحوار المركزي.

إن تطور منظومة العدالة بصفة عامة، والإدارة القضائية بصفة خاصة، يجب أن ينظر إليه وفق مقاربة شمولية تتبوأ فيها كتابة الضبط المكانة التي تستحقها، باعتبارها القلب النابض للمحاكم بمختلف درجاتها وأساس ترتكز عليه الإدارة القضائية، بل ومكون أصيل داخلها، وهو ما يستوجب الارتقاء بهذا الجهاز وتطويره بشكل يتماشى مع النمط الجديد من الممارسة القضائية التي تفرضها المرحلة الحالية، والاعتراف بأهمية الأدوار التي يقوم بها إلى جانب باقي الفاعلين في منظومة العدالة، وهو ما لا يتأتى إلا عبر الاهتمام بالوضعية المادية والمعنوية للموارد البشرية، ووضع نظام أساسي واضح المعالم ومحفز لهذا الجهاز بالشكل الذي يضمن استقلاليته المادية والمعنوية ويوفر له الحماية القانونية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير هل..

شكرا.

إذن نمر معكم السيد الوزير إلى السؤال الموالي للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد الرئيس فؤاد قديري.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم في الفريق الاستقلالي عن التدابير المزمع اتخاذها بخصوص الخريطة القضائية الحالية في إطار فلسفة تضمن تيسير عمل المهن القانونية، كما تضمن تقريب خدمات العدالة من المواطن المغربي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد وزير العدل:

السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار.

في الحقيقة الخريطة القضائية طارحة إشكالات كبيرة فالمغرب، لأنه تتجلى إمكانيات مادية هائلة، هاذ الإمكانيات المادية صعب أنك تاخذها.

درنا واحد الضغط ووصلنا لدرجة ما نبنيوش، نكريو غير باش نفتحو، فمثلا فطنجة درنا المحكمة الإدارية والمحكمة الإدارية الاستئنافية، والمحكمة التجارية، كذلك فأكادير احنا تنبنيو فالعيون، فبغينا نديرو أكبر ما يمكن.

ولكن اللي ركزنا عليه بالأساس هي محكمة الأسرة، بغينا نديرو محكمة الأسرة باش نقربوها للمجتمع والعائلات والمرأة، نقربو لها ونعطيوها نقاش آخر.

على كل، ما بغيتش ندخل فهاذ الموضوع، لأنه الملف بين يدي السيد رئيس الحكومة اللي حالو على جلالة الملك فيما يخص مدونة الأسرة، اللي هو جزء منها.

أنا أعتقد بأنه غير ضعف الإمكانيات، الآن درنا قربنا بعض، مثلا، اللي وقع بين وجدة وجرسيف اللي طرحت نقاش كبير، جرسيف قريبة لتازة بـ 50 كيلومتر ولا 60 كيلومتر، وبعيدة على وجدة بـ 170 كيلومتر، تيقول لك لا، نديوه لوجدة، وجرسيف حداك، علاش غتديه لوجدة؟ غير حيث قلبناها طرا واحد النقاش، ولكن درنا واحد الدراسة، وارتأينا أن المصلحة تقتضي نقربو المواطن من المحكمة والمحكمة من المواطن.

آخر مرسوم غادي يصدر هاذ الأسبوعين، بهم خلق محكمة باولاد تايمة، لأنه كاين واحد الضغط على تارودانت فيما يخص الملفات، درنا اولاد تايمة، ولكن احنايا راه غادين وكانديرو، عندنا جوج دالإشكالات: القدرة على البني، وعندنا مشكل دالقضاة، ما عندناش مناصب للقضاة.

غير تتحل المحكمة خصك لها 40 قاضي، منين غادي تجيبهم؟

فكنحاولو إلى حد ما نحلو هاذ المشكل، كان قبل، حيث كان قبل ما يصدر القانون المرسوم الأخير اللي كينظم السلطة القضائية، القانون كنا قلنا احنايا فوزارة العدل اعطينهم واحد مجموعة ديال مناصب الشغل، اعطيتهم 300 منصب شغل، دابا ما عنديش الحق نعطيهم، لأنه وزارة المالية تتعطيهم مباشرة، هاذ العام هذا دار 300 منصب شغل، العام اللي فات درنا 800 منصب شغل، ديال القضاة، كاع ذوك المناصب اللي عندي عطيتها لهم باش نديرو مناصب.

دابا الآن غادي نشوفو هاذ العام هذا 300 منصب شغل، قلصنا من المدة ديال التكوين باش ندخلو القضاة، ولكن هاذ الخارطة القضائية تتحكم فيها جوج دالعناصر، واش عندك باش تبني؟ واش عندك القضاة؟ ما عندكش القضاة، راه حتى الموظفين ما عندكش.

دابا مثلا بحال الدار البيضاء خرج منها 60 موظف للتقاعد واللي مشاو، ما قدرناش نردوهم ما عندناش، كتدير 200 موظف، تدير امتحان لـ 200 موظف كتجيب ذيك 200، عندك 160 محكمة كيولي عندك واحد ونص لكل محكمة، كيف غادي تدير أنت، تصيفط واحد للمحكمة.

دابا الآن احنا كنتناقشو مع وزارة المالية باش فالمستقبل القريب غادي نديرو واحد 300 منصب شغل قبل نهاية هاذ السنة هاذي باش نحلو هاذ الإشكال ديال الموظفين داخل وزارة العدل، وأنا تنطرح دائما نفس الإشكال، واش نديرو المجازين؟ ولا نديرو (les informaticiens) اللي غادي يسهلو المساطر؟ غادي نشوفو.

الله يجيبنا فالصواب.

السيد رئيس الجلسة:

آمين، الكلمة لكم السيد الرئيس للتعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

احنا سمعنا كفريق استقلالي بإمعان للتدخلات ديالكم، ولابد باش ننوهو بالمجهودات اللي بذلتوها السيد الوزير.

أنا شاهد عيان وقفت على تدشين عدة مؤسسات، ونذكرك تاهلة، تاونات، تازة، والعديد من المؤسسات اللي عرفت النور وعرفت الممارسات القضائية.

هذاك القاضي المقيم اللي كتسهرو عليه واللي كتشجعوه، السيد الوزير، راه تيفك إشكالات كثيرة وكثيرة جدا، اعطيتو مثلا لجرسيف، تازة، وجرسيف وجدة، واللي قلت فكيك وجدة، وبوعرفة جرادة، هاذو كلهم أماكن نائية وبعيدة جدا.

السياسة ديالكم بفضل التوجهات السامية لسيدنا الله ينصرو، خلات أننا كنفكرو على الأقل بخلق هاذ النواة القضائية اللي كتحل

المشكل وكتحل مشكل كبيروعويص جدا بالنسبة لعامة الشعب.

السيد الوزير،

أنا كنهنيكم باسم الفريق الاستقلالي وكننوه بالمجهودات اللي كتبذلو، وهي ما غتوقفناش الموارد البشرية أو البناء، المهم "من سارعلى الدرب وصل"، وكنعرفو السي وهبي كيفاش تيخدم، والحمد لله لازم كيحالفو التوفيق.

فهنيئا لكم.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد الوزير الرد؟

تفضلوا.

السيد وزير العدل:

بغيت نقول له غير شكرا على التهنئة.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل معكم السيد الوزير إلى السؤال الموالي لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد المستشار، مرحبا بك.

تفضلوا.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف وزارتكم من أجل زيادة عدد القضاة والمحامين في المناطق النائية لضمان الوصول العادل للعدالة في جميع أنحاء المملكة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على هذا السؤال.

السيد وزير العدل:

أولا، هنيئا لكم معنا فهاذ المحراب، كان الله في عونكم، المحراب ولا الملتقى.

ولكن غير بغيت نقول بأنه أولا بالنسبة للمحامين، هو في الحقيقة اللي غادي يحل هاذ المشكل ديال المحامين هو العمل عن بعد، أنا ما تنفهمش علاش المحامي غادي يمشي للمحكمة فالمجال المدني، ولا فالمجال ديال الإداري، ولا... ممكن يصيفط المذكرة عن بعد ويكون حاضر فالجلسة عن بعد.

لحد الآن جالسين مع بعض المؤسسات وبعض الشركات تنديرو واحد البرنامج اللي يقوم بهاذ الدور ديالو هذا، لأن حتى المعتقل تتجيبو من السجن غادي به جاي به، غادي به جاي به، وخاصة في غرفة الجنايات تيجلس عامين، وهو غادي به جاي به، مازال ما جاهز الملف، فتناقشو هاذ الموضوع ولكن مع حماية حقوق الدفاع، إيلا بغا يبقى يمشي ويجي هذاك شغلو ولكن تنحاولو على قدر ممكن باش..

والآن احنايا مع إدارة السجون باش نديرو فداخل السجون مكاتب اللي غيكون فيها الاتصال مع المحاكم، وكما قلت لك عندنا مشكل دالموظفين، غادي نضطرو باش نديرو السيارة، نديرو فيها واحد كاتب الضبط، يمشي يحضر فالسجن ويتبع الملفات من السجن، وكاتب الضبط الآخر جالس مع القاضي، هذاك تيدير محضر وهذا تيدير محضر، وتيتبت من الهوية ديالو تما فالسجن، إلى غير ذلك.

واحنا مع إدارة السجون تنشتغلو فهاذ الموضوع ووصلنا لواحد، والنيابة العامة وصلنا لواحد المستوى كبير، فلهذا المحامين إيلا استطعنا نربطو المحاكم بعمل المحامين غادي يكون جيد جدا.

هذا الصندوق الإيداع والتدبير، أنا مع واحد الاتفاقية تنوجد لواحد البرنامج حول هاذ الموضوع هذا ديال المحامين والمحاكم حتى يربطو هاذ الاتصال هذا، يكون عملية أبسط من ذلك.

كاين قضية أخرى ديال المفوضين القضائيين، عندنا النظر فالقانون ديالهم فتحنا لهم ملفات، درنا لهم أنهم يديرو شركات، وبزاف ديال التغييرات راه غادي تجيكم فالقانون، باش نعطيو فرصة، هذا هو المشكل حيث تتبغي تحل شي محكمة بعيدة نائية، خص تفكر فالقضاة ديالها وتفكر فالمحامين ديالها، وتفكر فالمفوضين القضائيين ديالها، وتفكر فكتاب الضبط ديالها، وتفكر فالسيارة اللي غتبقى تنقل وتجيب وتحط.

وهذا تيطرح لنا واحد المجموعة ديال الثقل الاقتصادي، وبعض الأحيان مازال ما استطعناش باش ناخذو واحد التوازنات، ولكن أحسن حل هو الاستعمال الرقمي، إيلا استعملنا الرقمي غادي نحلو بزاف ديال المشاكل، وغادي تطيح لنا القضية أرخص ومازال تنشتغلو على هاذ الموضوع وتنتمنى أننا نوصلو لحل فيه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الوزير.

بداية، نشيد بالإصلاح الكبير الذي عرفته منظومة العدالة ببلادنا، وما صاحب ذلك من تطور مهم في أداء المرفق القضائي بالشكل الذي مكنه من مسايرة الحاجيات والانتظارات المتجددة للمرتفقين.

كما ننوه بالمقاربة التي اعتمدتها الحكومة الرامية إلى تقريب الخدمات القضائية من المتقاضين، وهو ما لمسناه من خلال مشاريع تهيئة وصيانة وبناء وتوسعة عدة محاكم ومراكز قضائية، بالإضافة إلى برمجة العديد من المشاريع الأخرى بمجموعة من المدن التي تعرف ارتفاعا مهما في عدد من القضايا والمنازعات.

أمام هذا المجهود الكبير، لابد من إثارة الانتباه إلى حجم الخصاص الذي تعرفه المناطق النائية، خاصة المراكز القروية، فيما يخص المرافق القضائية، وبالرغم من تدشين العديد من مراكز القاضي المقيم التي ندعو إلى تعميمها على مختلف جهات المملكة، إذ ساهمت هذه المراكز في حد كبير من تخفيف أعباء وتكاليف التنقل للمتقاضين، خاصة بالمناطق القروية، ومكنت من تقليص العبء كذلك على المحاكم الابتدائية.

كما ساهمت في تسريع إجراءات البت في القضايا المعروضة عليها، تحقيقا لنجاعة العدالة وفعاليتها لصالح المتقاضين.

من شأن تعميم هذه المراكز تعزيز تواجد القضاة كذلك بالمناطق النائية، وتمكين ساكنتها من اللجوء العادل للعدالة، إسوة بباقي المواطنين بالمجالات الحضرية، خاصة في ظل محدودية نوع القضايا المشار إليها.

ولتحقيق هذه الغاية، يجب مواكبة مراكز القاضي المقيم باعتبارها مراكز للقرب القضائي، من خلال توفير التجهيزات والموارد البشرية الكافية، بالشكل التي يجعلها قادرة على الاستجابة لانتظارات ساكنة المناطق القروية، ومسايرة التطور الذي تعرفه منظومة العدالة ببلادنا، خاصة فيما يتعلق بورش رقمنة الإدارة وترسيم اللغة الأمازيغية مع مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية لكل منطقة على حدة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد الوزير ننتقل مباشرة إلى السؤال الموالي لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن الإجراءات التي تعتزم وزارتكم اتخاذها لتنفيذ الأحكام القضائية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، مع تنفيذ الأحكام القضائية، تفضلوا.

السيد وزير العدل:

هاذ الموضوع هذا طارح مشكل كبير، السيدة المستشارة المحترمة، اختصاص من؟ اختصاص الإدارة القضائية؟ أو اختصاص الهيئة القضائية؟

هناك خلاف، حين يقوم المفوض القضائي بالتنفيذ، أولا في قانون المفوضين القضائيين حيدنا ذيك القضية ديال الموظف دالمحكمة هو اللي كيبيع هو اللي كيدير، اعطينا كولشي للمفوض، ما بقاش المفوضين ما كيديروش هاذ الإجراءات، حتى هوما غادي يديرو البيع بالمزاد العلني، باش نعطيوهم، هاذي مطالبهم هوما، تيقولك احنا اعطيناهم للمفوضين القضائيين.

الموضوع الثاني هو من حيث كيكون خلاف حول التنفيذ، هذا شغل القضاء، هو اللي كيبت واش كاينة الصعوبة؟ واش كاين شي عنصر من عناصر المنع؟ ولكن الإجراءات كيديرها المفوض القضائي، هاذ النقاش بيني وبين السلطة القضائية من له الاختصاص؟ حتى إذا بغيتي تاخذو خوذو، لأنه حيث المفوض القضائي كتكون عندو شوية الصعوبة فالتنفيذ، ما كيجيش عند وزير العدل، ما كيجيش عند رئيس كتابة الضبط، كيمشي عند رئيس المحكمة، هو اللي كيشرف على العملية، إذن غنحاسبو شكون؟ السلطة القضائية ما عندناش الحق نحاسبوها، ما عندكمش الحق دستوريا تحاسبوها، الوزير يتحمل الآثام صعيب عليه، مشكلة أخرى.

فهاذ الملف بالضبط خالق مشكل، تيقول لك خصكم تحددو لنا انتوما شكون احنا، حتى المفوضين القضائيين تيطلبوها، واش احنا هكا؟ واش احنا هكا؟

كاينين الأحكام اللي ضد الإدارة، درنا واحد العملية الآن، درنا واحد (plateforme)، وجمعنا فيه كاع الأحكام القضائية اللي كاينة ضد الإدارة، قلنا لهم ديروها بالتواريخ ديالها، في إطار التنفيذ ديالها ونبداو ننفذو بالنوبة.

احنا كنناقشو مع وزارة المالية هاذ الإمكانية هاذي، وكاينة الأحكام اللي صدرت ضد وزارة العدل، هاذي أنا كلشي أشرف شخصيا على تنفيذها، هاذ العام هذا 10 دالمليون ديال الدرهم، العام اللي فات 17 حكم، خلصنا 4 دالمليون ديال الدرهم، وهاذ العام هاذ .. (كلام غير واضح).. 4 ديال الأحكام.

الإشكال، أنا نقول لك الإشكال، إذا ما حلياه قانونا، معناه نديرو واحد التصور حول التعامل مع هاذ القضايا ديال التنفيذ، غادي يبقاو.

التنفيذ كاين فيه 2 جوج دالمستويات، المستوى اللي ديال الدولة، وغالبا تتكون جناية أو جنح كننفذو، والمستوى ديال الأطراف العاديين، المحامين كيفهمو هاذ القضية دالأطراف العاديين، كنمشي كنديرواحد المسطرة ديال التنفيذ، ما بغى ليا كنديرله الإكراه البدني، ما بغى ليا كنديرالبيع بالمزاد العلني.

ولكن المشكل اللي كيكون كبير وهو المعلومة على ذيك المؤسسة والمعلومة على الشخص، دابا الآن راه احنا كنحاولو نوفرو إمكانية الوصول لهاذ المعلومة باش نضبطوهاذ العملية هاذي، وبعض الأحيان ما كنلقاش المعلومة، تيجيو عندك العمال ولا (Les patrons) كيقول لك راه ما قدرناش ننفذو، تتمشي كتقلب كتلقى إما عندو صعوبة المقاولة وإما.. هاذ الأمور كلها خص يتعاد فيها النظر بشي شكل من الأشكال، لأنه تتبقى أحكام صدرت باسم جلالة الملك خصها تتنفذ، وفبعض الخطرات تصطدم مع الواقع، الواقع مر.

كيدير شركة هنايا كتدير ليه أحكام قضائية تتجي تنفذها عليه تتلقاه سد هاذيك الشركة وخلق لك شركة أخرى هنا، واحد تتسالو الأبناك الفلوس كيسدها ويمشي يدير صعوبة المقاولة، ولا ذاك الشي، ويمشي يدير شركة أخرى، وهاذوك اللي خدامين بالمعقول ما كنعطيوهمش الامتيازات.

في الحقيقة خصنا نوصلو لواحد المرحلة نبداو نقولو ما هما الشركات اللي في "أ"، ما هما الشركات اللي في "ب"؟ ما هي الشركات اللي في "ج"؟

واللي في "أ" هوما اللي تيحترمو الالتزامات ديالهم وتيأديو القروض ديالهم وكذا، ونشجعو التعامل معهم، دابا عندنا احنا شركات تيخدمو مع الوزارة، كلاونا فبيوعات.. وتيجي فـ (appel d'offre) راه هذا ما تيسوا ما يصلاح، راه كلانا ذيك المرة، وتيقول لك ما عندك الحق تمنعو، خصنا نضبطوهاذ الأمور هاذي، ونشوفو آنذاك أش غادي يوقع.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الرئيسة للتعقيب، تفضلي.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

أشكركم السيد الوزير على جوابكم.

وكما أشرتم فإن بلادنا تعيش إصلاحات تنموية غير مسبوقة، من بينها الإصلاحات الكبرى لمنظومة العدالة.

ونحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نشيد بهذه الإصلاحات، السيد الوزير، خاصة مشروع رقمنة الخدمات من خلال منصات متميزة، كمنصة (adala.ma) اللي سهلت الولوج للمعلومات القانونية، وكذلك منصة المحامين ومنصة (mahakim.ma) اللي ساهمت في تسهيل معالجة وتتبع الملفات وعززت الشفافية في المحاكم، السيد الوزير.

إن المدة بين إصدار وتنفيذ الأحكام القضائية واللي تتوصل أحيانا إلى سنوات، السيد الوزير، سنوات كتضر بالمقاولات وتؤثر على تمويلاتها، مما يؤثر سلبا على مناخ الأعمال (le climat des affaires) السيد الوزير.

ولهذا، فإننا ننتظر الكثير من مقترح تعيين قاضي التنفيذ ومنح أعوان كتابة الضبط صلاحية تنفيذ الأحكام، والتي جاءت ضمن المشروع النوعي الذي اقترحتموه لإصلاح قانون المسطرة المدنية.

وبالإضافة إلى ذلك، نأمل في الإسراع بإخراج قانون العقوبات البديلة، السيد الوزير، اللي غادي يساعد في تخفيف العبء على السجون استجابة لتوصيات جلالة الملك في سنة 2009.

السيد الوزير،

أحيانا في حالة التعسر المالي والشيكات بدون سيولة، مجموعة من المقاولات كيتعرضو المسيرين ديالها للسجن حتى بعد تسوية الدين، ولهذا فإن إخراج قانون العقوبات البديلة صار من الضروريات، لأنه غادي يسمح لهذه المقاولات من مواصلة نشاطاتها والحفاظ على اليد العاملة ديالها.

وفي الختام، السيد الوزير، نثمن مجهوداتكم ومبادرة وزارتكم لإصلاح منظومة العدالة، ونحن معكم لتحقيق التنمية لبلادنا، تنزيلا للتوجيهات الملكية السامية.

وشكرا.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السؤال الموالي للسيد الوزير، لمجموعة العدالة الاجتماعية.

الكلمة لأحد المستشارين من هذه المجموعة لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

نسائلكم عن ورش إصلاح المنظومة القانونية لمنظومة العدالة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيد الوزير للجواب.

السيد وزير العدل:

السيد المستشار،

ولكن غادي نبدا، غير بين قوسين، الشيك ما داخل في العقوبات البديلة، السيدة المستشارة.

السيدة المستشارة إيلا سمحت، الشيك ما داخلش فإطار العقوبات البديلة، إيلا بغا العقوبات البديلة خصو يخلص الشيك، تنفكرو في(black liste) اللي اعطى الشيك وما خلصوش غتكون (black liste)، اسمح لي السيد الرئيس غير للتوضيح.

هاذ ورش إصلاح المنظومة القانونية ديال العدالة درنا واحد مجموعة ديال النصوص، كاين أشياء لأن ما متافقش معك كاينة فيها، وكاينة أشياء اللي سهرت شخصيا، بحال القانون المتعلق بالتنظيم القضائي، بالتحكيم والوساطة، المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، بالنظام الأساسي للقضاة، المتعلق بالمعهد، كذلك بالخبراء، مرسوم الخريطة القضائية... إلخ، كل هاذ الأشياء دوزناها.

واحنا درنا واحد اللائحة ديال هاذ الشي اللي نصت عليه فهذاك التقرير، ونسهر على تنفيذه، تدبير المؤسسات السجنية، العقوبات البديلة، المسطرة المدنية.

ومن العقوبات البديلة، بزاف الناس كتبو عليها، راه اللي أخرها فمجلس المستشارين هو أنا شخصيا، كوزير العدل، لأنه كاينة نقطة كان فيها نقاش، لا تهم ذاك الشي اللي مشات فيه الصحافة، يهم الموضوع ديال تنفيذ هاذ العقوبة.

وأنا أريد أن يتم إخراج هاذ القانون، أن يتم تنفيذه بشكل جيد، ما نوقعوش فشي حاجة، واحنا الآن كنذاكرو مع السلطة القضائية، لأنه بين قوسين، هو غادي يكون قاضي التنفيذ هو اللي مسؤول على هاذ المسألة هاذي، وبغينا نعطيو لقاضي التنفيذ واحد المجموعة ديال الاختصاصات.

كذلك، درنا مشروع قانون المسطرة الجنائية، غادي يجي فبداية آخر هاذ الشهر أو بداية الشهر المقبل، سالياه، دابا غير فالإجراءات القانونية باش يدوز للمجلس الحكومي ويوصلكم.

كذلك، قانون المسطرة المدنية، احنا كناقشوه فمجلس النواب غادي يوصلكم عما قريب، ودرنا إحداث "الوكالة الوطنية لتحصيل وتدبير الأموال والممتلكات" كناقشوها فوزارة المالية، ومرسوم المصاريف القضائية، إلى غير ذلك من القوانين.

بمعنى درنا واحد المخطط بقينا غاديين فيه، إيلا اعطينا الجهد نكملوها فهاذ عامين ونص.

يكون خير إن شاء الله.. لا، لا راه غادي نبقى عامين ونص الأخرى، غير هنيو روسكم.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد المستشار المحترم، التعقيب.. تفضلوا.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التفاعل.

واحنا غنكونو مسرورين أنك تكمل معنا الولاية إن شاء الله، لأن فيما تطرقتم إليه فالنصوص السابقة نحن نثمن المقاربة التشاركية اللي كتعملوها داخل المؤسسة التشريعية.

بالنسبة للميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، كنعتقدو السيد الوزير على أنه رتب مجموعة ديال الأولويات في شكل أهداف كبرى وأهداف فرعية، وهو ما يفرض لا على الحكومة أو البرلمان التركيز على إخراج النصوص القانونية وفق مقاربة ذات أبعاد ثلاثة:

1- كنأكدو على أنه النصوص المقبلة يجب أن تتم وفق مقاربة عقلانية تجمع بين البعد التشاركي الضامن لاستمرارية التوافق المؤسس لميثاق إصلاح المنظومة وضرورة استيعاب كافة الأطراف المتدخلة في المنظومة وضمان تعزيز مكتسباتها وصيانة حقوقها وتحسين شروط اشتغالها وزيادة فعاليتها ونجاعتها.

2- المقاربة الثانية اللي كنركزو عليها أنها تكون مقاربة استباقية، تحل المشاكل قبل استفحالها وتخفض منسوب الاحتقان لدى الأوساط المعنية بالنصوص التشريعية، التجربة ثبتات على أنه النصوص التي يتم إخراجها تحت الضغط والتسرع، تكون نصوص فاقدة للجودة التشريعية المطلوبة.

3- وأيضا، نتمنى أن تتم وفق مقاربة مندمجة، تضمن الانسجام التشريعي بين مختلف النصوص، سواء تلك المتعلقة بالمادة الجنائية أو المدنية أو النصوص المسطرية والإجرائية أو النصوص المتعلقة بالمهن القضائية، لاسيما قانون مهنة المحاماة.

لذلك، ندعو السيد وزير العدل والسيد وزير الاستثمار، التعجيل

بوضع المنظومة كاملة في المسار التشريعي، لضمان رؤية واضحة للفاعلين وانسجام المقتضيات التشريعية، وفق أيضا مقاربة حقوقية تراعي تعزيز الحقوق الأساسية وتبسيط مساطر الولوج إليها وتقلص من التضخم التشريعي، فنصوص واضحة، بسيطة، أكثر فعالية من نصوص تضمن حجما هائلا من المقتضيات غير قابلة للتفعيل.

السيد الوزير،

الزمن التشريعي–كما قلتم–يداهم والانتظارات كبيرة، لذلك ندعو إلى الإسراع بإحالة المجموعة الكاملة للنصوص التشريعية المطلوبة، مادام أن البرلمان متجاوب ومنخرط بفعالية في إنتاج النصوص التشريعية اللازمة لإصلاح أحوال العباد والبلاد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد الوزير، عندكم الرد؟

تفضلوا، فيما تبقى من الوقت، ما بقاش بزاف، ولكن..

السيد وزير العدل:

قلت أن النصوص اللي كنجيبو لمجلس المستشارين ومجلس النواب ليست نصوصا مقدسة، كلها قابلة للنقاش، شتو فالتعديل، إيلا عندي قدرة نعدلو نعدلو، مزيان نطورو، ما عندي قدرة نعدل، بعد خطرات تيكون النص منسجم ما يمكنش نبدل شي وتخلي شي.

لهذا مزيان نجتهدو معنا ومزيان تضغطو علينا، ومزيان نكتبو الأمور، ولكن راه بعض الأحيان تنديرو واحد نص قانوني تنكونو فرحانين به، ولكن النتائج المالية ديالو والنتائج الإدارية ديالو تتخلع، فتتحس بأن الحكومة كتولي محافظة، ما عنديش نفس القناعات أنا، هما اللي عندهم هاذوك القناعات، أنا عندي قناعة ديال جا النص خصنا نمشيو فيه.

وهذا هو الاختلاف اللي كاين فقط، أما من حيث المبدأ، كلشي بغينا نقادو ونصاوبو غادي نجيبو هاذ القوانين، وغادي نشتغلو عليها وغادي تدوز، وغادي نختلفو ونتفاهمو ونوصلو للحل، كيف ما كان الحال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد الوزير ننتقل معكم إلى آخر سؤال موجه إليكم في هذه الجلسة، لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد الرئيس لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيدات المستشارات،

في ظل التحول الرقمي الذي يعرفه العالم، نسائلكم السيد الوزير عن آفاق التقاضي الالكتروني ببلادنا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على السؤال.

تفضلوا.

السيد وزير العدل:

السيد المستشار،

لو كنت تدرك كم أتمنى أن تتحول وزارة العدل كلها إلى وسائل التواصل الإلكتروني، لأن هذا هو الحل للقضاء على الفساد والقضاء على البطء، والقضاء على..

احنا تنشتغلو فقط فهاذ الموضوع، وكوننا واحد اللجنة مشتركة مع السلطة القضائية والنيابة العامة غير فهاذ الموضوع، واجتمعت أنا والسيد الرئيس المنتدب والسيد الوكيل العام، وتنقول لهم راه ما يمكنش تديرو انتوما برنامجكم، وندیرو احنا برنامجنا، وراه تنشتغلو فنفس المجال، نفس المحراب اللي هي المحكمة، سنصل..

وفعلا لقيت ردود فعل إيجابية واحنا تنشتغلو عليها الآن، خصنا نوصلو لواحد المرحلة تكون جميع الإجراءات القضائية تتم بواسطة.. (كلام غير واضح).

المشكل اللي عندنا أشنو هو؟ هو أن هاذ البرامج وهاذ الخدمات غالية الثمن، اسبانيا نهار قررت دارت جوج دالقرارات فاسبانيا:

القرار الأول وضعت الميزانية (2 milliards de dollars)، 2 ملايير ديال الدولار، تقولها لوزير المالية فالمغرب يسخف لي.

الثانية، دارت قرارات، قالت أن المحامين ما يحطوش باقي ليا المذكرة فكتابة الضبط، يصيفطوها (par email)، دارو المحامين إضراب، دارو اعتصام قدام وزارة العدل لمدة شهور، والو، بقاو غادين حتى داروها، دربو كتاب الضبط، اللي ما تدرب فكتاب الضبط باش يوجد نفسو باش يدير هاذ العمل هذا بهاذ الطريقة هذه غادي ينزل فالدرجة، دربوهم.

احنا تنطلبو ونرغبو ونحزرو ونشوفو هذا، الله يجازيك بخير، وعنداك يتقلق هذا وعندك هاذي، جا الوقت الآن باش خصنا نحسمو

فهاذ الموضوع، شحال ما بعدتي البشر شحال ما نقص الفساد، شحال ما قربت للبشار، غير تيتلاقى البشر مع البشر تيخرج شي عجب، شحال ما بعدتي البشر تتكون مرتاح.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن الكلمة لكم السيد الرئيس للتعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات المهمة، ونسجل في البداية أهمية التحول الرقمي الكبير الذي عرفته منظومة العدالة ببلادنا، بشكل مكن من ضمان نجاعة وفعالية الخدمات القضائية والاستجابة ديال الحاجيات التي يعبر عنها المتقاضون، وباقي الفاعلين المرتبطين بالوسط القضائي.

إذ مكن هذا التحول الرقمي المهم من تبسيط المساطر والإجراءات القضائية وضمان شفافيتها، كيف عبرتو فالجواب ديالكم السيد الوزير، والرفع من جودة كذلك الخدمات القضائية، وتسهيل الولوج للمحاكم وتسريع وتيرة معالجة الملفات وتنفيذ الأحكام القضائية.

ففي ظل هاذ التحول الرقمي المهم وما يصاحبه من تحول قانوني تعرفه منظومة العدالة برمتها عبر تحديث الترسانة القانونية المنظمة لها من خلال تعديل مجموعة من القوانين وإصدار قوانين جديدة، كقانون العقوبات البديلة، فمن الضروري اليوم مسايرة هذا التحول عبر تبني التقاضي الالكتروني.

إذ أثبتت المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها العالم، خاصة في فترة الجائحة أهمية التقاضي الإلكتروني، باعتباره آلية جديدة لضمان فعالية ونجاعة التقاضي والولوج للعدالة بشكل عام.

ولعل ما حققته بلادنا في ظرف زمني قياسي، فيما يخص رقمنة الإجراءات القضائية من خلال إحداث مجموعة من المنصات الإلكترونية، تنضاف إلى المنصات المستحدثة سابقا، كتلك التي تهم المحامين والموظفين والمفوضين القضائيين والخبراء والعدول والموثقين والتراجمة، يشكل قاعدة مهمة للتقاضي الإلكتروني.

كما أن إجراء المحاكمات عن بعد في وقت سابق، شكل تجربة مهمة فيما يخص اعتماد التقاضي الإلكتروني وأثبت نجاعة هاته التجربة التي مكنت من تقليص تكاليف تنقل السجناء من أماكن قضاء العقوبة صوب المحاكم، بالإضافة إلى سرعة معالجة الملفات والقضايا المثارة أمام القضاء.

بالإضافة إلى أن اعتماد التقاضي الإلكتروني، خاصة في القضايا التجارية والإدارية، سيمكن بلا شك من مسايرة توجه بلادنا في تحفيز الاستثمار، باعتباره آلية مهمة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي.

وفي هذا الباب، ننوه باستشعار الحكومة لأهمية هذا الموضوع، من خلال تنصيص مشروع قانون المسطرة المدنية في صيغته الجديدة على إدماج وسائل التواصل الإلكتروني، في الإجراءات القضائية المدنية وتوظيف التبادل الإلكتروني للمعطيات في تعامل المحاكم مع مختلف الأطراف والفاعلين بالوسط القضائي، مما ينسجم مع الآفاق التي يعرفها مجال التقاضي الإلكتروني مستقبلا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير تفضلوا للرد.

السيد وزير العدل:

السيد الرئيس،

كنا فشي مؤتمر أخيرا، كيناقشو معايا كيفاش كيفكرو هوما فهاذيك الدولة، يديرو قاضي (robot) يبدا يحكم.

قال لك بغاو يجيبو واحد (robot) غادي يعمروه بالقوانين ويعمروه بالقضايا المتشابهة، ويبقى يصدر أحكام فالقضايا المتشابهة، في حين ما كاين جوج دالقضايا، 30 ولا 32 سنة وأنا محامي ما كاينش جوج دالقضايا متشابهة فالعالم كله، كل واحدة والظروف ديالها، والوضعية والساعة والمكان... إلخ.

قلت لهم كيفاش غادي تديرو لهاذ الشي؟ قال لك لا، غادي نجمعو المعلومات كلهم ويبدا يصدر أحكام.

دابا كل شي ولا كيتكلم على الذكاء الاصطناعي، والصين مشات بعيد فهاذ الموضوع هذا، معناه أنه غادي نوصلو لواحد المرحلة أن الذكاء الاصطناعي غادي يسير المحاكم، ما يبقاش المواطن كيسير المحاكم، ما كاينش موظف كيسير المحاكم، شوف البطالة أش غادي تدير ذيك الوقت.

لأن علاش؟ (robot) ما كيطلب الزيادة فالأجور، ما كيطلب النظام الأساسي للموظفين، (robot, robot) غادي يسير المحكمة بذكاء ويحل المشكل بذكاء، واش احنا مستعدين؟ واش عندنا القدرة المالية؟ واش عندنا القدرة البشرية؟

أنا كنتمنى نموت قبل ما نشوف هاذ الشي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيدات والسادة المستشارين المحترمين، بهذا نكون قد

استوفينا الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير العدل المحترم.

نشكركم جزيلا على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية.

مرحبا بك السيد الوزير معنا في هذه الجلسة، ونستهل هاذ السلسلة من الأسئلة الموجهة إليكم في هذه الجلسة بسؤال لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل أحد المستشارين لبسط السؤال، تفضلوا.

المستشار السيد محمد عموري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن الإجراءات التي تعتزم وزارتكم اتخاذها لتشجيع الاستثمار الخاص ببلادنا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيد الوزير للجواب على هاذ السؤال.

السيد محسن الجزولي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء المحترمون،

تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، تعمل الحكومة على تحفيز الاستثمار الخاص المنتج والمحدد لمناصب الشغل، وأيضا توجهه نحو القطاعات الواعدة لتحقيق نقلة تنموية نوعية.

وفي إطار تفعيل مضامين الميثاق الجديد للاستثمار تم:

أولا، تفعيل نظام الدعم الأساسي ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمارات ذات الطابع الاستراتيجي؛

ثانيا، تحسين مناخ الأعمال وتسهيل عملية الاستثمار من خلال تنزيل خارطة الطريق 2023-2026، والتي تم إطلاق 70% من مبادراتها خلال سنة 2023، 44% منها تم إنجازها، الحمد لله؛

ثالثا، وضع حكامة موحدة واللامركزية للاستثمار، حيث تم تعويض لجنة الاستثمارات باللجنة الوطنية للاستثمار التي تتمتع بصلاحية موسعة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد محمد عموري:

تنشكركم السيد الوزير على جوابكم الغني بالمعطيات.

وبهاذ المناسبة تنودو نأكد لكم بأننا واعون كل الوعي بالعمل الجبار الذي تقومون به، السيد الوزير، للنهوض بالاستثمار ببلادنا، هاذ المجهودات ما يمكن لنا إلا ننوهو بها ونشكروكم عليها، السيد الوزير.

كما أنوه باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب بمجهودات الحكومة في تنزيل "ميثاق الاستثمار" بموجب التعليمات الملكية السامية، وهو ما مكن بلادنا لأول مرة من التوفر على ميثاق برؤية واضحة وأهداف محددة وشفافة في توزيع الدعم في مجال الاستثمار.

السيد الوزير المحترم،

يبدو أن الوقت قد حان لتقييم ما تم تحقيقه والنظر فيما يمكن تحسينه، وذلك بعد مرور سنة من انعقاد الاجتماع الأول للجنة الوطنية للاستثمار، التي أحدثت بموجب ميثاق الاستثمار الجديد، حيث أن الإجراءات المتخذة للنهوض بالاستثمار الخاص لازالت تتطلب، وحسب رأينا، المزيد من الجهود والمبادرات، وذلك من خلال العمل على تجاوز المعيقات وإبداء صيغ تشجيع وتحفيز مبتكرة.

السيد الوزير،

هاذ الشي تيتطلب العمل على إصدار ميثاق جديد خاص بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، واللي تتمثل أكثر من 95% من مقاولات المغرب، وهو ما من شأنه أن يساهم في إدماج أكبر للنسيج المقاولاتي وتحقيق الأهداف المرجوة في أقرب الآجال.

ومن الضروري أيضا العمل على جانب تعزيز الكفاءة والأداء، عبر تسريع مواعيد إنجاز مشاريع اتفاقيات الاستثمار مع الدولة، إن على المستوى المحلي أو المركزي، من خلال سن آجال معقولة وملزمة للجميع.

خصوصا اللي تنعرفو، السيد الوزير، بأنه بعض المرات تيكونو عندك إشكالات مع بعض الإدارات اللي تيتعسر يعني توصلو معها للحلول.

من اللازم كذلك، إعطاء اللجان الجهوية للاستثمار صلاحيات كاملة

وملزمة لكافة الإدارات، من أجل تذليل العقبات أمام المستثمرين، وهو ما من شأنه تسهيل الفعل الاستثماري، بما في ذلك تعبئة العقار، إصدارتراخيص البناء وإصدارتراخيص الاستغلال.

إضافة إلى هذا وذاك، فمن المهم بالنسبة لنا، السيد الوزير، إشراك ممثل عن الاتحاد العام لمقاولات المغرب كفاعل أساسي داخل اللجان الجهوية للاستثمار، نظرا للقيمة المضافة التي يمكن أن يقدمها في هذا المجال.

وفي الأخير، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نرى بأن تمكين المراكز الجهوية للاستثمار من الأدوات اللازمة للقيام بدورها بشكل كامل كشباك وحيد للمستثمرين وتجنب إحالة المقاولات إلى إدارات أخرى كفيل بتنزيل ميثاق الاستثمارعلى أحسن وجه.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد الوزير هل لكم رغبة في الرد؟

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بلغة الأرقام، منذ دخول الميثاق الجديد حيز التنفيذ والشروع في تفعيل مضامينه، عرف الاستثمار الخاص ببلادنا دينامية إيجابية، حيث صادقت اللجنة الوطنية للاستثمارات على مشاريع استثمارية، بمبلغ إجمالي يفوق 152 مليار ديال الدرهم، ستمكن من خلق أكثر من 71 ألف و300 منصب شغل مباشر وغير مباشر.

وبالمقارنة مع أنظمة دعم الاستثمار السابقة، مكن الميثاق الجديد للاستثمار من جذب مشاريع استثمارية أكثر عددا وأكثر مساهمة في إحداث مناصب الشغل.

ولمواصلة النهوض بالاستثمار على المستوى المحلي، تعمل الحكومة على تفعيل تصور جديد للمراكز الجهوية للاستثمار، بهدف جعلها فاعلا متميزا في تحفيز الاستثمارعلى المستوى الجهوي والمواكبة الشاملة للمقاولات والترويج للمؤهلات المهمة التي تزخربها المجالات الترابية، من خلال دراسة تموقعها الجديد وتمكينها من إطار قانوني ملائم وتوفير الإمكانات اللازمة وتأهيل الموارد البشرية، بالإضافة لتعزيز التنسيق بين المراكز الجهوية للاستثمار ومختلف الفاعلين على المستوى الجهوي من قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية وأيضا مجالس منتخبة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل معكم، السيد الوزير، إلى السؤال الموالي، للفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد المستشارلبسط السؤال.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن استراتيجية الحكومة في تقييم السياسات العمومية لضمان الالتقائية في تنزيل البرامج والمشاريع الحكومية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للجواب على هاذ السؤال.

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

الحكومة تمتلك إرادة راسخة لتنزيل تعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتحقيق قفزة تنموية نوعية، تتمثل في السهر على انبثاق جيل جديد من السياسات العمومية تتميز بالنجاعة والفعالية، وتساهم جماعيا في تحسين ظروف عيش المواطنين كمرحلة أساسية لتنزيل النموذج التنموي الجديد، وأيضا إحداث قطيعة مع الاشتغال القطاعي الفردي والمنعزل.

وتحقيقا لهذه الغاية، تعمل هذه الوزارة مع جميع شركائها على وضع آلية لتحسين صياغة وتتبع وتوجيه تنفيذ السياسات العمومية طوال دورة حياتها، بالإضافة لدعم آلية التقييم في كل السياسات العمومية، لأن التقييم هو مبدأ أساسي لبلوغ الأهداف التنموية المسطرة والسهر على ترشيد النفقات وتسريع وتيرة الإنجاز.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى على أحد اليوم الدور الذي تلعبه الالتقائية في مسلسل بلورة السياسات العمومية، لأجل وضع تدبير محكم يتأسس على الانسجام والتناسق والتناغم بين مختلف الفاعلين.

هذا الأساس نجده اليوم هو الحلقة الشبه مفقودة في مجال التدبير العمومي، رغم البرامج والسياسات التي تتخذها الحكومة، الأمر الذي ما فتئنا نؤكد عليه داخل هذه القبة في جل تدخلاتنا وفي كافة القطاعات، سواء الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو المالية، أو البيئية، حيث لا نزال نشهد على العديد من البرامج لم يتأت لها النجاح لضعف هذا المستوى من التنفيذ، وحتى إن صح نجاحها، فهل يبدو لكم، السيد الوزير، أن هذه البرامج تنعكس على الواقع اليومي للمواطنة والمواطن المغربي؟

وهنا أستحضر عدد الإشكالات التي تعرفها جهة درعة- تافيلالت، والتي على لسان رئيس الحكومة، أكد على التأخر الحاصل واللا مفهوم في مسلسل التنمية لعدم تنفيذ القرارات في وقتها، الأمر الذي وجدناه نتيجة عدم وجود التناسق بين القطاعات ذات الصلة بالأوراش المخصصة للجهة، ما يعرقل تنزيلها وبسطها على أرض الواقع ويجعلها تتذيل قائمة جهات البلاد من حيث معدل مؤشرات التنمية، ويضعها ضمن خانات الجهة الأقل مساهمة في الناتج الخام والتي تنحصر مساهمتها بين 1% و5% فقط.

السيد الوزير،

حتى أكون مقتضبا ودقيقا اليوم، أنتم مطالبون بالحرص على التقائية السياسات العمومية في تحديد الأهداف والأولويات، وإذا كان هناك شيء يعرف بالأولوية بالنسبة لنا، فهو الجهات التي تعرف الهشاشة وضعف البرمجة وتنفيذ البرامج الحكومية وألا نبقى حبيسي خطاب النوايا، بل يجب تجسيدها على أرض الواقع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، تفضلوا في إطار الرد.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

تدخل الوزارة يركز على تطوير الآليات والوسائل التي تساهم في تعزيز التقائية السياسات العمومية وتعزيز قدرات الموارد البشرية لمختلف القطاعات لتشجيع اعتماد هذه الآليات والوسائل، وذلك من خلال إعداد إطار معياري للالتقائية، سيمكن من تحديد المراحل والمتطلبات التي يجب اتباعها لصياغة واعتماد السياسات العمومية، وأيضا المبادئ التوجيهية المشتركة والمعايير التي يجب احترامها خلال كل مراحل تنفيذ السياسات العمومية لضمان نجاعتها.

والوزارة في طور إنجاز هاذ الإطار، باعتماد مقاربة تشاركية مع كل القطاعات ستمكن من تثمين التجارب الوطنية وتقوية آليات الفعل العمومي، وخاصة الآليات المرتبطة بتدبير الميزانية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل معكم، السيد الوزير، إلى السؤال الموالي للفريق الاستقلالي.

تفضلوا السيد المستشار لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

يعتبر جلب الاستثمار عامل أساسي في تنشيط الدورة الاقتصادية، ما هي التدابير التي اتخذتها الحكومة في هذا الباب؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم من جديد، السيد الوزير، للجواب.

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

إنعاش الاستثمار مدخل رئيسي لتسريع الإقلاع الاقتصادي وخلق فرص الشغل وتلبية المطالب الاقتصادية والاجتماعية للمواطنات والمواطنين.

وفي هذا السياق، قامت الحكومة بتنزيل خطة عمل مندمجة، تستمد روحها من توجيهات وتعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وترتكز هاذ الخطة على إصلاح شامل لسياسة الدولة في مجال الاستثمار من خلال الميثاق الجديد للاستثمار.

واليوم، نفتخر بتوفر بلادنا على منظومة متكاملة لتشجيع الاستثمار الخاص، تجعل من خلق فرص الشغل هدفا مركزيا، موازاة مع خلق توافق حول أهداف الاستثمار الخاص بين كل الفاعلين من القطاع العام والقطاع الخاص على المستوى الجهوي لضمان الالتقائية في تدخلاتهم.

وأيضا، تسريع تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار ووضع تصور جديد لعمله، بالإضافة للرفع من مستوى الاستثمار العمومي رغم إكراهات الظرفية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم، السيد المستشار، للتعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

شكرا على هاذ الإجابة.

فالمغرب الحمد لله في الآونة الأخيرة منذ سنوات على كل حال، يعتبر اقتصاده في حالة جيدة تستقطب أكثر فأكثر الاستثمار، سواء على المستوى الوطني أو الاستثمار الأجنبي، وذلك كما قلت السيد الوزير، أولا للترسانة القانونية المتكاملة الآن مع ميثاق الاستثمار وأيضا النصوص التنظيمية التي نثمن عمل الحكومة في هاذ السياق لتنزيلها، وذلك لتشجيع الاستثمار، لأن الاستثمار الدور الأساسي ديالو وهو خلق فرص الشغل وخصوصا خلق الثروة، وتكلمتو قبل قليل السيد الوزير على الاستثمار المنتج، لأن هناك فعلا التوجه والاستراتيجية ديال الدولة لتوجيه الاستثمار في القطاعات المنتجة اللي فيها واحد القيمة مضافة عالية وهذا جيد جدا.

فأنا بغيت نربط القضية ديال الاستثمار مع السياق الحالي ديال الدولة الاجتماعية، ونعتبر بأنه العمل على تنويع الاستثمار والاشتغال على رفع مستوى الاستثمارات هو كفيل بأن يخرج فئات عريضة من المجتمع من الخانة ديال الدعم الاجتماعي، وأيضا يعطي واحد الأرضية صلبة بالنسبة للدولة باش يمكن يكون عندها ما يكفي من المداخيل لتحمل التزاماتها في هاذ السياق ديال هذا.

إذن بغيت نرجع أيضا بالنسبة للاستثمار هو هاذ الآجال اللي عندنا ديال أكتوبر 2024، والآجال ديال 2025/01/01 فيما يخص الاقتصاد الأخضر والاستثمار في المجالات اللي تقتضي أنه الصناعة ديالنا تتجاوب مع هاذ الإشكال ديال السوق الأوروبية المشتركة اللي تعتبر أول شريك وأول سوق لنا، فهناك كاين (Taxe Carbone) اللي ستفعل عما قريب، ولابد ما أننا نهيؤو الاستثمار ديالنا والصناعة ديالنا أنها تتجاوب بطريقة عملية مع هاذ الشرط.

لا يخفى عليكم، السيد الوزير، بأنه أيضا العامل البشري، عامل أساسي في أي عملية استثمار، لذا فالاستراتيجية الحكومة، وأيضا ننوه بهاذ القضية أنه القيمة اللي تعطات ولا المستوى ديال الاهتمام اللي تعطى للنظام التربوي المدرسة والمدرسة العمومية على وجه الخصوص، اللي تكون لنا مواطن قابل على أنه يتأقلم مع ظروف الاستثمار، واللي كنتوخاو أنه في -كما قلنا- هاذ الهدف الطموح ديالنا ديال الثلثين ديال القطاع الخاص في أفق 2035، لا يمكن أن يتأتى إلا بعامل بشري جيد، ولابد أيضا ننوه بالعمل اللي تتقوم به الحكومة في هاذ الإطار لتهيئ هاذ الفئات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار، شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

الحكومة اعطت إشارات جد إيجابية للمستثمرين، وحققت نتائج مهمة في مجال الاستثمار، وخلال نصف الولاية الحكومية تمت المصادقة على 170 مشروع اتفاقية وملاحق اتفاقيات، بقيمة مالية إجمالية تجاوزت 220 مليار ديال الدرهم، ستمكن من إحداث حوالي 115 ألف منصب شغل.

ومنذ دخول الميثاق الجديد حيز التنفيذ، والحمد لله بهاذ الشي ديال (Taxe Carbone) حتى هو تيدفع، تمت المصادقة على 37% من المشاريع الاستثمارية خارج محور الدار البيضاء–طنجة، 78% من المشاريع سيتم إنجازها من طرف شركات مغربية، 62% من المشاريع حصلت على منحة التشغيل، 79% من المشاريع حصلت على منحة النوع و81% من المشاريع حصلت على المنحة القطاعية.

والحكومة ستواصل التتبع المنتظم لتنزيل خارطة طريق تحسين المناخ العمل لتحقيق قفزة نوعية–كيف ما قلت–تعزز ثقة المستثمرين ببلادنا، وترفع العراقيل وتدعم ميثاق الجيل الجديد من المستثمرين والمقاولين للنهوض بالاقتصاد الوطني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل معكم إلى السؤال الموالي للفريق الحركي.

تفضلوا السيد المستشار المحترم لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بعد نصف الولاية من عمر الحكومة، لازالت مؤشرات الاستثمار دون مستوى الالتزامات المعلنة.

وعليه، نسائلكم عن البدائل المطروحة لتصحيح المسار؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على هاذ السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

الخطة الأهم التي تترجم رؤية الحكومة لتحفيز الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، تتمثل في إخراج وتفعيل ميثاق جديد شفاف ومحفز للاستثمار، موجه لكل المستثمرين وفي وقت قياسي، اللي تيشمل أنظمة غير مسبوقة للدعم والتزامات واضحة لتعزيز ثقة المستثمرين في مناخ العمال، وأيضا حكامة مبتكرة للاستثمار.

والحكومة تهدف من خلال تنزيل مقتضيات ميثاق الاستثمار إلى بلوغ الأهداف الواضحة التي حددها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله والمتمثلة في تعبئة 550 مليار ديال الدرهم من الاستثمار الخاص، وخلق 500.000 منصب شغل خلال الفترة بين 2022 و2026.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم، السيد المستشار، للتعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

تفاعلا مع جوابكم، نود في الفريق الحركي تسجيل الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، نسجل أن كل الأرقام والمؤشرات الصادرة عن المؤسسات الوطنية حول الاستثمار أكدت تراجعا مقلقا خلال سنة 2023 وبداية سنة 2024، فحسب معطيات مكتب الصرف، تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمغرب بناقص 53%، مقارنة بسنة 2022، إذ انخفضت من 21.7 مليار درهم إلى 10.5 مليار درهم؛

ثانيا، نسجل كذلك، السيد الوزير الغياب غير المبرر لبصمات النموذج التنموي الجديد، لا في أداء الحكومة ولا في برنامجها، فكيف سنصل إلى قلب المعادلة في نسبة الاستثمار الخاص بالقياس إلى الاستثمار العمومي الذي لازال يشكل أكثر من الثلثين؛

ثالثا، نسجل السيد الوزير أن الميثاق الجديد للاستثمار لازال يراوح مكانه ونصوصه التنظيمية لم تر النور، فكيف يمكن السيد الوزير المحترم تنزيل الرؤية الجديدة في مجال الاستثمار في ظل غياب إصلاح جبائي شامل عادل ومنصف، وفي ظل حكامة إدارية تقليدية تعرقل الاستثمار، وأستدل في هذا المجال على سبيل المثال بإغلاق أبواب مؤسسة القرض الفلاحي ووكالة التنمية الفلاحية في وجه المستثمرين والمواطنين، بل حتى في وجه ممثلي الأمة.

السيد الوزير المحترم،

راه هاذ المدراء راسلناهم مرارا وتكرارا، شوف فيا الله يجازيك بخير، راسلناهم المرة الأولى، وما تيجاوبناش، راسلناهم المرة الثانية وما تيجابوناش، راسلناهم المرة الثالثة والرابعة واحنا تنتكلمو اليوم على الاستثمار، هاذو ناس مسؤولين ما تيستجبوش حتى مع ممثلي الأمة، فما بالك المستثمر اللي غادي يجي من برا باش يستمثر؟ غير معقول! راه خص المدير يحل الباب ديالو.

إذا طلب منه ممثل أمة ولا مواطن عادي يستقبلو ويحل المشاكل، هاذي مشاكل كيعيشها المواطن الصغير، ما بالك ممثلي الأمة؟ احنا راسلناهم 4 مرات، ماشي برلماني واحد، احنا والأخ راسلناهم، ما استاجبوش لنا، هاذي مدة ديال 6 أشهر واحنا تنتسناو، وهذا أمور تتعلق بالاستثمار، السيد الوزير، ماشي أمور شخصية، تتعلق باستثمارات مستثمرين أجانب عندهم مشاكل بغينا نحلها لهم، وللأسف، مازلنا ننتظر، غير معقول.

وختاما، نسجل، السيد الوزير المحترم، باستغراب شديد كيف تقبل الحكومة خلق قطاع مكلف بتقييم السياسات العمومية، والحال أن هذا الاختصاص هو اختصاص دستوري حصري للبرلمان؟ فكيف تكون

الحكومة منتخبة للسياسات العمومية مثلها مثل الجماعات الترابية وفي نفس الوقت تشرف على تقييمها؟ إنها معادلة الخصم والحكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، الكلمة لكم للرد على التعقيب.

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

الوزارة تتشتغل على أوراش أولوية للنهوض بالاستثمار، ومن أهمها:

أولا، تنزيل الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاستثمارات الخاصة جهويا وقطاعيا، بشراكة مع كل الفاعلين في القطاعين العام والخاص، وعلى المستوى المركزي وعلى المستوى الجهوي، لتعبئتهم حول أهداف مشتركة، تمكن من تثمين مؤهلات المجالات الترابية، وتستفيد من تحفيزات الميثاق الجديد للرفع من جاذبية هاته المجالات للاستثمار؛

ثانيا، خلق مرصد الاستثمار، الذي سيشكل آلية فعالة لتتبع هذه الاستراتيجية، وسيمكن من التوفر على مؤشرات أساسية لتقييم نتائج استراتيجية الاستثمار بشكل موضوعي، وأيضا التوفر على معطيات مهمة تخص مناخ الأعمال؛

وثالثا، تنزيل خارطة الطريق 2023-2026 لتحسين مناخ الأعمال وتجاوز كل العراقيل التي تواجه الاستثمار؛

وأخيرا، تعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار ومواصلة إصلاحها، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، لتمكينها من الإشراف الشامل على عمليات الاستثمار وجعلها محركا للتنمية على المستوى المحلي وفاعلا أساسيا للترويج للمؤهلات التي تزخر بها المجالات الترابية.

وكما تعلمون، صادق المجلس الحكومي على مشروع القانون رقم 22.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، السيد الوزير دائما في إطار الاستثمار، سؤال موالي هذه المرة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلو السي جواد الهلالي لبسط السؤال.

المستشار السيد جواد الهلالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات التي اتخذتموها لتبسيط المساطر المرتبطة بالاستثمار؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

تبسيط المساطر الإدارية من أهم مقومات تحسين مناخ الأعمال ومن الشروط الأساسية لتسهيل عملية الاستثمار وتحفيزه، وخلال هاذ النصف الأول من الولاية الحكومية تم:

أولا، اعتماد ميثاق جديد للاستثمار يؤكد التزام الدولة بمواصلة تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية المتعلقة بالاستثمار؛

ثانيا، تسريع تنفيذ القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، من خلال المصادقة على 4 مراسيم تطبيقية بهدف تأطير آجال إصدار الوثائق اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية؛

ثالثا، تبسيط ورقمنة 22 مسطرة إدارية عبر المنصة الإلكترونية (CRI[2] -INVEST) تتم دراستها على مستوى اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، ما مكن من تقليص عدد الوثائق المطلوبة من المستثمرين بنسبة 44%؛

ورابعا، المصادقة على المرسوم المتعلق بتحديد كيفيات وإجراءات إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم للتعقيب.

تفضلوا السي جواد.

[2] **C**entre **R**égional d'**I**nvestissement.

المستشار السيد جواد الهلالي:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نحن نثمن مجهودات الحكومة فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار، نعلم بأنكم وبعد 64 أو 65 مشروع صيغة لإصلاح ميثاق الاستثمار، نجحت هذه الحكومة في إخراج ميثاق جديد للاستثمار، ميثاق متكامل وواعد.

ونعلم بأنكم وبعد الحصيلة الحكومية عن نصف ولايتها والتي أبانت بأنها أوفت بجميع التزاماتها، سيكون موضوع الاستثمار وموضوع التشغيل الشغل الشاغل لهذه الحكومة فيما تبقى من ولايتها، ولنا اليقين التام، بأن المستقبل والنتائج ستكون واعدة بإذن الله.

في هذا الإطار، أريد أن أركز على ثلاث (3) نقاط لها علاقة بالاستثمار:

النقطة الأولى: تتعلق بالإدارة، هذا الجانب لازالت تتخلله بعض العراقيل أمام المستشارين، صحيح بأن الحكومة وضعت استراتيجية ستعمل عليها في هذا الإطار، لكن الإصلاح ليس هو فقط نصوصا قانونية ومذكرات إدارية، ولكنه موارد بشرية قبل كل شيء؛

المسؤولين في الإدارة العمومية بمختلف درجاتهم وصفاتهم، يجب أن يعلموا بأن قبول المسؤولية مشروط بقبولهم لما تتطلبه هذه المسؤولية من مخاطر أحيانا ومن القدرة على اتخاذ القرار داخل أجل معقول ووفق النص القانوني أو وفق روح النص القانوني؛

النقطة الثانية: نعتقد بأن الجميع ينتظر صدور مجموعة من القوانين المهمة، منها مدونة الشغل والقانون المنظم للإضراب.

نأمل أن تصدر هذه القوانين بالسرعة المطلوبة وأن تتم مراعاة مصلحة البلاد فيها بالدرجة الأولى، وأحد القوانين التي تحتاج لمراجعة آنية هو الكتاب الخامس من مدونة التجارة، بحيث المقتضيات الحالية أبانت عن عجزها في حماية المقاولة من الإفلاس، وبالتالي يجب إعادة النظر في هذا القانون بما يكفل هذه الغاية؛

النقطة الثالثة: صحيح أن الميثاق الجديد للاستثمار يتضمن منحة ترابية لتشجيع الاستثمار في المناطق النائية، لكن المهم هو المحافظة على استمرارية هذا الاستثمار.

وفي اعتقادنا أن الأمر يتطلب ربما الرجوع إلى مسألة (Zoning)، بمعنى ضرورة إقرار حوافز مستمرة جبائيا وغير جبائيا لمن يستثمر في هذه المناطق، لأنه لا يمكن أن نساوي بين مستثمر في آيت أورير أو تارودانت مع مستثمر في طنجة أو الدار البيضاء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد الوزير، تفضلوا في إطار الرد.

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد المستشار.

كإضافة، الوثائق التي تم تقليصها تتوزع كالتالي:

60% من الوثائق تتعلق بمقبولية المشاريع؛

50% كتهم تعبئة العقار؛

33% كتخص رخصة البناء؛

و45% الوثائق المطلوبة في إطار تراخيص الاستغلال.

كما أن الوزارة اعتمدت مقاربة جديدة لتسهيل عملية الاستثمار، تتمثل في مسار المستثمر (le parcours investisseur) لضمان نجاعة أفضل، من حيث تسهيل عملية الاستثمار بشكل شامل، سواء تعلق الأمر بطلب المعلومات أو طلب الحصول على التراخيص حسب قطاعات الاستثمار، أو الحاجة إلى المواكبة المالية أو التقنية أو التحكيم (l'arbitrage) أو الوساطة (la mediation).

وتهدف هذه المقاربة إلى إحداث تغيير حقيقي يحفز المستمرين المغاربة والأجانب من خلال الاعتماد على التجربة الحقيقية التي يعيشها المستثمر في كل المراحل، 15 مسار الاستثمار، وذلك بتنسيق مع مختلف القطاعات المعنية، وأيضا المراكز الجهوية للاستثمار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل معكم السيد الوزير إلى سؤال آخر لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيد الرئيس لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

عن تحسين مناخ الأعمال نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم السيد الوزير للجواب، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بفضل الإصلاحات الهيكلية الكبرى، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، عرف المغرب تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة في مجال مناخ الأعمال، الشيء الذي انعكس إيجابيا على ترتيبه في التصنيفات العالمية، ومن أهمها التصنيف الذي تشرف عليه مجموعة البنك الدولي، حيث أطلقت هذه المجموعة تقريرا جديدا لتقييم مناخ العمال والاستثمار في العالم، اللي هو (Business Ready)، ما بقاش (Doing Business) اللي كان من قبل، ولى (Business Ready)، اللي هو "جاهزية الأعمال"، يهدف إلى تقييم بيئة الأعمال بشكل أوسع وحسب أبعاد متعددة.

المغرب من 54 دولة التي سيشملها هاذ التقرير في نسخته الأولى سنة 2024، والتنزيل الجيد لخارطة الطريق الاستراتيجية التي تجسد العمل المشترك بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع البنكي وأيضا الفاعلين المحليين، لتحديد كل الأوراش التي سيتم الاشتغال عليها خلال الفترة 2023-2026 سيعزز تقدم المغرب في تصنيفات مناخ الأعمال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نمر إلى التعقيب.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

فعلا، يحق لنا اليوم الافتخار بما حققته بلادنا في السنوات الأخيرة من تقدم في مجال مناخ الأعمال، الذي شهد قفزة نوعية بفضل الإصلاحات الهيكلية الكبرى، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والرامية إلى تحسين مناخ العمال والاستثمار، إذ ما فتئ جلالته يؤكد في عدة مناسبات على دعم الاستثمار والمقاولة، باعتبارهما قاطرة للتنمية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على توفير مناخ تنافسي وجذاب للاستثمار للمساهمة في إنتاج الثروة وخلق فرص الشغل، كانت إحدى أهم هذه المناسبات خطابه أمام هذه المؤسسة بتاريخ 14 أبريل 2022 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة.

لقد تابعنا باهتمام كبير المجهودات المبذولة من طرف وزارتكم، والهادفة إلى خلق مناخ ملائم لجلب الاستثمار عبر اتخاذكم للعديد من المبادرات والإجراءات، التي تروم تحسين جاذبية المملكة وتعزيز ثقة المستثمرين، وخاصة ما يتعلق منها بتنزيل خارطة الطريق المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال 2023-2026 التي تهدف إلى تقوية مكانة المملكة كوجهة للاستثمارات الخارجية.

كما نؤكد على أهمية التدابير والإجراءات التي تم القيام بها لتنزيل الميثاق الجديد للاستثمار، الذي يعتبر انتقالا نوعيا في أنظمة الاستثمار وهيكلتها وضمان إعمال مضامينه، وهو ما سيساهم بدون شك بشكل كبير في تحسين جاذبية وتنافسية اقتصادنا الوطني.

إن ما نتمناه اليوم، هو أن ما قطعته بلادنا من أشواط مهمة في مجال تحسين مناخ الأعمال والقفزة التي تشهدها بلادنا على مستوى مؤشر ممارسة الأعمال، يجب أن ينعكس بشكل إيجابي على واقع التشغيل، وذلك عبر الرفع م من قدرات المقاولة على إحداث مناصب شغل جديدة والحفاظ على مناصب الشغل القائمة والمساهمة في مكافحة الهشاشة في مجال العمل.

ما نود التنبيه إليه كذلك اليوم، ونحن بصدد الحديث عن تشجيع الاستثمار، هو تنامي إشكالية البطالة وارتفاع معدلاتها، وهو ما يتطلب المزيد من المجهودات من أجل توفير مناخ تنافسي وجذاب للاستثمار الخاص، وذلك للتمكن من استيعاب أفواج العاطلين والعاطلات، باعتباره أحد المداخل الأساسية لتحسين دخل المواطنين ومحاربة الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية.

ولكن، يجب أن يكون ذلك باستحضار أهمية تحسين ظروف الشغل وتعزيز أدوار العمال داخل المقاولة واحترام تام للحقوق والحريات النقابية والتقيد بمقتضيات قانون الشغل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد الوزير لكم رغبة في الرد، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

تحسين مناخ الأعمال والنهوض بالاستثمار من أولويات الحكومة، وذلك تماشيا مع توصيات تقرير النموذج التنموي الجديد لتحرير كل الطاقات والإمكانات الوطنية وتشجيع المبادرة الخاصة وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

ومنذ بداية هذه الولاية، باشرت الحكومة إصلاحات متعددة الأبعاد، شملت:

- تسريع تبسيط المساطر الإدارية؛
- وإخراج ميثاق جديد للاستثمار؛
- وتفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار؛
- وتكريس الشفافية في كل مراحل إسناد الصفقات العمومية؛
- وتحديد أجل الأداء وإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية؛

- وتأطير التمويل التعاوني؛

- وتقوية دور التحكيم والوساطة؛

- ومواصلة تفعيل الإصلاح الضريبي؛

- وتعزيز المقتضيات الخاصة بتطوير وتسويق وتدبير المناطق الصناعية؛

- وأخيرا، تمكين القطاع الخاص من الإنتاج الذاتي للكهرباء لتعزيز تنافسيته.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد الوزير، ننتقل معكم إلى السؤال الموالي لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد الرئيس لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سؤالنا، السيد الوزير في فريق الأصالة والمعاصرة، أهم التدابير المتخذة لجلب استثمارات مغاربة الخارج؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة مرة أخرى إليكم السيد الوزير للجواب.

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

تلعب الجالية المغربية المقيمة بالخارج دورا مهما في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ديال بلادنا، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي دعا من خلالها جلالته لإحداث آلية خاصة، مهمتها مواكبة الكفاءات والمواهب المغربية بالخارج ودعم مبادرتهما ومشاريعهما.

قامت الحكومة بإحداث اللجنة الموضوعاتية اللي هي تشجيع استثمار مغاربة العالم، تحت إشراف وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، وتضم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، والتجمع المهني لأبناك المغرب (GPBM[3]).

وعملت هذه اللجنة على وضع خارطة الطريق، حاليا في طور التنزيل، لتشجيع استثمارات مغاربة العالم، من خلال تعزيز مواكبة موجهة لهم في كل جهات المملكة لتمكينهم من الاستفادة من التحفيزات التي جاء بها الميثاق الجديد للاستثمار، والرفع من حجم وحصة استثماراتهم المنتجة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم السيد الرئيس للتعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم.

وبالفعل، الجالية هم سفراء هاذ الوطن وإحدى الدعامات الأساسية لمواكبة الاقتصاد الوطني، واحنا كمغاربة نتتبع بثبات دائما التدخلات ديال سيدنا الله ينصره والتعليمات ديالو الصارمة اتجاه أبناء الجالية المقيمة بالخارج، فهاذ الآلية اللي تحدثت عليها، السيد الوزير المحترم، أتمنى بكل صراحة تواكب هاذ أبناء الجالية، لأن الآن كان واحد الجيل جديد من أبناء الجالية المقيمة بالخارج، الجيل الرابع، ربما اللي خص إعادة تحيين بعض المؤسسات اللي خصها تواكب الأفكار ديالهم، وخاصة أنهم قراو وترباو في ديار المهجر.

ولما تنهضرو على أبناء الجالية، فهي تتختلف من أوربا إلى أمريكا إلى مجموعة من الدول، تتختلف الأفكار ديالهم، فخص المواكبة والتسريع ديال وثيرة إخراج البنية التحتية.

لما تنهضرو على مناخ الأعمال والاستثمار، خصنا نشوفو البنية التحتية الطرقية، نشوفو بنيتها من مطارات ومجموعة من الأمور، وكذلك الدور، الحمد لله بشهادة الجميع، كاين دور كبير تيديروه المراكز الجهوية للاستثمار تحت إشراف السادة الولاة وتحت الاشراف ديالكم، يعني كاين واحد..

ولكن، اللي غائب للأسف هو التحسيس والتكوين، لأن ملي تيجي ذاك المواطن المغربي من أي دولة أجنبية خص اللي يواكبو ويتبع معه، يكون مكاتب الدراسات في المستوى اللي غادي تشرح له أكثر، لأن تيكون عندو واحد المشروع، ولكن ذيك تبسيط المساطر هي اللي تتوضع.

بالمناسبة، لابد ما نشكر السيدة وزيرة الإسكان على الزيارة اللي

[3] **G**roupement **P**rofessionnel des **B**anques du **M**aroc.

قامت بها لا لبروكسيل ولا لمدريد ولا مجموعة من الدول.

وكذلك وضع بعض النقط في المطارات ولا في المعابر الحدودية للموانئ، وبغيناكم، حتى أنتم السيد الوزير مشكورين، ولنا بكل إيجابية.. (كلام غير واضح)، أنكم تديرو النقط اللي ممكن، ابتداء من هاذ الصيف اللي يستقبلو أبناء الجالية أولا يقومو بزيارات ميدانية للدول المعنية.

لاحظنا الترك تيمشيو لأمريكا تيديرو كاع المستثمرين واحد الفضاء مرة في السنة وتيناقشوه.

وبالمناسبة، تنحيي السفيرة السابقة، الأميرة للاجمانة اللي كانت بغات تمشي في هاذ الاتجاه ديال هاذ اللقاء ديال المستثمرين في أمريكا، فأنتم في التنسيق خصكم تمشيو كذلك بنفس العملية وباقي الدول، لأن إعادة الثقة لأبناء الجالية من الجيل الرابع هو التحدي اللي خصنا ناخذوه جميعا بيناتنا، السيد الوزير، هو باش يوصلو للأهداف، لأن عندهم مشاريع، والحمد لله، كاين غيردابا مع التنسيق مع أبناء الجالية كاين إقبال كبير على الدخول ديالهم للوطن في هاذ الصيف، فنكونو مستعدين نوجدو جميع الأمور ونشرحو لهم الأوراش وكذلك القوانين والمساطر اللي يمكن باش يستثمر في بلاده.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، أكيد أنكم عندكم رغبة في الرد.

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا المستشار المحترم.

هاذ الوزارة مع (l'AMDIE[4]) على التواصل مع المئات ديال المستثمرين من الجالية المغربية في كل أنحاء العالم النشطين في مجالات واعدة كالطاقات البديلة والتنقل الكهربائي وصناعة السيارات، الصناعة الغذائية، السياحة، المناجم وغيرها.

كما وضعنا واحد الخلية خاصة باستقبال وتوجيه مغاربة العالم ومواكبتهم بكل الآليات المتاحة، على مستوى الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات (l'AMDIE) وسميناها (Desk marocains du monde) تيجيو لها، وهذه الوكالة تتعمل على إعداد بنك الفرص الاستثمارية، (banque de projets) والمعطيات المرتبطة بالعرض الترابي في كل الجهات.

وخلال كل الجولات الترويجية اللي تنديرو ديال (Morocco Now) في (Roadshow)، كيتم واحد تنظيم لقاء مع مغاربة العالم، وفي الزيارة الأخيرة اللي درت فالولاية المتحدة الامريكية، السيمانة اللي فاتت، تلقينا بكفاءات مغربية كبيرة مهتمة بالاستثمار فبلادهم، والحمد لله ذاك الشي تيفرح.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد الوزير، من استثمارات مغاربة العالم، إلى السؤال ما قبل الأخير، موجه إليكم في هذه الجلسة للسيدة المستشارة لبنى علوي.

تفضلوا.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

عن أسباب تراجع الاستثمار المباشر الخارجي بالمغرب، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

غنرجع للتراجع، ولكن بغيت نبدا باش نقولكم باللي وضعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الربع الأول من 2024، الحمد لله تاريخية، غادي نرجع لها من بعد.

ولكن، بالنسبة للتراجع المسجل خلال سنة 2023، بالفعل فيشمل العمل ككل بنسبة 12% والقارة الإفريقية بنسبة 44%، وكيرجع هاذ الانخفاض:

أولا، لتوالي الأزمات العالمية اللي كنعرفوها جميعا، تبعات جائحة (كوفيد-19) وكذلك الحرب الأوكرانية والضغوطات المتعلقة بالقروض، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى التضخم؛

ثانيا، لخفض جزء مهم من الاستثمارات الأجنبية المبرمجة ما بين 2020 و2021 بسبب إغلاق الحدود خلال جائحة كورونا، مع العلم أن سنة 2022 كتبقى واحد السنة استثنائية خلال العشر سنوات الأخيرة، لأن واحد الاستثمار مهم كان جا من الولايات المتحدة الأمريكية.

وشكرا.

[4] **A**gence **M**arocaine de **D**éveloppement des **I**nvestissements et des **E**xportations.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لك السيدة المستشارة للتعقيب، تفضلي.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

إن تناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في إطار هذه الجلسة الدستورية، بخصوص تراجع الاستثمار المباشر الخارجي بالمغرب، يأتي بعد العرض المتعلق بالحصيلة المرحلية لعمل الحكومة الذي قدمه السيد رئيس الحكومة مؤخرا أمام مجلسي البرلمان، وبالتالي فإن تراجع الاستثمارات الأجنبية بنسبة ناهزت 50% حسب تقارير رسمية رقم دال يكشف الإنجازات الحقيقية لهذه الحكومة.

السيد الوزير المحترم،

لقد التزمتم معنا كمستشارين أثناء دراسة ميثاق الاستثمار في إطار لجنة المالية، بعرض المراسيم التنظيمية المتعلقة به على أنظار المجلس قبل إخراجها، وهو شيء لم يحدث مع الأسف.

ونتمنى أن تتداركوا هذا فيما تبقى من المراسيم مستقبلا.

أيضا، السيد الوزير المحترم، أنتم معنيون في إطار التضامن الحكومي بمجموعة من الإشكالات ومنها الحريات النقابية وحماية حق التنظيم داخل المقاولة والصحة والسلامة المهنية وتقوية أجهزة الرقابة، على رأسها جهاز تفتيش الشغل، وتمكينه من الصلاحيات والإمكانيات المادية واللوجستية لمواكبة ومراقبة المقاولات.

وبناء عليه، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نؤكد على أن تحفيز للاستثمارات الأجنبية، يحتاج إلى:

- ✓ إخراج قانون الإضراب بما يضمن معادلة تأمين الحق في الإضراب كحق دستوري وضمان حرية العمل؛
- ✓ إخراج قانون النقابات المهنية بما يضمن تنظيم الحق النقابي. وبالمناسبة، فالاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، يطالب منذ 2005 بإصدار قانون النقابات على غرار قانون الأحزاب؛
- ✓ مواصلة إصلاح القضاء، لأنه لا تنمية بدون عدالة حقيقية، والمستثمر في حاجة إلى إنصافه في حالة لجوئه للقضاء مع تمكين هذا الجهاز من الوسائل اللازمة لأداء مهامه؛
- ✓ تبسيط الإجراءات ورقمنتها وتسريع تنفيذ ميثاق اللاتمركز الإداري، خاصة فيما يتعلق بوثائق التعمير والرخص ذات الصلة والوعاء والعقاري والوصول إلى الطلبات العمومية؛
- ✓ أخذ مبدأ الإنصاف الترابي بعين الاعتبار في توزيع الاستثمارات الأجنبية وتحقيق تنمية عادلة ومتوازنة؛
- ✓ ربط الدعم والتحفيز الضريبي لتشجيع الاستثمارات الأجنبية بمجموعة من الأهداف كبرنامج التشغيل والاستثمار؛
- ✓ وضع نظام تأشيرة خاص للمستثمرين الأجانب.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد.

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

كيف قلت لكم، الوضعية تحسنت بشكل كبير مع بداية هاد العام 2024 حيث بلغت عائدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة 9.7 ديال المليار ديال الدرهم بنهاية مارس 2024، مسجلة زيادة بنسبة 24% مقارنة مع 2023، ما يجعل الربع الأول من سنة 2024 الأفضل في التاريخ الاقتصادي ديال المملكة.

وهاذ المؤشرات الإيجابية كتبين لنا أن الإصلاح اللي قامت به الحكومة لسياسة الاستثمار وورش تحسين مناخ الأعمال، والمشاركة النوعية في المنتديات الاقتصادية العالمية وجولات الترويج للعرض المغربي حول العالم لإطلاق علامة (Morocco Now)، كلها مجهودات حكومية بدات تتعطي النتائج ديالها، وكتأكد على جاذبية بلادنا للاستثمارات الأجنبية.

وللإشارة، المشاريع المعلنة التي نقوم بالاشتغال عليها تهم غلافا استثماريا جد مهم وإن شاء الله الخير راه ماجي والله المعين.

السيد رئيس الجلسة:

إن شاء الله السيد الوزير وانتهى لكم الوقت.

وننتقل معكم إلى آخر سؤال في هذه الجلسة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيدة المستشارة هند الغزالي.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف وزارتكم من أجل تشجيع الاستثمار في الأقاليم والعمالات الأقل حظا

من حيث التنمية لتعزيز العدالة الاجتماعية وتقليص الفجوات التنموية بين مناطق البلاد؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

تقليص الفوارق المجالية من حيث جلب الاستثمارات من الأهداف الأساسية للميثاق الجديد للاستثمار، خاصة وأن الاستثمار رافعة تنموية مهمة.

ومن أهم المستجدات التي جاء بها هذا الميثاق لتعزيز استفادة المجالات الترابية من فرص الاستثمارية نجد:

أولا، المنحة الترابية التي يضعها نظام الدعم الأساسي للحد من الفوارق بين أقاليم وعمالات المملكة من حيث جاذبية الاستثمارات والتي تشمل 80% من مجموع عمالات وأقاليم المملكة، حيث تم تحديد فئتين "أ" و"ب" من العمالات والأقاليم مؤهلة للدعم، وستستفيد مشاريع الاستثمار في 26 إقليم وعمالات مصنفة في الفئة "أ" من 10% من المبلغ الإجمالي للاستثمار القابل للدعم، وفي 24 إقليم وعمالة مصنفة في الفئة "ب" من 15% من المبلغ الإجمالي للاستثمار القابل للدعم؛

ثانيا، إمكانية الجمع بين نظام الدعم الأساسي وأنظمة دعم الاستثمارات التي تضعها الجهات لإعطاء دفعة قوية للاستثمار؛

وثالثا، حكامة موحدة واللا مركزية، ستمكن، لأول مرة، من الإعداد والموافقة والتوقيع على اتفاقيات مشاريع استثمار تصل إلى 250 مليون درهم من المبلغ الإجمالي للاستثمار على المستوى الجهوي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة المستشارة المحترمة للتعقيب على هذا الجواب.

تفضلوا.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

السيد الوزير المحترم،

تنثمنو المجهودات اللي تتقوم بها الحكومة في مجال الاستثمار، من نهار اللي تولت قيادة قاطرة تدبير الشأن العمومي في بلادنا، ولعل الحصيلة النصف مرحلية المشجعة والمحملة بالمؤشرات جد إيجابية لخير دليل.

وفي إطار هاذ المناخ الإيجابي، بغيت نتقاسم معكم إشكالية العدالة المجالية في هاذ الباب، اللي تتمثل في تمركز معظم الاستثمارات في مجموعة من المحاور الكبرى طيلة العقود الماضية، أدى إلى أن أربع جهات تساهم لوحدها بأكثر من 68% من الناتج الداخلي الخام، الشي اللي خلق عندنا مغرب المركز ومغرب الهامش، وجعل المغرب تيمشي بسرعتين مختلفتين، وهو اللي بينتو أيضا في جانب آخر بعض خلاصات دراسة انجزها المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية التي أشارت إلى التآكل الذي ينخر الطبقة المتوسطة بالعالم القروي، مقابل التزايد الذي عرفته الفئات المصنفة بين الفئات الفقيرة والهشة والمتوسطة، والتي ناهزت 46%.

السيد الوزير المحترم،

تنأملو في فريق التجمع الوطني للأحرار بهذا المجلس الموقر خير في قدرة هاذ الحكومة في أجرأة فعلية لهذا الرهان الاستراتيجي، بعض الإصلاحات الهيكلية العميقة اللي قامت بها في مجال الاستثمار بتحيين ميثاقه.

وكذلك، على مستوى الإطار القانوني المنظم للصفقات العمومية بإقرار تمييز إيجابي للشركات اللي عندها رغبة في العمل بالمناطق النائية.

إضافة للإصلاحات اللي تشهدها المراكز الجهوية للاستثمار، باعتبارها فاعلا رائدا في دعم الاستثمار واستقطابه، وفي الترويج للمؤهلات الاقتصادية ولفرص الاستثمار بجهات المملكة، وفي تعزيز جاذبية مجالها الترابي لضمنان التنمية المتوازنة والشاملة وتكافؤ الفرص.

كما ندعو لمواصلة تفعيل إحدى توصيات تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، الذي يهدف إلى تعزيز دور الجهات باعتبارها أرضية مميزة للتنزيل الفعال والمتكامل للسياسات العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

كإضافة لكل ما ذكرت، بغيت نشير ان المراكز الجهوية للاستثمار معبأة لمواكبة المستثمرين والترويج للعرض الترابي وللمؤهلات الاستثمارية لكل أقاليم وعمالات الجهات.

كما أن المجهود الذي تقوم به الحكومة للزيادة في الاستثمار العمومي لتنمية كل الأقاليم والعمالات وتوفير البنية التحتية، يساهم بشكل مباشر في تحفيز الاستثمار الخاص المنتج وخلق مناصب الشغل وتحسين عيش المواطنات والمواطنين.

وتجدر الإشارة، إلى أن اللجنة الوطنية للاستثمارات خلال الدورات الأربعة التي عقدتها منذ دخول الميثاق الجديد حيز التنفيذ، صادقت على مشاريع استثمارية مهمة في 38 إقليم وعمالات موزعة على كل جهات المملكة.

وهذا دليل على أن الحكومة حسنت من جاذبية العمالات والأقاليم للاستثمار، والوزارة بتنسيق مع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات والمراكز الجهوية للاستثمار، تسهر على توجيه المستثمرين نحو كل الأقاليم وعمالات المملكة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نحن بدورنا نشكركم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وهكذا، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، نكون قد استوفينا جدول أعمال هذه الجلسة المخصصة للأسئلة الشفوية لهاذ الأسبوع.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 166

التاريخ: الثلاثاء 19 ذو القعدة 1445هـ (28 ماي 2024م).

الرئاسة: المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وثلاثة وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله حمدا لا ينفذ ولا يتناهى.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، وطبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، تخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في معالجة النقط المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة المباركة، أعطي الكلمة للمحترم السيد أمين المجلس السي جواد الهلالي لإطلاعنا على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السي جواد.

المستشار السيد جواد الهلالي أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بناء على مقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بعشر طلبات لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 28 ماي 2024، وبعد إحالة هذه الطلبات إلى الحكومة أعربت عن مواقفها منها كالتالي:

أولا: التفاعل مع الطلبات الثلاثة المقدمة من:

- السيد محمد البكوري، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار؛

- السيد عبد الكريم الهمس، رئيس فريق الأصالة والمعاصرة؛

- السيد لحسن حداد، عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛

ثانيا: استعداد الحكومة للتفاعل، في جلسة لاحقة، مع طلبات كل من:

- السيد عبد الرحمان وافا، عضو فريق الأصالة والمعاصرة؛

- السيد عبد اللطيف مستقيم، رئيس فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب؛

- السيدة فتيحة خورتال، عضو فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب؛

- السيد خالد السطي؛

ثالثا: وأخيرا، تعذر التفاعل مع طلبات كل من:

- السيد محمد حنين، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار؛

- السيد عبد السلام اللبار، رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛

- السيدة فاطمة زكاغ، عضو مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

وبالنسبة لأسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، فقد تم التوصل في الفترة الممتدة من 21 ماي 2024 إلى تاريخه، بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 205 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية: 10 أسئلة؛

- الأجوبة الكتابية: 20 جوابا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين المحترم.

إذن نستهل جدول أعمال هذه الجلسة.. نعم الأستاذة فاطمة؟

في إطار التسيير والتنبيه للضوابط؟

تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

على ما أظن أنه حسمنا في النظام الداخلي ديال مجلس المستشارين، والمادة 168 راها واضحة، يعني على الأمين أنه يذكر طلبات تناول الكلمة بالمواضيع ديالها، ومادام أن السيد الأمين ماكانش أمين فالإخبار ديال الشعب المغربي وديال السادة المستشارين كاملين، بالموضوع ديال طلب تناول الكلمة، فأنا علي أنني نخبر الشعب المغربي بطلب تناول الكلمة

اللي تقدمت بها مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وهي الاستمرار ديال القرارات التعسفية وغير القانونية للطلبة ديال كليات ديال الطب.

وهاذ الشي راه غير معقول أن غادي نوليو ومن الناحية ديال أن الأمين كيقولينا عشر طلبات تناول الكلمة اللي كاينة، وتم التوافق على الاستجابة للبعض منها والبعض الآخر، فهنايا هاذ الشي غير مقبول، لأن ولات الحكومة كتستهتر بهاذ المؤسسة وكتستهتر خاصة بالمعارضة فهاذ المؤسسة، وهاذ الشي راه غير مسموح.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

أولا، نقطة نظام لا علاقة لها بالمادة 167، على ما فهمت لأنها المادة 167، التي تعطي الحق للمستشارة أو المستشار في تناول الكلمة في إطار نقطة نظام، لتنبيه الرئاسة إلى خلل أو خطأ في التسيير ولتنبيهه للضوابط، أولا.

أنا تركت لك المجال إكراما لك، واعتبارا لأهمية الموضوع المطروح للنقاش اليوم، أنا بكل صدق، السيدة المستشارة المحترمة، تتبعت أطوار الجلسة الماضية، جلسة الأسئلة الشفهية، وتصورت على أن موضوع أو النقاش المرتبط بموضوع تناول الكلمة، استنفذ مطلبه، ولكن على ما يبدو أنه لايزال يثير نوعا من النقع القانوني والنقع اللغوي، والنقع المعرفي.

هاذ الموضوع بكل صدق وبكل موضوعية، احنا تداولناه بالأمس في اجتماع المكتب، وقررنا بأنه يحال على ندوة الرؤساء، حيث تتواجد كافة مكونات المجلس لتقليب النصوص المؤطرة لهاذ الموضوع على كافة جوانبها:

أولا، للخروج من جدال عقيم، عميق صحيح، عقيم، لن يقدم ولن يؤخر، وكذلك للحفاظ على صورة هذه المؤسسة الدستورية، ولكن إلى حين انعقاد هاذ الندوة، غادي نجاوبك السيدة المستشارة المحترمة، لأنك اتهمتي السيد الأمين بانعدام الأمانة، اسمحي لي.

أولا، المادة 168 واضحة وضوح الشمس في كبد السماء، وتمشي فقط للعبارة الأخيرة في الفقرة الثانية منها، اللي كتقول بأنه "البرمجة ديال المواضيع تتم بالاتفاق مع الحكومة"، واحنا فهاذ الإطار مقيدين إلى جانب هاذ المادة اللي فالنظام الداخلي الذي صادقت عليه المحكمة الدستورية والذي أصبح امتدادا للدستور.

نحن مقيدون بقرارات سابقة للمجلس الدستوري الذي أصبح بعد ذلك محكمة دستورية، وأنا أحيلك على القرار 13/924 وعلى القرار 13/942.

صحيح أن تلاوة الإعلانات، السيدة المستشارة المحترمة، الأستاذة فاطمة، فيها مجال تلزمنا به النصوص القانونية كمكتب، مثلا: العدد الإجمالي للأسئلة الكتابية المطروحة المادة 296 من النظام الداخلي.

كذلك، القرارات الصادرة على المحكمة الدستورية بخصوص إلغاء الانتخاب أو شغور مقعد: المادة 8 من النظام الداخلي، أو انتخاب أعضاء جدد داخل المجلس المادة 2 من النظام الداخلي.

ماعدا ذلك القرار متروك لتقدير مكتب المجلس وهو صاحب الاختصاص، ونحيلك على المادة 54 من النظام الداخلي، السيدة المستشارة المحترمة، اللي كتعطي للمجلس إمكانية الرد كليا أو جزئيا، وفي هاذ الباب كذلك مكتب المجلس والمجلس من خلال مكتبه مقيد بقرار للمحكمة الدستورية، حامل لرقم 19/93.

نحن داخل مؤسسة دستورية محترمة لها قدسيتها ولها حرمتها وليس من المعقول أن يحشر بمكتب المجلس في زاوية ضيقة أو أن يجبر على إصدار أحكام قيمة بخصوص شركاء داخل الحكومة أو مؤسسات عمومية أو أن يجبر اعتماد الصياغة فيها نوع من التجريح أو تشتم منها رائحة الاتهامات.

كنظن بأن التفسير واضح للنص الله يجازيك بخير الأستاذة، واحنا إن شاء الله داخل ندوة الرؤساء غادي نحسمو فهاذ المشكل.

شكرا جزيلا.

إيلا اسمحتي، السيد الرئيس، كنظن راه وضحت بما فيه الكفاية، رجاء، رجاء، رجاء، أنا أعتذر للأمين نيابة عن الأستاذة.

السي لحسن تفضل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

لا غير تساؤل اللي مزيان، مزيان هاذ التوضيح اللي قلتي السيد الرئيس، غير التساؤل اللي خصنا نعرفو هو ما هو المستجد فهاذ المرحلة السابقة إلى الآن، كانت كتتلى علينا المواضيع ديال طلب الكلمة، الآن لا، إذن كاين شي مستجد بغينا نعرفو المستجد.

السيد رئيس الجلسة:

طلبات تناول الكلمة لا ترد بشكل سؤال مباشر، وتحمل بين ثناياها أرقاما ومعطيات وإحصائيات وتقييم وربما أحكام تستلزم رد الحكومة، احنا ما يمكنش أن نحل محل فريق محترم أو مجموعة محترمة ونصدر أحكام قيمة انطلاقا من الصياغة اللي كنتوصلو بها.

وهنا تكلمت على التقدير اللي تاركو المشرع لمكتب المجلس، إيلا شاف بأن هاذ الصياغة فيها تجريح وفيها إساءة ماشي فقط للشريك ولكن إساءة لينا كمجلس، فعندو الحق ما يقرهاش، ولكن أشياء، أستاذة الله يخليك وما غتزيديش معايا فالقانون أستاذة، أنا ذكرتك به وأنا كنحيلك عليه.

شكرا.

تفضلوا السي حنين.

المستشار السيد محمد حنين:

استمعنا إلى اتهامات خطيرة وهذا لا يستقيم مع المنطق، نحن كلنا تقدمنا بطلبات تناول الكلمة واستمعنا على أن الحكومة تعذر عليها التجاوب مع طلباتنا، ولم نحتج على أنه لم نسمع المواضيع التي من أجلها طلبنا تناول الكلمة.

هاذي مؤسسة لها سمعتها ولها أهميتها، وهاذ النقاش السيد الرئيس أنتم ذكرتم به، هاذ النقاش خصو يكون ماشي المكان ديالو هو هذا، هذا في ندوة الرؤساء، هاذ الجلسة هاذي تينتظرو منها المواطنين مناقشة القضايا التي تهم حياتهم اليومية وهاذ الشي علاش احنا هنايا.

ولذلك، نحن لسنا في حاجة إلى مزايدات أو شي واحد يوضع راسو فوق القانون، لذلك السيد الرئيس، أنا تنهنأكم على التوضيحات التي تفضلتم بها وأتمنى أن تضع حدا لهذا النقاش العقيم الذي نسمعه ويتكرر كل أسبوع ويأخذ منا وقتا، نحن ما مستعدينش باش نبقاو نضيعوه فهاذ الجلسات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآنية الموجهة لقطاع الداخلية حول "أسواق الجملة والأسواق الأسبوعية" والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين باسطي السؤال، السي زكرياء اتفضل.

المستشار السيد محمد زكرياء ابن كيران:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، عن تأهيل أسواق الجملة والأسواق الأسبوعية نسائلكم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني الآني في نفس الموضوع للفريق الحركي.

تفضل السي مكاوي.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم السيد الوزير المحترم، حول التدابير الحكومية المتخذة لتأهيل أسواق الجملة والأسبوعية وتطوير آثارها القانوني والتشريعي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثالث في نفس الموضوع لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السي عبد الإله لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن تأهيل وتطوير أسواق الجملة والأسواق الأسبوعية نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر الآن للسؤال الآني الرابع في نفس الموضوع وفي نفس المحور.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم السيد الوزير المحترم حول برنامج عمل الوزارة لتأهيل وتطوير أسواق الجملة والأسواق الأسبوعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على الأسئلة الأربعة، تفضلوا.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يبلغ عدد أسواق الجملة الرسمية للخضر والفواكه بالمغرب 30 سوقا مهيكلا، إضافة إلى 8 أسواق موازية غير مهيكلة، ويقدر معدل مداخيل هذه الأسواق على مستوى الجماعات الترابية ما يفوق 400 مليون درهم سنويا، فيما يصل معدل رقم المعاملات إلى ما يفوق 7 ملايير درهم سنويا.

إلا أن هذه الأخيرة تعرف مجموعة من الاختلالات في مجالات التنظيم والتدبير وآليات الاشتغال، مما يساهم في ضعف قدراتها الاستقطابية لتسويق المنتجات، وكذا مستوى الخدمات الواجب توفيرها للمنتجين والتجار والمستهلكين على حد سواء.

وفي إطار مقاربة تروم خلق التكامل اللازم بين السياسات القطاعية، يتم بلورة رؤية مشتركة وموحدة لإصلاح هذا القطاع، حيث تم التوقيع في سنة 2020 على اتفاقية شراكة بين الوزارات المعنية: الداخلية، الفلاحة والصيد البحري، الصناعة والتجارة والمالية، تحدد التزاماتها بخصوص إحداث 12 سوقا جهويا للجملة من الجيل الجديد، تتوفر على جميع التجهيزات والخدمات الضرورية وتعتمد نظام اشتغال وتدبير عصريين.

وتتجلى هذه الرؤية المشتركة في خارطة طريق وطنية ترتكز على مخططات جهوية يتم تحضيرها وفق مقاربة تشاركية بين جميع الفاعلين، وبناء على مخرجات المخطط الوطني التوجيهي لأسواق الجملة للخضر والفواكه، في صيغته المحينة والمحال على جهات المملكة من أجل تكييفه وفق الخصوصيات المحلية والجهوية، حيث قامت وزارة الداخلية بالإعلان عن طلبات عروض من أجل إعداد هذه المخططات، بالنظر للإمكانيات التقنية والبشرية المحدودة على المستوى الجهوي من جهة، وللإسراع بإعداد خارطة الطريق المذكورة من جهة أخرى.

هذا، وفي انتظار إعداد هذه الخريطة، يتم حاليا إنجاز سوق الجملة من الجيل الجديد على مستوى مدينة الرباط، كما يتم التحضير لإنجاز 6 أسواق أخرى من الجيل الجديد على مستوى كل من جهة فاس-مكناس، بعمالة مكناس، وجهة الشرق بإقليم بركان، والتي تم تمويل الدراسات التقنية المتعلقة بها من طرف وزارة الداخلية، بالإضافة إلى جهة مراكش-أسفي، وسوس-ماسة والدار البيضاء- سطات، وبني ملال- خنيفرة.

ونظرا لأهمية إصلاح الإطار القانوني الخاص بأسواق الجملة للخضر والفواكه، تعمل وزارة الداخلية على إعداد إطار قانوني خاص بهذه المرافق، يهدف إلى تنظيم إحداثها وتأهيلها وتحديد التجهيزات والخدمات الضرورية اللازم توفرها بها.

بالإضافة إلى تجاوز أنماط التدبير الحالية التي تساهم بشكل كبير في استفحال المشاكل التي يعرفها هذا القطاع، وذلك من خلال اعتماد أساليب حديثة في التدبير.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من جهة أخرى، تعتبر الأسواق الأسبوعية مرفقا اقتصاديا يساهم في التنمية واستقرار الساكنة المحلية من خلال تقريب خدمات القرب وتوفير الحاجيات الأساسية من المواد الغذائية والمستلزمات الضرورية، ومصدرا ماليا مهما للجماعات، حيث يبلغ عددها 822 سوقا، يتواجد منها 753 بالمجال القروي و69 بالمجال الحضري.

ومن أجل تأهيلها وعصرنتها، تم إعداد برنامجا وطنيا طموحا، يروم تجاوز الاختلالات التي تعرفها هذه الأسواق، والمتمثلة أساسا في تقادم البنيات التحتية وهيمنة الوسطاء وضعف المهنية وغياب مخطط للتنظيم والعرض، وذلك في إطار تشاركي مع كل من وزارة الفلاحة والصيد البحري، والتنمية القروية، ووزارة التجارة والصناعة.

ويهدف هذا البرنامج إلى تنظيم فضاءات الأنشطة الاقتصادية، لاسيما الأسواق الأسبوعية بالجهات، وإنعاش المنتجات المحلية، وكذا تحسين جاذبية المجالات الترابية وتقوية تنافسية التنمية المستدامة وخلق فرص الشغل وتحسين ظروف العرض والاشتغال بالنسبة للتجار والحرفيين ورواد الأسواق، من خلال تدارك النواقص المسجلة على مستوى الأسواق الأسبوعية.

كما سيخصص لهذا البرنامج غلافا ماليا أوليا مهما يقدر بمليار درهم، سيتم تمويله من طرف كل من وزارة الداخلية بـ 500 مليون درهم، ووزارة الفلاحة والصيد البحري بـ 250 مليون درهم، ووزارة الصناعة والتجارة بـ 250 مليون درهم.

وبالموازاة مع هذه الإجراءات، تعمل الوزارة على المواكبة المالية والتقنية والقانونية للجماعات من أجل تطوير وعصرنة المرافق والتجهيزات العمومية المحلية ذات الطابع التجاري، خاصة الأسواق الأسبوعية.

وتندرج هذه المواكبة ضمن رؤية جديدة للإصلاح، ترتكز على مجموعة من المبادئ، تهم عصرنة هذه التجهيزات وتجويد خدماتها وتطوير طرق تدبيرها، وذلك من خلال توفير الدعم المالي والتقني،

خاصة بالنسبة للجماعات التي تعرف نقصا حادا في تجهيز هذه المرافق.

وفي هذا السياق، وعلى سبيل الذكر، تفرض مراقبة على المذابح القروية المتواجدة بالأسواق الأسبوعية من طرف المصالح البيطرية المختصة، قصد ضمان جودة المذابح واللحوم.

كما تقوم لجان المراقبة المختلطة بزيارة دورية لمختلف الأسواق، بهدف التحقق من مطابقة المواد المعروضة للشروط الصحية، وكل مخالفة يتم ضبطها تتخذ في شأنها الإجراءات اللازمة، بما فيها إتلاف المواد والمنتجات غير الصالحة للاستهلاك.

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة بداية لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد زكرياء ابن كيران:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

للأسف الشديد، غالبية الأسواق الأسبوعية وأسواق الجملة لم تتمكن من القيام بالأدوار المنوطة بها بالشكل المطلوب، وفقا لتطلعات مرتفقيها لأسباب مجتمعة في سواء التدبير وغياب توزيعها المجالي المتوازن، ناهيك عن انعدام الصيانة والتأهيل وضعف بنياتها التحتية.

ولتجاوز هذه المعضلات، باشرت وزارتكم رفقة بقية القطاعات الوزارية الشريكة تنزيل برنامجا لتأهيل الأسواق الأسبوعية، إضافة إلى إحداث أسواق جهوية للجملة من الجيل الجديد.

السيد الوزير،

ننوه بالمجهودات الهامة التي بذلتها الحكومة من أجل تأهيل الأسواق الأسبوعية بالوسطين القروي والحضري، وجعلها ترقى إلى مستوى تطلعات المواطنات والمواطنين وفق جيل جديد ينسجم مع حاجياتهم المتجددة ويوفر بنى تحتية توفر أكبر قدر من الخدمات بشكل يوازي بين التسويق المباشر للمنتجات وضمان سلامتها، ويرقى بمعايير النظافة والجودة وينهي مع تعدد المتدخلين والمتضاربين.

كما نثمن ما قمتم به فيما يخص تحديد الإطار القانوني المنظم للأسواق الأسبوعية وأسواق الجملة، تماشيا مع هاته الدينامية الجديدة، في إطار تحقيق الملاءمة والانسجام مع المقتضيات القانونية التنظيمية للجماعات.

وفي هذا الباب، ندعو إلى مواكبة الجماعات فيما يخص تدبير هاته المرافق لتمكينها من تبني آليات حديثة ومبتكرة لتدبير الأسواق الأسبوعية، واعتماد التكنولوجيات الحديثة والرقمنة على وجه الخصوص، انسجاما مع المقاربة الرقمية التي تبنتها جل القطاعات الحكومية، مما سيضمن بلا شك حكامة جيدة في التدبير وسيعزز من مداخيل هاته المرافق التي تبقى الجماعات في حاجة ماسة إليها وتمكينها من الإسهام في المجهود الوطني لتحقيق إقلاع اقتصادي حقيقي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى الفريق الحركي، الكلمة لكم في إطار التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

تفاعلا مع توضيحاتكم الهامة، نود السيد الوزير المحترم أن نسجل في الفريق الحركي بعض الاقتراحات والملاحظات:

أولا، نود في البداية أن ننوه بمجهوداتكم، السيد الوزير المحترم، لتأهيل أسواق الجملة وتطوير حكامتها والمواكبة الدائمة للسلطات الترابية، جهويا، وإقليميا، ومحليا لهذه الرؤية الإصلاحية، مستحضرين في هذا الإطار حجم الإكراهات والاختلالات التي تعرفها أسواق الجملة وكذا الأسواق الأسبوعية، مع ما لها من أدوار اقتصادية واجتماعية.

ثانيا، في هذا الإطار لا خلاف، السيد الوزير المحترم، أن أسواق الجملة تعرف سوء التنظيم وضعف الهيكلة ومحدودية قواعد الشفافية، فضلا عن الارتباك البنيوي في سلاسل الإنتاج والتوزيع والتسويق وتقادم نظام الوكالة والتداعيات السلبية الناجعة عن الوسطاء مما يؤثر سلبا على الفلاحين والمنتجين.

وهذه كلها عناوين للعديد من التشخيصات المفصلة التي كشفت عنها تقارير المجلس الأعلى للحسابات ومؤسسات وطنية أخرى، وكذا العديد من اللجان الموضوعاتية والاستطلاعية للبرلمان بمجلسيه، ونذكر منها التقرير الشامل حول الأمن الغذائي ببلادنا الذي أعدته اللجنة الموضوعاتية التي شكلها مجلس المستشارين منذ أبريل 2022، والذي خصص حيزا كبيرا لسلاسل الإنتاج ولأسواق الجملة.

ثالثا، وفي إطار القوة الاقتراحية نعتقد، السيد الوزير، أن وضعية الأسواق تحتاج إلى التعجيل بمراجعة المنظومة القانونية المؤطر لها والتي يعود بعضها إلى سنة 1962، وكذا تفعيل الاختصاصات المخولة للجهات وباقي الجماعات الترابية ذات الصلة بالأسواق، سواء للجملة أو الأسبوعية.

لابد كذلك من مخطط عملي لتنظيم وإصلاح هذه الأسواق بما يضمن الوفرة الغذائية والاستجابة للتنمية المحلية والجهوية.

كما نقترح اتخاذ تدبير لتعزيز قواعد النزاهة والشفافية في تدبير هذه الأسواق وتطوير نظام مرافقها والعمل على تحسين مداخيلها بما يعزز الثقة بين الإدارة ومختلف المهنيين والفاعلين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم.

ونود بهذه المناسبة التنويه بمختلف المجهودات التنموية التي تبذلها وزارة الداخلية، بتوجيهات ملكية سامية، من أجل تحديث المرافق الاقتصادية والتجارية ببلادنا، وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين، ولاسيما من خلال المواكبة المالية والتقنية والقانونية للجماعات الترابية من أجل تطوير وعصرنة المرافق الاقتصادية المحلية.

السيد الوزير المحترم،

إن طرحنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لهذا الموضوع، نابع من قناعتنا الراسخة بأن إصلاح شامل وبنيوي لأسواق الجملة والأسواق الأسبوعية يعد أحد المداخل الأساس التي لا غنى عنها من أجل مواجهة المضاربات وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وبالتالي الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات.

وفي هذا الإطار، نثمن مختلف المجهودات التي تقودها وزارة الداخلية، بتنسيق مع مختلف القطاعات المعنية، من أجل إحداث أسواق من الجيل الجديد، وذلك لمواجهة الأوضاع الحالية والرقي بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والمواطنات.

السيد الوزير المحترم،

يحذونا أمل كبير أن يساهم إحداث 12 سوقا جهويا للجملة والخدمات العصرية اللازمة في الحد من الاختلالات الحالية، ولاسيما ما يتعلق بمحاصرة المضاربات والمضاربين.

أما فيما يتعلق بالأسواق الأسبوعية، فإننا إذ ندرك أهمية الأدوار الاجتماعية والثقافية التي تلعبها، فإننا نؤكد الحاجة الماسة إلى إصلاحها إصلاحا شموليا، لأن أوضاعها الحالية لم تعد تساير ركب التنمية التي تشهدها بلادنا.

ورغم المجهودات المبذولة ورغم التطور الكبير الذي عرفته شبكة توزيع وتسويق المنتوجات الفلاحية في بلادنا على مستوى مختلف الأسواق الوطنية، إلا أن الأسواق الأسبوعية لازالت تعاني من العديد من النواقص والاختلالات، وذلك بسبب ضعف وتهالك بنيتها التحتية، وقلة الموارد البشرية المؤهلة لتدبيرها، وهو ما يجعل هذه المرافق الاقتصادية والاجتماعية لا تشتغل بالقدر الكافي الذي يجعلها محركا للتنمية المحلية.

إن واقع هذه الأسواق لا يمكن أن يرتفع إلا عبر تنظيم جديد لها ووفق مقاربة ترابية مندمجة، تمكن من تحديث وظائفها الاقتصادية والتجارية والاجتماعية بالشكل الذي يمكن هذه الفضاءات من القيام بكامل الأدوار المنوطة بها، باعتبارها رافعة للتنمية بمختلف أبعادها بالمجالات الترابية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن آخر تعقيب في محور أسواق الجملة والأسواق الأسبوعية لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السي لحسن، السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم على هذا الموضوع الهام، بالنسبة لفئة عريضة من المواطنين لاسيما ساكنة العالم القروي.

ونشيد بالمجهودات التي تقومون بها والمشاريع التي نشهدها منذ توليكم تدبير هذا القطاع الحيوي وتسهرون عليه، خاصة إعداد برنامج وطني لتأهيل جميع الأسواق، وإنشاء 822 سوقا أسبوعيا على الصعيد الوطني، كما قمتم مشكورين بتأهيل وعصرنة 34 سوق جملة للخضر والفواكه.

والشكر موصول للسيد المدير العام والسيدة العاملة والسادة العمال وكافة أطر وموظفي المديرية العامة للجماعات الترابية، الذين واكبوا رؤساء المجالس الجماعية على تبني أنماط جديدة واحترافية لتدبير الأسواق الأسبوعية عبر التدبير المفوض، وخلق "شركة التنمية المحلية" وذلك بغية تجاوز الأنماط التقليدية المتبعة حاليا، كالكراء والتدبير المباشر.

كما وضعت رهن إشارة الجماعة دليلا عمليا لتأهيل وتحسين تدبير هذه المرافق، من خلال تكريس إطار حكامة جيدة وتدبير معقلن لهذه الأسواق، انسجاما مع رؤية الوزارة في جعل هذه الأسواق فضاءات نموذجية للتواصل وتنشيط الاقتصاد وتحريك الدورة التجارية.

كما نثمن تنزيل مشروع حفظ الصحة بالأسواق عبر مراقبة جودة المواد الغذائية واللحوم والأسماك المعروضة بالأسواق وبالمحلات التجارية المختلفة.

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم أن هناك جماعات مدخولها الوحيد هو الأسواق الأسبوعية، بل منها جماعات لا تمتلك سوقا أسبوعيا بالمرة، على سبيل المثال جماعتي "تامدا نومرسيد" و"أكودي نلخير" بإقليم أزيلال، وبالتالي تعتمد فقط على مداخيل الضريبة على القيمة المضافة مما يتطلب دعم هذه الجماعات والعناية بها، وهو ما لمسناه فيكم من خلال المواكبة المالية والتقنية والقانونية للجماعات الترابية من أجل تطوير وعصرنة المرافق الاقتصادية المحلية، ومنها الأسواق الأسبوعية باعتبارها تشكل حلقة مهمة في سلاسل الإنتاج والتسويق الفلاحي.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن عزمكم الواضح على حل إشكالية الأسواق الأسبوعية وتطويرها وتحديثها لتواكب طموح المغرب وتكون في أجمل صورة مستقبلا.

وفي انتظار ذلك، نرى أن هناك حاجة ماسة لتدخل عاجل في بعض الأمور، منها تعزيز مراقبة المنتجات الموجهة للبيع بالأسواق القروية على مستوى السلامة الصحية للمنتجات، وهي مسؤولية تتقاسمها عدة وزارات ذات مهام مختلفة جدا، كوزارة الفلاحة من خلال المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، وزارة الداخلية ووزارة التجارة والصناعة.

كما أن المجازر بهذه الأسواق ينبغي أن تستجيب لمعايير السلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

وختاما، لا يسعنا إلا أن نشكركم السيد الوزير المحترم وعبركم كل رجال وأعوان السلطة على المجهودات الجبارة التي يقومون بها داخل هذه الأسواق من أجل استتباب الأمن بها والسهر على حسن سيرها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة للسيد الوزير للتفاعل مع التعقيبات.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

اللي بغيت نشير له بعجالة، كتكلمة لذاك الشي اللي قلت فالأول.

أولا فيما يخص أسواق الجملة، بلادنا عرفت أسواق الجملة منذ الاستقلال للآن، بطريقة دالمنظومة القانونية ديالو وطريقة التسيير ديالو اللي كنعرفوها كاملين، واللي كنظنو اليوم كاملين بنا متفقين بأن وصل للمدى ديالها وصلو، أدو الدور اللي منوط بهم خصنا ندوزو لمرحلة ثانية فهاذ الأسواق، مرحلة اللي تتقطع بطريقة كاملة مع المرحلة الأولى، المنظومة القانونية، في طريقة التسيير فطريقة البيع، يعني المنظومة كاملة خصها تبدل.

اليوم، واش باقي محتاجين احنا للوكلاء فأسواق الجملة؟ أنا كنظن بأن فتنا هاذ المرحلة، الهدف اليوم أننا بلادنا في 12 جهة، كل جهة تتوفر على سوق اللي هو سوق الجملة اللي فيه جميع المواد، واللي مسير بطريقة عصرية واللي ما فيهش تداخلات وما فيهش مضاربات، وبطريقة شفافة، حتى يمكن لنا أننا نهبطو الأثمنة ونحميو المستهلك ونحميو المنتج ونحميو المنظومة ككل.

اليوم، وصلنا بأن هاذ النوع دالأسواق هوما اللي خصهم يكون ببلادنا، بدينا بالسوق الأول اللي كاين اللي هو كيتبنى اليوم بالنسبة لجهة الرباط-سلا-قنيطرة، راه كيتبنى فالأطوار النهائية ديالو إن شاء الله كنتمناو أنه يتم الافتتاح ديالو قبل متم هاذ السنة ولا على أبعد تقدير بداية السنة المقبلة، واللي غادي يعطي لنا واحد النموذج مهم اللي كيفاش غادي يكونو الأسواق إن شاء الله فالقريب العاجل في جميع المناطق ديال المغرب.

هاذي مسألة احنا غاديين فيها إن شاء الله باش فالقريب العاجل هاذ أسواق الجملة تكون متوفرة فكل جهة.

المحور الثاني اللي هوما الأسواق الأسبوعية، احنا أولاد البادية وكنعرفو بعدا أش كيمثل السوق بالنسبة للجماعات القروية ولا بالنسبة للبادية، السوق يعني مهرجان أسبوعي اللي ماشي فقط من أجل التسوق ولا سميتو، يعني هو محور القبيلة ولا محور الجماعة، هاذ الأسواق حتى هوما منذ الاستقلال لليوم أدو المهمة ديالهم ووصلت المرحلة اليوم لإعادة النظر فطريقة التدبير ديالهم، فالمنظومة القانونية ديالهم، فطريقة.. يعني ماشي مكنفكروش من الناحية الجبائية، يعني مداخيل ديال هاذ الأسواق بالنسبة للجماعات، هذا بالنسبة لنا واخا كاينة، راه بالنسبة لنا ثانوي.

المهم بالنسبة لنا هو أنه السوق الأسبوعي داخل الجماعة خصو يلعب الدور المنوط به، يكون قطب الرحى ديال الحركة الاقتصادية داخل الجماعة الترابية، وهو اللي كيعطي الدفع لهاذ الجماعة الترابية باش تقوم بالدور ديالها.

لهذا، راه بدينا ببعض المناطق واحنا غاديين باش يتم التأهيل لجميع الأسواق الأسبوعية، حيت تنقول جميع الأسواق، يعني جميع الأسواق في جميع الجماعات القروية اللي تتوفر على هاذ الأسواق.

بطبيعة الحال نكونو مفاهمين، راه ماشي جميع الجماعات الترابية

خص يكون عندها أسواق، راه احنا تنعرفو كاملين بأن كاين جماعات اللي عندها أسواق وكاين جماعات اللي ما عندهاش، خلق أسواق من أجل خلق أسواق، عمرو ما كان هدف فحد ذاته، لأن احنا ملي تنخلقو أسواق اللي ما عندهاش واحد البعد ثقافي ولا راه ما تتنجحش.

واحنا عارفين شحال ديال الأسواق درناهم وتسدو، لكن الأسواق اللي هما معروفين وهما كيمثلو واحد النوع ديال قطب، استقطاب هاذو اللي خصنا نعاونوهم ويكونو فالمستوى اللي بغيناه، إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن نواصل في قطاع الداخلية من خلال السؤالين المواليين حول "مرافق الشواطئ" تجمعهما وحدة الموضوع، ولذا سنعرضهما دفعة واحدة، والبداية مع سؤال الفريق الحركي.

الكلمة لأحد السادة باسطي السؤال، السيد الرئيس السي مبارك تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، تواجه المدن الشاطئية تحديات واختلالات كبيرة ذات طبيعة هيكلية ومجالية وخدماتية خاصة في فترة الصيف.

على هذا الأساس نسائلكم السيد الوزير المحترم، حول التدابير المتخذة من طرف الحكومة لمعالجة هذه الوضعية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السؤال الثاني في نفس الموضوع للفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية.

تفضل السي السالك.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، ونحن على أبواب فصل الصيف الذي تزداد فيه كثافة المقبلين على الشواطئ في جميع ربوع المملكة، مما يجعل تدبيرها يستدعي الكثير من الجهد والعمل، خصوصا في وقت الذروة.

وفي نفس الوقت، السيد الوزير، نجد نوع من الممارسات في بعض الفضاءات الشاطئية تعيق عملية تدبير المرافق الشاطئية وتؤدي إلى مضايقة المصطافين، من بينها، السيد الوزير، ظاهرة الاحتلال غير المشروع لبعض المؤسسات الفندقية والسياحية واستغلال بعض المساحات الشاغرة لفرض تسعيرات باهظة وغير مبررة مقابل ركن السيارات، فضلا عن كون البعض من شواطئ الاصطياف تعاني ضعف على مستوى التنظيم والخدمات ومعايير السلامة والصحة العامة، كالمسعفين وسيارات الإسعاف ومرافق صحية نظيفة ومناطق خضراء.

وعليه، السيد الوزير، نسائلكم عن: ما هي التدابير والإجراءات المتخذة من أجل تأهيل وتدبير المرافق الشاطئية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على السؤالين المتعلقين بمرافق الشواطئ، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، للحفاظ على الساحل وتثمين الشواطئ، تقوم وزارة الداخلية بشراكة مع مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة بمواكبة الجماعات الترابية في مجال تحسين تدبير الشواطئ المغربية، وخاصة الشواطئ التي يشملها برنامج "شواطئ نظيفة"، والبالغ عددها 106 شاطئا، والذي تسهر على تدبير هذه المؤسسة، حيث تم في هذا السياق منح علامة اللواء الأزرق لـ 27 شاطئ، والذي يعد من بين أرقى العلامات البيئية الدولية، كما ارتفع عدد الشواطئ المفتوحة للعموم خلال سنة 2024 إلى 231 شاطئا.

وفي إطار تحفيز المبادرات المبتكرة في الحفاظ على الساحل والشواطئ، تقوم مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة بمنح جوائز لمختلف المتدخلين المبتكرين، بما فيهم بعض الجماعات الترابية، كما تقوم هذه المؤسسة رفقة ممثلي المصالح المختصة بهذه الوزارة بزيارات ميدانية لمختلف العمالات والأقاليم، قصد معاينة المنجزات والعوائق التي تشوب تسيير هذه الفضاءات، خصوصا الجوانب المتعلقة

بالنظافة والأمن.

وتواصل مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، بشراكة مع وزارة الداخلية، تعزيز قدرات أطر الجماعات الترابية، خصوصا مدراء الشواطئ، قصد تحسين تدبير هذه الفضاءات، حيث استفاد أكثر من 189 إطارا من ورشات تطبيقية، تهم مختلف جوانب تدبير الشواطئ.

وكذا إصدار دليل عملي للتطبيق الجيد في التربية على التنمية المستدامة وبلورة دفتر الاستعمال وتدبير الشواطئ، الذي يجمع بين الوثائق اللازمة من أجل تدبير احترافي للشواطئ.

كما تم إصدار دليل النظافة والصحة والأمن والولوجيات إلى الشواطئ.

إضافة إلى ذلك، تعمل وزارة الداخلية عبر وضع برنامج تكميلي لبرنامج شواطئ نظيفة، على دعم الجماعات تقنيا وماليا قصد تهيئة وتنشيط الشواطئ التي لا يشملها البرنامج المذكور، خصوصا فيما يتعلق بتحسين نظافتها وتعزيز الأمن بها عن طريق توفير الوسائل اللوجيستية وتعزيز قدرات السباحين المنقذين، وذلك قصد تمكينها مستقبلا من الانضمام إلى هذا البرنامج، وقد بلغ الدعم المالي المقدم لفائدة 60 جماعة، ما مجموعه 627 مليون درهم.

أما فيما يخص حماية الشواطئ وتحسين تدبيرها، تواصل وزارة الداخلية تتبع التطبيق السليم لمقتضيات الدورية المشتركة لوزير الداخلية ووزير التجهيز والنقل، بشأن تدبير وحماية الشواطئ من قبل الجماعات، عن طريق عقد اجتماعات اللجنة الوطنية واللجن الإقليمية للشواطئ، حيث يتم التنسيق بين مختلف المتدخلين من أجل الإعداد الجيد لموسم الاصطياف، قصد مواجهة الإكراهات وتعزيز المكتسبات.

وتتمثل أهم مقتضيات الدورية السالفة الذكر فيما يلي:

- ✓ التعاقد بين وزارة التجهيز والماء والجماعات لتهيئة وتدبير الشواطئ؛
- ✓ إعداد تصاميم استعمال وتدبير الشواطئ؛
- ✓ إرساء أجهزة حكامة الشواطئ؛
- ✓ تعيين مسؤول عن الشواطئ.

واستعدادا لموسم الاصطياف لسنة 2024، تم توجيه دورية وزارية للسادة الولاة والجهات وعمال العمالات والأقاليم، وذلك لحثهم على:

- ✓ التقيد والعمل على اعتماد كناش التحملات لتدبير الشاطئ؛
- ✓ إحداث اللجن الإقليمية للشواطئ؛
- ✓ منح التراخيص للقيام بالأنشطة الاقتصادية والتجارية، طبقا لتصاميم استعمال وتدبير الشاطئ؛
- ✓ تعيين مسيري الشواطئ؛
- ✓ تعزيز آليات المراقبة والنظافة؛
- ✓ تعزيز الأمن لضمان سلامة المصطافين.

ولتجاوز الإكراهات وتجويد الخدمات بالشواطئ المغربية، تم التوقيع على اتفاقية إطار للشراكة متعلقة بالتأهيل البيئي والتنمية السياحية للشواطئ التي يشملها برنامج شواطئ نظيفة، بين وزارة الداخلية ووزارة التجهيز ووزارة السياحة ومؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، الغرض من هذه الاتفاقية هو تحديد شروط الشراكة والتمويل لإنجاز هذا البرنامج الذي تقدر تكلفته بـ 685 مليون درهم.

وفي إطار الحرص المتواصل والمساعي الرامية لضمانة سلامة المواطنين والشواطئ المحروسة، تتخذ وزارة الداخلية مجموعة من التدابير التي من شأنها الرفع من الجاهزية لحماية المصطافين ومرتادي الشواطئ وتقليص عدد الغرقى، حيث قامت بإجراء مباريات من أجل توظيف 3315 منقذا خلال الموسم الحالي، وتأمين شواطئ خلال هذا الموسم أيضا.

ولتسريع وتسهيل عمليات الإنقاذ، عملت وزارة الداخلية برسم هذه السنة على تعزيز وسائل وأدوات التدخل من خلال توفير 15 سيارة للإسعاف، 50 قاربا للنجاة، 52 دراجة مائية، 9 دراجات شاطئية، 935 من زعانف الغوص، و153 لوحة إنقاذ، و262 سترة النجاة، إلى آخره من الاستعدادات.

وفي مجال التحسيس، تم إصدار دليل المصطاف في الشاطئ في مليون و400 مطوية يحمل مجموعة من الارشادات التي يجب الالتزام بها من أجل الحفاظ على سلامة جميع المصطافين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن نمر إلى التعقيب على جواب السيد الوزير، وأعطي الكلمة بداية للفريق الحركي.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم القيم.

ومن باب الموضوعية لا يمكننا في الفريق الحركي إلا أن نثمن المجهودات التي تقوم بها السلطات الترابية والعمومية والجماعات الترابية المعنية لتطوير وتأهيل الشواطئ ومواجهة العديد من التحديات والإكراهات المطروحة في هذه الفضاءات الاستراتيجية.

وبعيدا عن خلاصات التشخيص الذي نتفق عليه جميعا، السيد الوزير المحترم، أن معالجة هذه الوضعية تحتاج إلى رؤية مندمجة تنخرط فيها كافة القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية المعنية، رؤية تنبني على مخطط شامل لتأهيل السواحل المعتمدة في بلادنا.

وفي هاذ الإطار، السيد الوزير المحترم، أقف عند وضعية شاطئ الصويرية القديمة، التي أتشرف برئاسة هذه الجماعة السيد الوزير، واللي فالحقيقة جا فالجواب ديالكم واحد العدد ديال الشواطئ اللي اخذات اللواء الأزرق، وتنقول لكم، السيد الوزير، بأن هاذ الجماعة منذ 2007 وهي تتحتضن وهي حاصلة على هاذ اللواء، إذن تقريبا 17 سنة على التوالي.

لكن للأسف، السيد الوزير، الاعتمادات اللي تتعطى أنا ما تندويش على الشواطئ اللي تتحتضن مدن اللي هي مدن عتيقة ومدن عندها اعتمادات، ولكن هاذ الشواطئ اللي تتحتضنهم جماعات فقيرة اللي ما عندها الاعتماد ديالها يالاه تتشد 8 دالمليون ديال الدرهم تيديو النصف ديالها الموظفون ونصف الآخر تمشي للاتفاقيات ديال النقل المدرسي وديال أسميتو.. كيفاش بغينا نحتضنو هاذ الشاطئ اللي تيولجو ليه تقريبا ما يفوق على 60 ألف نسمة سنويا.

60 ألف نسمة عوض الجماعة عندها 17 ألف نسمة اللي تتسيرها، ولات عندنا تقريبا تتوصل عندنا حتى لـ 60 ألف نسمة.

هاذ الشاطئ، السيد الوزير، الكورنيش ديالو اللي تهدم واحد الطرف ديالو من 2018 وراسلنكم السيد الوزير المحترم، من 2018 وهو مهدم واحد الطرف ولا تيدير واحد الخطر كبير على هذا..

الجماعة ما عندهاش إمكانيات، السيد الوزير، احنا صدعنا السيد العامل وصدعنا واحد العدد ديال المسائل باش ولا المحتاضين باش تيتعاون معنا فهاذ الكرنيش، باش نصايبوه، دابا ولاو المواقع دالتواصل الاجتماعي، ولا الآخرين تيلومونا احنا كجماعة، واحنا اليد القصيرة والعين بصيرة السيد الوزير.

ولهذا السيد الوزير، احنا تنطلبو منكم، وتنترجاوكم من هاذ المنبر باش تعاونو مع هاذ الشواطئ اللي هي شواطئ ضعيفة.. احنا راه ما بقيناش تنخدمو الساكنة ديالنا، ولينا تنخممو غير لذوك المصطافين الأجانب وللزوار ديال هاذ المصطاف، اللي منين تنخممو كيفاش ندوزو معهم ذاك (3 mois)باش ما هذاك..

لا (l'éclairage)اللي كاين، باقي عندنا (l'éclairage) ديال أسم ذوك الخشب ديال الأسمدة بحال لا غنعلقو فيهم، وهاذ المراكز خصهم يتربيو السيد..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، شكرا جزيلا.

إذن أعطي الكلمة الآن للفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم.

السيد الوزير،

مع تزايد نسبة المقبلين على الشواطئ يزداد الازدحام والاكتظاظ وبالتالي يرتفع الطلب على مرافقه، مما قد يؤدي إلى خفض مستوى جودة الخدمات نتيجة عدم توازن العرض الشاطئي مع حجم المصطافين.

وعليه، السيد الوزير، فالحاجة اليوم تستدعي إلى تكثيف الجهود في سبيل توسيع وعصرنة جميع المرافق المتواجدة بشواطئ المملكة، خصوصا تلك التي تعد واجهة مستقبلية للسياحة مع ضرورة ضمان ديمومتها وجودتها ونظافتها وتشجيع الخواص على الاستثمار وتوفير خدمات إضافية للمصطافين عبر تخفيف الضغط على الشواطئ المعروفة وتنويع العرض الشاطئي بالنسبة للمصطافين.

ثانيا، المساهمة في تنمية المناطق الساحلية الصغيرة، من خلال جلب السياح بتوفير مزيد من الأمن والنقل العمومي والخاص، مما ينعكس إيجابيا على الاقتصادات المحلية.

وثالثا، تقديم المزيد من الدعم المالي ومواكبة العنصر البشري التابع للجماعات الترابية في هذا الشأن.

وأخيرا، السيد الوزير، كما جاء على لسانكم، أننا نرى أن تدبير المرافق بالشواطئ في بلادنا بشكل عام، يجب أن يواكب على طول السنة من أجل الحفاظ على جاذبيته السياحية وضمان استمرارية المشاريع المنزلة بها، سواء العمومية أو الخاصة.

وشكرا السيد الوزير.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المحترم.

السيد الوزير،

إيلا بغيتو تعقبو في بضع ثواني، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

واخا ما عنديش الوقت بزاف.

غير بغيت نقول غير فالأيام القليلة الفارطة، تم إصدار تعليمات صارمة بالنسبة للولاة والعمال، الهدف منها أن شواطئ.. الحماية،

شواطئ الأمن والنظافة ومحاربة جميع أشكال التشويش اللي كيكون داخل هاذ الشواطئ.

أنتوما كاملين تتعرفو خلال الصيف الشواطئ كيعرف واحد المجموعة دالسلوكات اللي ما عندها حتى معنى تكون اليوم فالشواطئ ديالنا.

لهذا، السادة الولاة والعمال تم التحسيس ديالهم باش يقومو باللازم باش هاذ السلوكات ما تكونش فالشواطئ ديالنا.

بلا ما ندخل فالتفاصيل، الشواطئ غادي تكون محترمة، مفتوحة وكتقدم.. تكون مراكز استقطاب للسياح وللمستحمين كاملين.

السي السباعي، بالنسبة للصويرية القديمة يكون خير إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نواصل مع الأسئلة الآنية الموجهة لقطاع الداخلية حول "تدبير النفايات" والتي تجمعها وحدة الموضوع، والبداية مع سؤال مجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضلوا السي سعيد.

المستشار السيد سعيد شاكر:

السيد الوزير المحترم،

عن الإجراءات والتدابير المزمع اتخاذها من وزارتكم من أجل تثمين وإدارة وتدبير ورش النفايات بالمغرب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثاني في نفس الموضوع لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

السي عبد الكريم تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

ما هو برنامج الوزارة لتدبير النفايات ببلادنا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثالث في نفس الموضوع لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

السي ميلود تفضلوا.

المستشار السيد ميلود معصيد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن التدابير والإجراءات التي تقوم بها الوزارة لحماية الحقوق المادية والمعنوية لعمال قطاع تدبير النفايات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على الأسئلة المتعلقة بتدبير النفايات.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار البرنامج الوطني للنفايات المنزلية والذي يروم توفير خدمات الجمع والكنس وإنجاز مراكز طمر وتثمين النفايات المنزلية والمماثلة لها وغلق وإعادة تأهيل كل المطارح العشوائية وتعميم المخططات المديرية الخاصة بتدبير النفايات، قامت وزارة الداخلية بشراكة مع وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة ووزارة الاقتصاد والمالية، بإعداد البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها، وذلك من خلال تقديم المساعدة المالية والتقنية للجماعات الترابية، خاصة لتدبير مرفق الجمع والكنس والطمر، وكذا اقتناء المعدات والآليات الضرورية للحفاظ على نظافة المدن والتخلص من النفايات المنزلية بطريقة احترافية، طبقا للمعايير المتعارف عليها.

وقد تم تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة، يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

- ✓ بلغت نسبة الجمع والكنس في المجال الحضري 96% بدلا من 44% سنة 2008 بواسطة 122 عقدا للتدبير المفوض لهذا المرفق، همت جميع المدن المغربية، خاصة الكبرى والمتوسطة؛
- ✓ بلغت نسبة طمر النفايات 63% مقابل 10% سنة 2008، بحيث أنه تم إنجاز 23 مطرحا مراقبا لفائدة 154 جماعة؛

✓ إنجاز 13 مركزا لفرز وتثمين النفايات، بهدف الرفع من نسبة الفرز وتطوير منظومة تدوير وتثمين النفايات، بالإضافة إلى تأهيل 66 مطرحا عشوائيا، حيث تم إغلاق 44 مطرحا منها وتهيئة 22 مطرحا آخر؛

✓ كما قامت وزارة الداخلية بمواكبة الجماعات الترابية من خلال إعداد دراسات الجدوى لتدبير مرفقي جمع وكنس النفايات المنزلية، وفرز وطمر وتثمين النفايات المنزلية؛

✓ إعداد الاتفاقية النموذجية ودفتر التحملات الملحق بها؛

✓ إعداد ملفات طلبات العروض، لاسيما الاتفاقيات ودفتر التحملات ونظام الاستشارة والملحقات الخاصة بالإعلان عن المنافسة، من أجل التدبير المفوض للنفايات المنزلية والمشابهة لها؛

✓ تدبير مرفق النظافة بمختلف أشكالها، من تدبير مباشر أو التفويض إلى شركات مختصة في هذا الميدان؛

✓ المواكبة التقنية من أجل تحسين تدبير المطارح العمومية للنفايات المنزلية، وإنجاز مطارح مراقبة جديدة وترميم المطارح العشوائية.

ولتشجيع تثمين النفايات المنزلية وكذلك تطوير فرزها، خاصة بمطرح النفايات، قامت وزارة الداخلية بشراكة مع القطاعات الوزارية المعنية وجمعيات مهنية للإسمنت، بإعداد دراستين استراتيجيتين من أجل وضع مخطط مؤسساتي لتثمين النفايات المنزلية والمشابهة لها.

وقد أسفرت نتائج الدارستين المذكورتين أعلاه، عن إبرام بروتكول الاتفاق، تم التوقيع عليه في سنة 2021 بين هذه الجمعية والقطاعات الوزارية المعنية، بهدف إلى تثمين النفايات المنزلية وكذلك تطوير فرزها بـ 43 مطرحا، وتقدر كلفة المشروع بـ 6 ملايير درهم، منها 3 ملايير كمساهمة عن طريق الميزانية العامة في أفق سنة 2030.

ويهدف هذا البروتوكول إلى:

✓ تقليص طمر النفايات بنسبة 45%؛

✓ بلوغ نسبة 25% فيما يخص تثمين النفايات؛

✓ تقليص التأثيرات البيئية للغازات الدفيئة الناجمة عن المطارح؛

✓ زيادة في مدة استغلال المطارح؛

✓ تطوير أسلاك الفرز والتثمين عن طريق وضع 10 إلى 12 منصة للفرز؛

✓ توفير حوالي 600.000 طن سنويا من المحروقات اللازمة؛

✓ توفير 500 إلى 700 فرص شغل بالمطارح المراقبة؛

✓ المساهمة في الاندماج الاجتماعي ومكافحة الاستغلال غير المهيكل بالمطارح.

ولتحقيق هذه الأهداف، تمت مراجعة دفاتر التحملات الخاصة بتدبير المطارح من أجل إدخال العناصر ذات الصلة بالموضوع، خاصة المتعلقة بالأحكام التقنية الجديدة بتثمين النفايات المنزلية والمشابهة لها، خاصة إنتاج الوقود الصلب.

وفي هذا الإطار، قامت وزارة الداخلية بشراكة مع وزارة الاقتصاد والمالية بإعداد برنامج وطني لتثمين النفايات المنزلية والمماثلة لها، للفترة الممتدة ما بين 2023 و2034 بغلاف مالي بقيمة 14.21 مليار درهم، منها 10.65 مليار درهم كمساهمة عن طريق الميزانية العامة و4.53 مليار درهم عن طريق الضريبة على القيمة المضافة.

وتتمثل أهداف البرنامج فيما يلي:

✓ توفير خدمات الجمع والكنس بنسبة 100%؛

✓ غلق وإعادة تأهيل كل المطارح العشوائية؛

✓ تثمين النفايات بنسبة 25%، وبالتالي تخفيض كمية النفايات التي يتم طمرها؛

✓ رفع مستوى تدبير قطاع النفايات المنزلية المماثلة لها في المناطق الحضرية.

ولتحقيق الأهداف المشار إليها سيتم:

✓ إنجاز مراكز طمر وتثمين النفايات المنزلية؛

✓ إنجاز مشاريع خاصة بإعادة تهيئة المطارح القديمة وإغلاقها؛

✓ اقتناء الآليات الضرورية من أجل تحسين تدبير مرفق النظافة؛

✓ وإنجاز المشاريع الخاصة بجمع وكنس النفايات المنزلية بطريقة احترافية؛

✓ أخيرا، تقديم مساعدات تقنية للجماعات الترابية من أجل إنجاز المشاريع الخاصة بالتحسيس ودعم القدرات الذاتية ووضع آليات التتبع والمراقبة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى تعقيبات الفرق والمجموعات المحترمة، ونبدأ بمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

الإشكاليات الراهنة أنتم والمغاربة واعون بها، من حيث أزمة النفايات، يعني اللي كتزاد بالأطنان ولا سيما إلى حدود 2030 المغرب قد يكون مهددا بهذه الأزمة.

كذلك، هاذ المطارح ديال النفايات اللي كتنفث مجموعة من الروائح اللي كتأرق المجاورين ديالها.

الظرفية وأهمية الموضوع كلنا كنعرفوها بأن المغرب الحمد لله غادي يقدم على تنظيم كأس العالم نسخة 2030، إذن لابد من تأطير هذه الإشكالية بقوانين، أولا بخطابات صاحب الجلالة نصره الله وبالقوانين، القانون 28.00 مجموعة من التوصيات، توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير ديال البنك الأوروبي، التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات.

السيد الوزير،

فعلا، قمتم بمخططات مديرية على مستوى العمالات والأقاليم، قمتم بتنزيل مجموعة من المخططات فيها مجموعة من الإيجابيات، لكن هناك أهداف استراتيجية لم تتحقق، نذكر منها، السيد الوزير المحترم، في الدول المتقدمة هاذ النفايات كيحاولو ما أمكن يقومو بالتثمين ديالها وبالتدوير ديالها، من حيث أنها ما كتبقاش مشكل بل كتبقى كتصلح–يعني إيلا بغينا نقولو–كتخلق الثروة وكتخلق مناصب الشغل، هنا كنشيرو بأن فذاك الأهداف اللي كانت مرسومة عندكم في سنة 2020 لم يتحقق منها هدف، يعني تحقق أقل من 20% من الأهداف.

في المقابل كذلك، السيد الوزير، الأهداف المرصودة من أجل تحقيق واحد النسبة ديال 90% ولا 100% من أجل تأهيل هاذ المطارح والمراقبة ديالها لم تتحقق بعد.

إذن، السيد الوزير المحترم، نحن في مجموعتنا نقترح:

أولا، التركيز على التكوين وعلى التحسيس فالمدارس، لأن احنا محتاجين الأطفال ديالنا ديال اليوم أننا من هنا لواحد 15 سنة يكونو واعون بهاذ الأزمة ديال النفايات.

النفايات كيف ما قلت سابقا، مثلا المطمورة واش ممكن نتكلمو على التثمين ونتكلمو على العصارة ديال النفايات المطمورة اللي كتشكل خطر على الفرشة المائية وكتشكل خطر على البيئة.

السيد الوزير المحترم،

كنطالبو باش نزيدو نركزو على.. خصنا نأمبليكيو العمالات والولايات فهاذ الأوراش، وخصنا نطورو المخططات المديري ديالنا باش نتفاداو هاذ الإشكالية، ولاسيما فالمدن اللي غادي تنظم إن شاء الله كأس العالم إلى حدود 2030.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضلوا السيد المنسق.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير،

إن تدبير النفايات بالمغرب شهد تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة وذلك بفضل الجهود التقنية والمالية والتشريعية وحتى التنظيمية التي بذلتها السلطات العمومية والفاعلون المحليون، بما فيهم الجماعات الترابية بشراكة مع القطاع الخاص.

كما أن هذا التدبير الذي تعتبر وزارة الداخلية وصية عليه يقتضي مقاربة تشاركية ومسؤولية جماعية معتمدة على تنسيق التدخلات وتحقيق الالتقائية، سواء تعلق الأمر بالاستثمار أو التدبير لبلوغ أهداف مدن نظيفة وبيئة سليمة، لتحسين محيط عيش الساكنة، لاسيما وبلادنا مقبلة على احتضان تظاهرات دولية كبيرة.

وعليه، وجب رفع تحدي تطوير طرق جديدة تتعلق بالتدبير والتثمين المادي والطاقي للنفايات، بشكل يساهم في حماية صحة المواطنين والأنظمة البيئية، مع الحفاظ على الموارد وخلق فرص عمل، لأن معدل تدوير النفايات المنزلية لم يتجاوز 10% سنة 2020.

نعلم، السيد الوزير، أن وزارتكم تعيش تحت الضغط الكبير لطلبات الجماعات الترابية للدعم الاستثنائي، لأنكم ملجؤها الوحيد، فطلباتها إما من أجل الدعم المالي لحل مشاكلها المرتبطة بهذا القطاع، أو طلب الاستشارة، أو هما معا، بسبب العجز بالميزانية لدى الكثير منها، وأنتم على إطلاع تام بالوضعية المالية المقلقة للعديد من الجماعات، خصوصا المهددة بعجز في ميزانيتها.

بالإضافة للارتفاع المستمر في تكاليف تدبير هذه المرافق، لارتباطها بالنمو الديمغرافي والتوسع العمراني، فحجم النفايات المنزلية بالمغرب تجاوز 7 ملايين طن سنة 2020، بمعدل 0.8 كيلوغرام لكل فرد يوميا، بالمجال الحضري، و0.3 كيلوغرام بالمجال القروي، مما سيرفع الطلب على الدعم الاستثنائي مستقبلا، وهو تحدي مالي كبير.

السيد الوزير،

علينا جميعا، كل من موقعه، للانخراط في الاستراتيجيات الجديدة، خاصة المتعلقة بتثمين النفايات والعمل على تطوير تقنيات الفرز قصد التقليص من كمية النفايات التي يتم طمرها، وبالتالي تحقيق مداخيل مالية بهذا الخصوص لدى الجماعات حتى تتمكن من تمويل نفسها بنفسها، أو على الأقل تخفيف أعبائها المالية.

نسجل لوزارتكم، السيد الوزير، العمل المتعلق بإحداث وتتبع

مجموعات الجماعات، خاصة تلك التي تسهر على تدبير مرافق النظافة، إلا أن الإطار التشريعي يلزمه الكثير من التعديلات من أجل بلوغ الغاية المرجوة، على سبيل المثال لا الحصر، ندعو إلى ضرورة تعزيز الاستقلال المالي لهذه المجموعات بمنحها مداخيل ذاتية، ناتجة عن حصتها من منتوج الضريبة على القيمة المضافة، حتى لا تبقى رهينة بمساهمات الجماعات الترابية المكونة لها، وذلك ما سيعزز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية والقيام بالغرض الذي أنشئت لأجله على أحسن وجه.

وأخيرا وليس آخرا، نحن بحاجة إلى إشراك المواطن والمجتمع المدني في مسلسل هذا الإصلاح، لأنه الطريق الوحيد للنجاح وتثمين المكتسبات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

آخر تعقيب في محور النفايات، فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا السي ميلود.

المستشار السيد ميلود معصيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لا نشك في المجهودات المبذولة لتدبير هاذ القطاع الحيوي على المستوى التشريعي والتنظيمي واللوجيستيكي، بما يخدم الاختيارات الكبرى لبلادنا.

وفيما يتعلق بمعالجة النفايات في اتجاه التقليص من الانعكاسات البيئية وتجويد شروط الحياة وضمان الصحة والسلامة للساكنة، إلا أن هذا المجهود الذي تبذله الدولة والجماعات الترابية للنهوض بهذا القطاع، يصطدم بتجربة التدبير المفوض التي أبانت عن محدوديتها في حماية الحقوق الأساسية للعاملات والعمال الذين يقومون بخدمات جليلة، ليل نهار، حفاظا على نظافة مختلف مجالاتنا الحيوية.

إننا داخل الاتحاد المغربي للشغل، وأكيد السيد الوزير المحترم تشاطرنا الرأي، نرفع القبة احتراما وتقديرا لكل عاملات وعمال النظافة الذين لا يتمتعون حتى بنشوة الأعياد، وعيد الأضحى على الأبواب.

نستحضر تضحياتهم الكبيرة في ظروف صعبة، وفي انتهاك صارخ للحدود الدنيا من الحقوق الاجتماعية والاستقرار في العمل، حيث أنه بمجرد انتهاء عقد التدبير المفوض، يجد المئات من العمال أنفسهم عرضة لطرد جماعي أو فقدان الأقدمية بما يحرمهم من حقوقهم، ناهيك عن عدم احترام الحد الأدنى للأجور والتأخير في صرفها من بعض الشركات، وإجهازها على بعض حقوقهم المشروعة.

كذلك، هناك تدهور كبير لظروف وشروط العمل، خاصة شروط الصحة والسلامة وغياب التأمين عن الصحة رغم كل المخاطر المحدقة بالعمال.

السيد الوزير،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نؤكد على أنه لابد من إعطاء مزيد من الاهتمام لعمال قطاع تدبير النفايات عبر فرض احترام دفاتر التحملات، خصوصا فيما يخص الشق الاجتماعي وفرض رقابة صحية ضمانا لسلامتهم، وعبر كذلك ضمان حماية ممثليهم النقابيين من الطرد بمجرد انتمائهم النقابي، وإنجاح الحوار بين كل الأطراف والتشجيع على التوقيع على الاتفاقيات الجماعية لنزع فتيل الاحتقان الذي عرفته العديد من المناطق، وذلك عبر التعجيل بتسوية وضعية العمال العرضيين بالعديد من المدن وكذلك عبر تحسين ظروف عملهم وترسيخ مكتسباتهم، مع توفير شروط السلامة والوقاية من الأخطار، وضمان استقرار المناصب للشغل.

شكرا السيد الوزير المحترم على حسن الإصغاء.

شكرا السيد الرئيس، والشكر موصول كذلك للسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير إيلا عندكم رغبة في التفاعل مع التعقيبات.

تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

بطبيعة الحال، غادي نبدا من التدخل الأخير فيما يخص عمال النظافة اللي الأخ رفع لهم القبعة على المجهودات اللي تيقومو بهم.

احنا المغاربة كاملين تنهزو لهم القبعة لهاذ المجموعة دالناس اللي تيقومو بعمل جبار، هاذي ما فيهاش نقاش.

لكن فيما يخص أنهم آخر ديال العقدة كيتسمح فيهم، هاذي راه فيها النظر، لأنه في دفتر التحملات كتكون المسائل واضحة، بأنه ما تيجي واحد آخر، تياخذ العمال اللي كانو قدام، وجميع الشروط تيكونو داخل دفتر التحملات باش المستخدمين ما يضيعوش، هاذي مسألة وزارة الداخلية مع الجماعات الترابية تتحرص عليها بطريقة يعني مستدامة.

النقطة الثانية اللي بغيت نشير لها وإذا سمحت لي، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين، بطبيعة الحال، المغربيات والمغاربة اليوم في جميع النواحي، كيطالبو بواحد المستوى ديال الخدمات اللي هو مرتفع، ومن هاذ الخدمات قطاع النظافة، قطاع النظافة اليوم ما بقاش فقط أنك تجي وتجمع الأزبال وتمشي لكن تيطلبو بأن يوقع الكنس، والمطارح يكونو فالمستوى... إلخ.

وهنا بغيت نذكر بواحد القضية، خاصة السيدات والسادة المستشارين، تتعرفو بأنه الإمكانيات باش يتخلصو هاذ الخدمات تتطلب إمكانيات مهمة جدا، وكبيرة جدا.

وخير مثال على ذلك، ما وقع من خلال مرحلة "كوفيد" أن الدولة كانت ملزمة أنها تعطي أموالا باهظة من أجل تخلص الخدمات ديال النظافة.

الجماعات الترابية مع الأسف وبعض الساكنة راه ما تيخلصوش الضرائب اللي خصهم يتخلصو فهاذ الميدان، ولهذا باش يمكن لنا نرفعو المستوى دالخدمات فهاذ الميدان خص الجميع يؤدي ما عليه، الدولة بطبيعة الحال تأدي الواجبات ديالها وراه تتقوم باللازم، المواطنين خصهم حتى هوما، كل واحد خصو يخلص اللي خصو يخلصو باش يطالب بواحد الخدمات في المستوى.

لهذا السادة الرؤساء ديال الجماعات الترابية، خصهم يسهرو بأن على الأقل، على الأقل كولشي خصو يخلص، لأن اليوم كاملين تنعرفو بأن مجموعة تتخلص ومجموعة ما تتخلصش، وهاذوك اللي ما تيخلصوش ماشي معقول اليوم بأنهم ما يخلصوش.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

ننتقل إلى السؤال الأخير الموجه لقطاع الداخلية، موضوعه "استراتيجية الحكومة لمكافحة حرائق الغابات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

الدكتور زيدوح تفضل.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

زملائي وزميلاتي المستشارين والمستشارات،

السؤال المطروح السيد الوزير، هو التدابير الوقائية المعتمدة لتفادي الحرائق في ثروتنا الغابوية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

غنحاول أني نلخص، لأن السؤال قصير لكن الجواب طويل بزاف، لأن المشكل كبير تنعرفوها كاملين، مشكل الحرائق اللي كاملين تتعرفوه تيمثل واحد الخطر بالنسبة لبلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يعتبر المجال الغابوي فضاء طبيعيا مفتوحا يتعرض لعدة ضغوطات، تؤثر سلبا على أدواره الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وهي ناجمة بالأساس عن التغيرات المناخية، بطبيعة الحال، التي يشهدها العالم، والتي تسفر عن زيادة خطر اندلاع الحرائق به، وهي ظاهرة تطال مختلف غابات التراب الوطني.

ووعيا منها بأهمية الحفاظ على الثروات الغابوية المتوفرة ببلادنا، من المنظورين الاجتماعي والبيئي والاقتصادي، وضرورة اعتماد تدابير وقائية لتفادي ظاهرة اندلاع الحرائق، تسهر السلطات الحكومية على تنفيذ مجموعة من الإجراءات في إطار تنزيل محاور السياسة الحكومية المعتمدة في هذا المجال.

فعلى المستوى الاستراتيجي، تم اعتماد مخطط مديري للتدبير المندمج لحرائق الغابات للفترة الممتدة بين 2023-2033 يهدف إلى إنجاز 17 مشروعا مشتركا بين الوزارات المعنية، تقدر تكلفته الإجمالية بـ 1.5 مليار درهم، والذي يرتكز على:

- ✓ تحسين تقييم المخاطر ومخلفاتها؛
- ✓ تعزيز البحث وتثمين الخبرة وتشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا؛
- ✓ تعزيز سياسة الوقاية والمقاربة الاستباقية؛
- ✓ تحسين عمليات الانذار المبكر والتنسيق المحكم لمكافحة حرائق الغابات؛
- ✓ تعزيز الحكامة وتطوير الإطار القانوني، وكذا تقوية القدرات وكفاءات المتدخلين؛
- ✓ استخلاص الدروس والعمل على تهيئة وتخليف المساحات الغابوية المتضررة.

ونذكر على سبيل المثال لا الحصر، أنه تم إبرام اتفاقية شراكة بين الوكالة الوطنية للمياه والغابات وولاية جهة طنجة- تطوان- الحسيمة ومجلس الجهة وجماعة طنجة ووكالة إنعاش وتنمية الشمال، بكلفة مالية تقدر بـ 25 مليون درهم لتنفيذ برنامج إعادة تأهيل وتعزيز حماية الغابات من الحرائق في مدينة طنجة.

على المستوى التنظيمي:

- ✓ إحداث لجنة مديرية مركزية تضم الوكالة الوطنية للمياه

والغابات وجميع المتدخلين المعنيين لتدارس وضعية تدبير مخاطر حرائق الغابات من أجل تعزيز مستويات الاستعداد والتنسيق؛

✓ إحداث لجن إقليمية مختلطة تجتمع سنويا قبل الموسم الصيفي لوضع خطط الاستعداد الاستباقي والتدخل الميداني وتتبع تنزيلها؛

✓ إحداث لجنة تقنية مركزية تجتمع سنويا، تضم خاصة الوكالة الوطنية للمياه والغابات والمديرية العامة للوقاية المدنية من أجل تقييم وتحيين خرائط مخاطر حرائق الغابات.

على مستوى المراقبة والإنذار والتتبع:

✓ تم اعتماد مجموعة من الإجراءات في إطار مخطط العمل لسنة 2024، حيث ستتم تعبئة 1439 مراقبا للحرائق عن طريق الوكالة الوطنية للمياه والغابات، و126 مراقبا عن طريق الإنعاش الوطني لمراقبة المجال الغابوي من أجل الإنذار المبكر وتسريع الاستجابة والتدخل؛

✓ كما تم تطوير نموذجا رقميا مغربيا للتنبؤ بالحرائق لأول مرة على المستوى المتوسطي، حيث تم اختباره في جهة طنجة- تطوان- الحسيمة، وأبان عن دقة تبلغ نسبة 75% ويجري توسيعه حاليا ليشمل جهة فاس- مكناس؛

✓ وسيتم تعميم نظام توقع مسار انتشار الحرائق على الصعيد الوطني بدقة متناهية تبلغ 30 مترا؛

✓ كما سيتم اعتماد طائرة الدرون من أجل تتبع مسار انتشار النيران وتطورها واستخدام صور الاستشعار الفضائي المتاحة عن طريق القمر الاصطناعي محمد السادس أو عن طريق مصادر فضائية دولية بتنسيق مع المركز الملكي للاستشعار الفضائي.

على مستوى الاستعداد والتدخل الميداني:

تم اعتماد مجموعة من الإجراءات في إطار مخطط العمل لسنة 2024، تشمل ما يلي:

✓ صيانة الممرات الموجودة في المجال الغابوي وخلق أخرى لتسهيل وتيسير حركة مركبات التدخل؛

✓ صيانة وتكثيف الخطوط الفاصلة للنيران؛

✓ تكثيف زرع تشكيلات نباتية وقائية؛

✓ تكثيف وتهيئة نقط الماء من أجل تسريع التدخلات الأولية؛

✓ صيانة وفتح ممرات مؤدية للسدود من أجل تسهيل عملية تعبئة المياه عن طريق مركبات التدخل؛

✓ التوفر على سبع طائرات (canadair) من نوع (CL-415) تم توزيعها على المستوى الوطني، باعتبار مستويات الخطر؛

✓ تعزيز أسطول مركبات التدخل الأولي للوكالة الوطنية للمياه والغابات بشراء 29 مركبة جديدة مزودة بـ 600 لتر من الماء؛

✓ تعزيز أسطول مصالح الوقاية المدنية باقتناء 90 مركبة للتدخل الأولي لمجابهة الحرائق؛

✓ برمجة وتنفيذ تمارين محاكاتية لنظام مكافحة حرائق الغابات لفائدة جميع المتدخلين المعنيين؛

✓ وأخيرا، تقوية التعاون والتنسيق بين جميع الوحدات المتدخلة من الوكالة الوطنية للمياه والغابات والقوات المسلحة الملكية ومصالح الوقاية المدنية والدرك الملكي والقوات المساعدة والسلطات المحلية، وغيرهم من المتدخلين المعنيين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أنتم ادخرتم من الأسئلة السابقة بعض الثواني، ها أنتوما وظفتوها فالسؤال الأخير.

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن الكلمة للسي زيدوح في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيد الوزير.

غتتعامل معايا بنفس المرونة ما كاين إشكال.

أولا، هذا ماشي سؤال، السيد الوزير، اللي طرحت اليوم، هو أكثر تفاعل معكم، لأنه هنا بهاذ المناسبة لابد نشكرو الموظفين ديال وزارة الداخلية والدرك الملكي والقوات المساعدة ورجال المطافئ والموظفين ديال وكالة التنمية والغابات على العمل اللي كيقوموبه، بحيث كنسجلو بأنه هاذ الشي ما جاش فالجواب ديالكم، السيد الوزير، كنسجلو واحد الانخفاض مهم ديال الحرائق فالغابات، بحيث هبطت 70%، كانت في 2000، اليوم 2023 كانت 6700 هكتار اللي تحرقات، من خلال المقارنة مع سنة 2022، كانت 22.700 هكتار اللي تحرقات، وهذا عمل جبار، لأن كان عمل استباقي كان عمل تتبعي، كان عمل متضامن مع جميع الأطراف اللي هوما كيساهمو فهاذ العمل.

ولهذا، لابد نشكرو هاذ الطاقم الضخم باش يحافظو على هاذ الثروة الغابوية.

ولكن السيد الوزير، كذلك أنا السؤال ديالي كان مشى فواحد الإطار ديال بأن هاذ (les actions préventives) راه خصنا أساسا نهتمو بالبيئة، لأن اليوم كنعرفو بأننا نعيش فواحد الاحتباس حراري هو جد مهم، واحد النسبة ديالو—احنا معنا بحضور السيدة وزيرة الطاقة— ومعنا واحد النسبة مئوية ديال (oxyde de carbone) الآن فالهواء

اللي هو جد مرتفع فالمغرب، اللي هو من خلالو كيعطينا هاذ الاحتباس الحراري اللي هو مسؤول على عدم استقرار المناخ، وهاذ عدم الاستقرار هو اللي كيعطي هاذ الإحراق، واللي كيساهم في رفع الوتيرة ديالو، لأن كنعرفو احنا الغابات ديالنا جات فالبحر الأبيض المتوسط وجميع الغابات ديال هاذ المدن اللي موجودة فهاذ المحيط، فالبحر الأبيض المتوسط، كتكون قابلة للإشعال، ملي كيكون واحد نسبة الحرارة مرتفعة وملي كتكون الخصوبة كذلك منخفضة، وملي تيكون كذلك واحد الرياح جد مهم كيوقع التنقلات.

ولهذا، بأن اليوم العمل اللي خصو يكون ديال الحكومة هو حقيقة هو عمل دوري، حكومي، دوري ومتضامن ومتماسك، لأن جميع تكون عندنا رؤية دورية، لأن كلشي كيساهم اليوم باش ينخفض هاذ القضية ديال (les effets de serre) اللي هو الاحتباس الحراري، اللي هو مسؤول على أولا، مسؤول لأن خصنا كنعرفو كذلك الغابات، علاش كندافعو عليها اليوم السيد الوزير؟ لأنه الغابات اليوم راه خزان ديال (l'Oxyde de carbone) ديال جوج دالمليار ديال الطن فالعالم، يعني كيساهم بـ 5% من انخفاض (l'oxyde de carbone) فالهواء، وهذا شيء أساسي.

ولهذا اليوم ملي كنقولو بأن خصنا نساهمو.. الدولة كتقوم بعملها فيما يخص الوقائية المحلية والمسالك داخل الغابات، إلى غير ذلك، ولكن خصها كذلك كحكومة في تضامن دوري بأن يكون واحد العمل باش يكون عندنا انخفاض ديال هاذ النسبة ديال (l'oxyde de carbone) اللي على أي حال كيساهم لا محالة في عدم الاستقرار المناخي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ونشكر السيد الوزير المحترم على إسهامه القيم في هذه الجلسة.

نرحب بالسيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة للقطاع الذي تشرف عليه.

والبداية مع السؤالين الموجهين للقطاع، حول "النفايات الصناعية" واللذين تجمعهما وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة.

الكلمة لأحد السادة باسطي السؤال، السي سعيد تفضل.

المستشار السيد سعيد برنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

عن تدبير النفايات الصناعية بالمدن الكبرى، نسائلكم السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثاني في نفس الموضوع للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السي لحسن حداد تفضلوا.

المستشار السيد لحسن حداد:

نفس السؤال، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال.

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤالين معا.

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة ليلى بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

والسلام عليكم.

وشكرا لفريق الأصالة والمعاصرة وفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، اللي طرحتو هاذ السؤال حول تدبير النفايات الصناعية في المدن الكبرى.

الإجراءات اللي كتشتغل عليها الوزارة هي:

أولا، تعزيز كل الآليات من أجل تقليص الآثار الناجمة عن النفايات الصناعية، وكنهضرو عليها بحضور طبعا وزير الصناعة معنا، من خلال، أولا، أدوات قانونية وأدوات استراتيجية، وكذلك تتبع الاستثمارات وتتبع المشاريع اللي من بعد الإنجاز ديالها، واللي كتعلق طبعا بتعزيز تنمية صناعية نظيفة مع التقييم ديالها بطريقة جدية.

أولا، إيلا تكلمت على الآليات المالية لمواجهة التلوث الصناعي، قامت الوزارة بمصاحبة المقاولات الصناعية عبر تقديم دعم مالي مهم، بواسطة صندوق مكافحة التلوث الصناعي والآليات التطوعية لمكافحة التلوث الصناعي بالمقذوفات السائلة، وهاذ الصندوقين كانو تدارو بشراكات دولية أوروبية وألمانية، وكتشجع هاذ الآليات على التأهيل البيئي للمقاولات عبر هبات كتقدر توصل إلى 40% من الكلفة الإجمالية كمساهمة في تمويل التجهيزات ديال المعالجة أو الحد من النفايات السائلة، أو الصلبة، أو الغازية.

ساهمت الوزارة في تمويل 125 مشروعا لمكافحة التلوث الصناعي السائل والغازي والصلب، موزعة على مختلف جهات المملكة، وكانت

التكلفة الإجمالية تقريبا مليار ديال الدرهم، منها تقريبا 338 مليون على شكل هبة في إطار هاذ الآليات.

ومن جهة أخرى، من أجل إيجاد حلول دائمة لمشكل المرج في قطاع زيت الزيتون، تم التوقيع على اتفاقية من أجل إنجاز مشاريع متعلقة بتجميع ومعالجة وتثمين النفايات في قطاع زيت الزيتون، وكتقدر الكلفة المالية لتنفيذ هاذ الاتفاقية بـ 185 مليون ديال الدرهم، بمساهمة قطاع التنمية المستدامة بـ 60 مليون ديال الدرهم.

وواحد النقطة جد مهمة، هو أنه تم إعداد أيضا مشروع برنامج جديد للوقاية والحد من التلوث الصناعي ما بين الفترة ما بين الفترة 2024 و2035، وهاذ المشروع في مرحلة المصادقة مع القطاعات المعنية، وكتقدر الكلفة الإجمالية لتفعيل هاذ البرنامج الجديد بحوالي 19 مليار ديال الدرهم، اللي غتم التعبئة ديالو في إطار الشراكات الدولية وأيضا مساهمة الشركاء المعنيين في القطاع العام والقطاع الخاص.

ثانيا، على المستوى القانوني والوقائي، هاذ الشي اللي كيدخل فاختصاصات الوزارة بطريقة مباشرة، عندنا مجموعة من القوانين اللي كتهدف لحماية الموارد الطبيعية والتثمين ديالها والوقاية من مختلف أشكال التلوث، عندنا طبعا القانون الإطار 99.12 اللي هو بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، اللي كيلزم على الشركات العامة والخاصة أن تعتمد أساليب العرض والتشغيل والإنتاج التي تلبي متطلبات التنمية المستدامة، وطبعا كيتعين على كل هاذ المؤسسات إجراء عمليات تدقيق بيئية للتحقق من تأثير أنشطتها على البيئة، وستلتزم بالحد من الآثار السلبية.

عندنا واحد القانون أيضا جد مهم، اللي غادي يرجع في قبة البرلمان، رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، لنشتغل على مراجعته هذه السنة.

القانون رقم 13.03 اللي كيتعلق بمكافحة تلوث الهواء، 81.12 اللي كيتعلق بالساحل، و49.17 اللي كيتعلق بالتقييم البيئي، والذي أخضع السياسات والبرامج والمخططات والتصاميم التنمية القطاعية والجهوية للتقييم الاستراتيجي البيئي.

في هاذ الإطار، قمنا بتقديم دعم مالي كيتقدر بتقريبا 21 مليون ديال الدرهم للجهات من أجل إعداد المخططات المديرية الجهوية، تدبير النفايات الصناعية وأيضا الطبية والصيدلية غير الخطيرة والنفايات النهائية والفلاحية.

كاين 7 ديال المخططات المديرية الجهوية في مراحل متقدمة من الإعداد، بقاو لينا 5 ديال المخططات اللي بقات فجهة فاس- مكناس ودرعة- تافيلالت وطنجة- تطوان- الحسيمة، مراكش- أسفي وجهة الداخلة- واد الذهب، اللي سيتم مستقبلا إعطاء انطلاقة هاذ 5 مخططات.

هاذ المخططات كتمكن من تشخيص الوضع الحالي لتدبير هاذ النفايات، مع تقييم أولي لتأثيرها على البيئة وساكنة الجهة وكذا أيضا وضع ضوابط جهوية لتدبير وتثمين هاذ النفايات.

وغنسالي بالنقطة المهمة، هي على مستوى المراقبة ومنح التراخيص، كتشتغل الوزارة على تعزيز المراقبة البيئية من خلال تفعيل طبعا الشرطة البيئية، هاذ الشرطة اللي كتقوم بضبط مجموعة من المخالفات، السنة اللي فاتت عملنا تقريبا 1300 وكذا ديال عمليات التفتيش، كتقوم بتحرير المحاضر وكترسلها إلى السلطات المختصة.

ولكن من أجل تعزيز هاذ الشرطة البيئية، لأن التحديات هي أكبر بكثير من الموارد البشرية والموارد المادية اللي عندنا، سيتم الرفع إن شاء الله من عدد الموارد البشرية المتخصصة في إطار تحضير مشروع قانون المالية ديال 2025، وكتشتغل الوزارة أيضا بوضع واحد النظام أساسي خاص لهاذ الهيئة ديال الشرطة البيئية لتعزيز مكانة هاذ الجهاز وتمكين الشرطة البيئية باش تكون أكثر فعالية.

فيما يخص منح التراخيص –طبعا– لجمع ونقل ومعالجة النفايات، بما فيها طبعا النفايات الصناعية، كاين مقتضيات القانون اللي جاري به العمل، رخصنا لـ 38 وحدة لمعالجة النفايات الخطيرة، ورخصنا 107 شركة اليوم فالمغرب اللي تقدر تجمع وتنقل النفايات الخطيرة بما فيها الصناعية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة المحترمة.

أعطي الكلمة بداية لفريق الأصالة والمعاصرة، السي سعيد تفضل.

المستشار السيد سعيد برنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

كنشكركم على الجواب ديالكم اللي صراحة كان كامل وشامل، وصعب علينا التعقيب، جاوبتو على جميع النقط اللي كنا غادي نطرقو ليها فالتعقيب.

السيدة الوزيرة،

كيفما كتعرفو أن بلادنا عرفت واحد التطور صناعي مهم جدا، في إطار البرامج ديال الدولة والرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة، وكان هاذ التطور الصناعي لازم أنها كانت تواكبو واحد التنمية يعني صناعية مستدامة، باش نكونو فالموعد مع جميع الاتفاقيات اللي منخرطة فيها بلادنا بخصوص المحافظة على البيئة.

كيفما جا فالجواب ديالكم، فتدبير النفايات، ما كاينش غير النفايات الصلبة هي مجموعة ديال الأنواع نتاع النفايات اللي طرقتو ليها: الصلبة، السائلة، الغازية إلى آخره.

فعلا، احنا كننتظرو يعني بفارغ الصبر، الإعادة ديال المشروع اللي غادي يتطرق لمعالجة أو تدوير النفايات الصلبة، اللي غادي يكون بشراكة مع وزارة الداخلية وباقي الشركاء، واللي غادي يقدر يفتح آفاقا واعدة في هاذ القطاع بالنسبة لبلادنا، خاصة وأننا كنعرفو كاين تجارب فدول أخرى اللي استطعو أنهم من هاذ النفايات الصلبة يكونو مصادر للطاقة، وهذا شيء يقدر يكون مهم جدا، خاصة وأننا غاديين فالسياسة نتاع التنويع الطاقية فبلادنا.

كذلك، يعني كنشجعوكم أنكم تساهمو فتشجيع القطاع الخاص كذلك، اللي يقدر نفتحو لو قطاع واعد نتاع المساهمة في التدوير ديال هاذ النفايات، خاصة الطبية والخطيرة منها.

بالنسبة.. النقطة الأساسية–كيفما كتعرفو–أن الشريك الأول للتصدير ببلادنا هو الاتحاد الأوروبي–وكما تتعرفو–السيد وزير الصناعة راه معانا في نهاية 2026 المعايير نتاع التصدير غتكون جد صعبة بالنسبة للصناع المغاربة، خاصة مع يعني (l'empreinte carbone) والشروط اللي غادي تفرض على الصناع المغاربة اللي تيوجهو السلع ديالهم للتصدير، فلازم أننا نواكبو هاذ الصناع ديالنا باش يخفضو من (l'empreinte carbone) نتاعهم.

وتكلمتو كذلك على الدعم اللي تتخصو الدولة يعني للنفايات السائلة و(traitement) ديالها، فمحتاجين أن المجموعة ديال الصناع اللي عندهم نفايات سائلة نواكبوهم في هاذ المجال، حتى يتسنى لهم أن يكونوا في المعايير المطلوبة، خاصة في المنافسة العالمية اللي كيعرفها القطاع الصناعي.

ومن هاذ الباب تنشكركم على المجهودات القيمة اللي تتقومو بها في هاذ القطاع، خاصة وأن كما قلت قبل الشروط في المستقبل غادي تكون صارمة بالنسبة للصناعة ديالنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أمر إلى الفريق الاستقلالي، الكلمة لك السي لحسن، تفضل.

المستشار السيد لحسن حداد:

السيدة الوزيرة،

نحن في الفريق الاستقلالي كنثمنو نية الحكومة للوفاء بالتزامات المغرب الدولية فيما يخص البيئة ومحاربة التلوث والحفاظ على صحة المواطنين، والاستدامة هي أولوية من أولويات الحكومة، ونحن نعرف أن الحكومة عندها الرغبة في الانتقال إلى السرعة القصوى فيما يخص تحقيق أهداف التنمية المستديمة، لهذا فقطاع البيئة، السيدة الوزيرة، له دور ريادي في هاذ الإطار هذا.

إذن كما قلتو، السيدة الوزيرة، النفايات الصناعية تتشكل واحد الخطورة كبيرة على صحة المواطنين وكذلك على البيئة.

الإنتاج الوطني من النفايات الخطيرة، النفايات الصناعية الخطيرة تتوصل تقريبا واحد 350.000 طن سنويا، هاذي بالنسبة للإحصائيات ديال 2020، من المنتظر أن يصل إلى 500.000 طن في بعد سنوات قليلة، المشكل أنه لا يتم تثمين إلا 8% من هاذ النفايات الصناعية الخطيرة و92% يتم طرحها إما في البحر أو البيئة والمطارح العشوائية أو في الغابات، كاين دول أخرى اللي هي تتوصل 40% و50% من التثمين ديال هاذ النفايات الصناعية الخطيرة وهاذ الحكومة راه عندها الإرادة السياسية باش غادي تمشي تجعلها توصل إلى نسب مشرفة في هاذ الإطار هذا.

القانون واضح السيدة الوزيرة، ما يمكنش اللي على شي معمل اللي كيصنع النفايات الصناعية ما يمكن لوش يديرها بلا ما تم المعالجة ديالها أو تصديرها للمعالجة، وهذا من مسؤولية المقاولة.

المشكل وهو أنه يتم تهريب عشرات الآلاف من الأطنان من النفايات الصناعية وطرحها بشكل عشوائي، وهاذ الشي تيكون عندو واحد التأثير سلبي على صحة المواطنين وعلى البيئة.

النفايات الصناعية أشنو خص يدار لها؟ خصو الفرز ديالها والتعريف ديالها والإحصاء ديالها والتوثيق ديالها وتكون عندها واحد (la traçabilité) واش الشرطة البيئية اللي تكلمتو عليها السيدة الوزيرة، تتقوم بالدور ديالها في هاذ الإطار؟ واش عندها الموارد؟ واش عندها الإمكانيات؟ واش عندها شحال من قضايا تم التحري فيها في هاذ الإطار هذا فيما يخص النفايات الخطيرة؟ الشرطة البيئية راه موجودة هاذي 8 سنوات، واش عندها شي إحصائيات؟ واش هناك متابعات قضائية فيما يخص من يطرح النفايات بطريقة غير قانونية؟

كاين كذلك المركز الوطني لتدبير النفايات الخطيرة، هذا راه كان موجود كذلك منذ سنوات، كل الشروط متوفرة لإنجاحه ونخرجوه إلى حيز الوجود، واش غادي يكون عمومي ولا غادي يكون خاص؟

كاين هاذ النقاش والوزارة هذي واحد سنوات 8 سنوات قالت بأنه غادي يكون خاص لأن التثمين عندو واحد المردودية إلى غير ذلك، ماشي مشكل يكون خاص ولا عمومي غير نخرجوه للوجود.

علاش هذا خصو يكون هاذ المركز السيدة الوزيرة؟ لأن تدبير النفايات الخطيرة من مسؤولية المقاولة، دابا اللي كاين دابا وهو أن مراكز التدبير موجودة في أوروبا خصها تصدر هاذ النفايات، فاش تتبغي تصدر هاذ النفايات عندها واحد التكلفة كبيرة ذاك الشي علاش يتم

تهريبها وتيمشي أنه يتم طرحها بطريقة عشوائية وبطريقة غير قانونية.

إذن ضروري هاذ المسألة ديال أنه يكون هاذ المركز هذا، احنايا في الفريق الاستقلالي نثمن الرغبة ديال الحكومة بإخراج هاذ المركز للوجود، لأنه أساسي، في أقرب وقت وكذلك تفعيل الدور ديال الشرطة البيئية في هاذ الإطار هذا، نعطيوها الإمكانيات، نعطيوها وسائل تقنية ووسائل علمية باش يمكن لها تتبع هاذ المسألة ديال إعادة التثمين، وكذلك احنا معكم السيدة الوزيرة، ومعكم في رغبتكم لإعطاء أهمية كبرى للبيئة والاستدامة وصحة المواطن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى السؤال الثالث، موضوعه "الأمن الطاقي بالوسط القروي".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي–المعارضة الاتحادية.

تفضل السي اعبيد.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

نسائلكم السيدة الوزيرة عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتموها من أجل ضمان الأمن الطاقي بالوسط القروي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة المحترمة للرد على السؤال.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال، اللي أول مرة غنطرقوليه في هاذ المجلس الموقر، حول الأمن الطاقي بالوسط القروي.

كيف ما تتعرفو، تتساهم الوزارة بشكل كبير في تنمية المناطق القروية، أولا من أجل ضمان الأمن الطاقي والتعميم ديالو، ولكن من أهمها عندنا برنامج الكهربة القروية الشمولي بصيغتيه، وأنا غادي نتكلم على الصيغتين ديال هاذ البرنامج.

هو طبعا تهم أولا كهربة جميع دواوير الوسط القروي، على اختلاف أشكالها البنيوية وطبيعتها الجغرافية... إلخ.

فيما يخص الحصيلة ديال هاذ البرنامج، أولا بغيت نشير أن البرنامج كيندرج في إطار واسع ديال الجهوية المتقدمة، ضمن رؤية شمولية، قصد تحسين ظروف العيش ديال الساكنة القروية التي تشكل طبعا أهم انشغالات برنامج العمل الحكومي.

في هذا الإطار، بلغ عدد الدواوير اللي استفادت من انطلاق هذا البرنامج تقريبا 41.892 دوار، أكثر من مليونين ديال المسكن، الغلاف المالي أكثر من 25 مليار ديال الدرهم، بلغت النسبة الوطنية للكهربة القروية أكثر من 99.8%.

في إطار استكمال هاذ البرنامج، الصيغة ديال برنامج الكهربة الشمولي برمجنا عند المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، تقريبا الكهربة ديال 752 دوار، تضم 15.726 مسكن في هاذ الفترة اللي جاية ديال 2024-2027، و1550 مدرسة و800 مسجد في مختلف جهات المملكة، الغلاف المالي 717 مليون ديال الدرهم، غادي يمكن باش نرفعو النسبة ديال الكهربة القروية تقريبا 99.96% في 2027.

ولكن، المشكل أنه هاذ 0.04% اللي بقات هي اللي أكثر صعوبة وأكثر تكلفة وما تتوصلهاش الكهربة بطريقة سلسة.

فلذلك، تم الشروع في بلورة برنامج جديد ديال الكهربة القروية الشمولية 2.0 اللي هو (le PERG[1] 2.0)، هو برنامج مبتكر من الناحية التكنولوجيا ومن الناحية ديال التمويل ديالو، في إطار استكمال هاذ الكهربة القروية، خصوصا في المناطق النائية والمنعزلة عن الشبكة.

تنشتغلو على التأهيل الطاقي للبنايات والمرافق التربوية، الاجتماعية، المدارس والمستوصفات ودور الطلبة والمساجد، وهاذ البرنامج تهم توليد الكهرباء بالطاقة المتجددة وتخزين بطاريات والشبكات الصغيرة.

لذلك، تيمكنا البرنامج ديال إعادة الإعمار ديال مناطق الحوز بعد الزلزال بتسريع أيضا هاذ البرنامج ديال (le PERG 2.0) ديال الشبكات الصغيرة.

وآخر نقطة هو البرنامج اللي تهدف إلى تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية حتى هو تيدخل في هاذ الإطار، فخصصنا واحد الغلاف مالي تقريبا ديال 2.2 مليار ديال الدرهم في هاذ الإطار، منه تقريبا النصف ديالو مساهمة ديال المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والكهرباء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

إذن نمر إلى التعقيب.

[1] **P**rogramme d'**E**lectrification **R**urale **G**lobal.

السي أبو بكر تفضلوا.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس،

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم القيم.

فعلا، إن رهان بلادنا اليوم على تنمية العالم القروي أصبحت حاجة ملحة لضمان أمن طاقي استراتيجي لبلادنا، لتنزيل الأوراش الكبرى، وكذلك ضمان استدامة الموارد الطاقية داخل المجال القروي للمستثمرين، وكذلك لأصحاب المهن البسيطة، على اعتبار أن الأمر يرتبط بعدة جوانب، منها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتؤثر بشكل مباشر على جودة الحياة والتنمية المستدامة وكذلك الاستثمارات في القطاع الفلاحي في بعض المناطق القروية وخلق فرص الشغل.

نحن لا ننكر المجهودات الكبيرة في مد وإيصال التيار الكهربائي للعديد من المناطق القروية وما تتطلبه هذه العملية من فاتورة باهظة، كما جاء في جوابكم.

لكن، البعض من هاته المناطق تعيش النقص الحاد والضعف في الجهد من الكهرباء مع إمدادات منخفضة وغير مستقرة، ناهيك عن الانقطاعات المتتالية.

ولقد تقدمنا بعدة شكايات في هذا الصدد للجهات المسؤولة، ونتمنى منكم السيدة الوزيرة أن تجدوا لها الحلول في أقرب الآجال، حتى لا تتجاوز أزمة الفقر الطاقي الذي يعد أحد الأبعاد الرئيسية لهاته الإشكالية.

فالكثير من الأسر في العالم القروي لا تجد القدرة المالية للحصول على طاقات بديلة، فهل فكرت وزارتكم في دعم الوسط القروي وسكانه عبر تزويدهم بالطاقات البديلة ودعمها ورفع كل الشوائب وإلغاء كل المشاكل مع تحفيزات ضريبية لكل المعدات، فضلا عن توسيع الشبكة الكهربائية وتقويتها مع توفير إمدادات مستقرة وموثوقة؟

ولما لا البحث عن مصادر طاقة أخرى كالهيدروجين الأخضر مثلا، وكذلك تطوير مشاريع إنتاج الغاز الحيوي من النفايات الزراعية والعضوية والإسراع بإخراج هذه المشاريع لحيز الوجود، حيث أصبح من الضروري تكوين مهندسين مختصين في هذا الإطار، وخلق شراكات بين القطاع العام والخاص.

فللتحكم في الأمن الغذائي وتشجيع السياحة القروية، لابد أن توفروا تمويلات مهمة وتخفيض الكلفة المالية للاستثمار، لأن أثمنة الغاز في تصاعد مستمر، الشيء الذي سيكون له انعكاسات سلبية على مدخول الفلاحين الذين دأبوا على استغلال غاز البوتان.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر مباشرة إلى السؤال الخامس، مادام السؤال الرابع أجل بطلب من مقدميه.

السؤال الخامس موضوعه "السياسة الطاقية ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي أستاذة فاطمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السيد الرئيس،

نسائلكن السيدة الوزيرة حول السياسة الطاقية ببلادنا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على هاذ السؤال، ولكن هاذ السؤال في الحقيقة ما قدرش نجاوب عليه في 3 الدقائق.

السياسة الطاقية ديال البلاد ترتكز على ثلاثة ركائز اللي هي جد مهمة: طاقات متجددة، النجاعة الطاقية، والاندماج الجهوي والقاري، فلذلك أنا غنعطي نبذة على بعض النتائج اللي وصلنا لها طبعا تنزيلا للاستراتيجية ديال 2009 والتوجيهات الملكية السامية، وتوصيات النموذج التنموي الجديد.

اليوم فيما يخص الركيزة الأولى ديال الاستراتيجية الطاقية ديالنا وصلنا في 4.6 جيكاواط ديال الطاقات المتجددة، الاستثمار فيها كيناهز 60 مليار ديال الدرهم، هاذ المشاريع تقارب تقريبا الخمس ديال الطلب ديال الطاقة الكهربائية على المستوى الوطني ورخصنا، الوزارة رخصت لتقريبا 2 جيكاواط في هذه السنة الماضية ديال الطاقات المتجددة، وهي أكبر قدرة رخصتها الوزارة في التاريخ ديالها، بما فيه طبعا في المناطق الصناعية.

فيما يخص تعزيز أيضا السياسة الطاقية ديال البلاد ديالنا، برمجنا إنجاز قدرة إضافية من الطاقات المتجددة 7.5 جيكاواط اللي بغينا نزيدو ما بين 2023-2027، وهاذ الشي ما كيحتسبش الهيدروجين الأخضر وتحلية مياه البحر وكأس العالم... إلخ، فهذه غير باش نلبيو الطلب ديال المغرب ديال اليوم.

وكنأكدو أيضا على الرفع من وتيرة الاستثمارات السنوية بمضاعفته 4 مرات باش ينتقل إلى 4 مليار ديال الدرهم سنويا في الفترة اللي كانت ما بين 2009 و2022 إلى 15 مليار ديال الدرهم سنويا فهاذ الفترة ديال 2023-2027.

نقطة اللي هي جد مهمة، الاستراتيجية الطاقية الوطنية، السياسة الطاقية الوطنية، هي تقوية وتطوير الشبكة الكهربائية للنقل عبر تعزيز الاستثمارات، عبر إعطاء القطاع الخاص حتى هو المكانة ديالو في الاستثمار فهاذ الشبكة، الكلفة الإجمالية اللي عندنا اليوم تقريبا 30 مليار ديال الدرهم فهاذ الأربع سنوات اللي جاية، فبغينا نضاعفو الوتيرة ديال الاستثمار السنوي 5 مرات فالشبكة، باش يدوز المعدل من مليار واحد قبل 2022 إلى أكثر من 5 مليار ديال الدرهم سنويا فهاذ الفترة اللي غادي نجيو ليها.

كاين أيضا إطلاق طبعا العرض ديال "المغرب الأخضر" اللي هو كيجي تتويجا لـ 15 عام ديال التجربة المغربية في تطوير الطاقات المتجددة وأكثر من 32 سنة ديال استقطاب القطاع الخاص في ميادين الطاقة، هاذ العرض غيعطي طبعا دفعة قوية لاستثمارات في مجال الطاقة، خصوصا طبعا الطاقات المتجددة وتحلية مياه البحر وتقليص الكلفة الطاقية.

خلال هاذ السنة، واحد النقطة مهمة، قمنا بنشر القدرة الاستيعابية للمنظومة الكهربائية الوطنية ونشر أيضا التعريفة لأول مرة ديال استخدام الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل، وطابع الخدمات المنظومة للسنوات الثلاث المقبلة ما بين 2024 و2027.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

نمر لتعقيب المجموعة المحترمة، الأستاذة فاطمة تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السيدة الوزيرة،

الطاقات المتجددة، كيف ما أشرتي ليها والسياسة الطاقية، احنا اللي بغينا نعرفوه هو كيفاش أن الشعب المغربي كله تكون عندو معممة وبديل للطاقات اللي كاينة دابا ماشي لفئة معينة فقط من الشعب المغربي.

السيدة الوزيرة،

البلاد ديالنا اعتمدت منذ سنة 2009 استراتيجية طاقية وضعت في صلب الاهتمام ديالها العمل على تأمين الإمدادات الطاقية وتوفير الطاقة وكذا تعميم الولوج إليها مع التحكم في الطلب والمحافظة على البيئة، ولعل القانون 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية هو أهم إجراء لبلورة استراتيجية ترمي إلى التخفيف من الفاتورة الطاقية للبلاد والمساهمة في التنمية المستدامة من خلال رافعة النجاعة الطاقية، غير أنه وبعد مرور أزيد من عقد من الزمن، لازالت السياسة الطاقية ببلادنا تعتريها عدة اختلالات.

فقد استمر الاعتماد على الواردات الطاقية لتلبية الطلب الداخلي، وهو ما يشكل عبئا ثقيلا على الميزان التجاري وكذا على ميزان المدفوعات، إذ ارتفعت نسبة واردات المغرب من الغاز الطبيعي، وقد تفاقمت معضلة الاعتماد على الواردات الطاقية بالسقوط في تبعية تكنولوجية تتعلق بمسألة الاعتماد على الخبرات الأجنبية، خاصة في مجال الصيانة، ومن الأسباب الرئيسية كذلك في عدم فعالية السياسة الطاقية المعتمدة غياب الالتقائية أمام تعدد المتدخلين.

السيدة الوزيرة،

إن الفشل في تفعيل مقتضيات القانون رقم 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية والنصوص التطبيقية ساهم بشكل واضح في تعميق الضائقة الاقتصادية التي تعرفها بلادنا والمتجلية في ارتفاع مستوى التضخم وتدهور القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين.

فعلى المستوى الطاقي، ارتفعت أسعار الكهرباء رغم الدعم المقدم للمكتب الوطني للكهرباء وشهدت أثمنة المحروقات زيادات مفرطة وتواطؤ الفاعلين في تحديد أسعارها ضدا على قرار مجلس المنافسة ورفضكن لإعادة تشغيل "لاسامير".

وقد جاءت مؤخرا الزيادة في ثمن البوطاغاز لتعيد لنا سيناريو تحرير المحروقات ليتحمل المواطن المغربي كلفة الزيادات الناتجة عن التوجه التدريجي نحو تحرير الغاز، في حين ستتضاعف أرباح الفاعلين في السوق.

السيدة الوزيرة،

إن تحرير أسعار الغاز بدعوى توجيه الدعم لمستحقيه، لا يصمد أمام الإحصائيات التي تشير أن 60% من الاستهلاك يوجه للأغراض المنزلية، و40% للأغراض غير منزلية، وخصوصا الفلاحة وتربية الدواجن، وحينما ستنضاف تداعيات الجفاف على صعوبة استخراج مياه السقي واللجوء أكثر لاستهلاك الغاز في انتظار البدائل التي طال انتظارها، إذ ستتفاقم على إثره أسعار المنتوجات الفلاحية، ناهيك عن المواد الاستهلاكية الأخرى المرتبطة باستعمال الغاز.

السيدة الوزيرة،

إن الدفع في اتجاه رفع كلفة الطاقة عبر رفع الدعم وتحرير الأسعار تتراكم تداعياتها على كلفة الإنتاج بالمقاولة وعلى القدرة الشرائية للمواطنين، وخصوصا الفقراء والطبقة المتوسطة، أما الأغنياء فهم سيعكسون كل هذه الزيادات في ثمن الطاقة وسيستمرون في مراكمة الثروات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

تبغيو تعقبو السيدة الوزيرة في بضع ثواني؟

شكرا.

إذن نمر إلى السؤال السادس موضوعه "التغيرات المناخية والتحديات البيئية وتأثيرها على سوق الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لبسط السؤال.

الأستاذة زهرة تفضلي.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكن عن الإجراءات التي تجعل من تحدي التغيرات المناخية فرصة لخلق مناصب شغل قارة وملائمة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

جواب السيدة الوزيرة المحترمة، تفضلوا.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا لفريق الاتحاد المغربي للشغل على طرحكم هذا السؤال، اللي هاذي في الحقيقة مناسبة باش نتكلمو عليها على التأثير ديال التحديات المناخية والبيئية على سوق الشغل، كيف ما تتعرفو المغرب تيواصل كل الإصلاحات الهيكلية لمواجهة التحديات اللي تيفرضها التغيير المناخي والتحديات البيئية باش نحولوها إلى فرص حقيقية ومحفزة لخلق فرص الشغل عبر الاستثمار في:

أولا، الطاقات المتجددة، النجاعة الطاقية، الاقتصاد الدائري، تطوير النظم البيئية الزراعية، تدبير معقلن للموارد الطبيعية، تقوية البنيات التحتية ومطابقة المهارات اللي عندنا مع متطلبات السوق ديال الشغل، وذلك طبعا لتحقيق الأهداف التنموية ديال بلادنا.

ولمواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتغيير المناخ، اعتمدت بلادنا واحد البرنامج جد مهم ديال التكيف والتأقلم للتخفيف من هاذ الآثار، وفق مقاربة مندمجة وتشاركية ومسؤولة وتطوير سياسة متكاملة، كتهدف إلى إدماج آثار التغيرات في مختلف السياسات ومختلف المخططات القطاعية والتداخل بين الأهداف الإنمائية للمملكة وتغير المناخ.

كيهدف المخطط الوطني الاستراتيجي للتكيف ديال 2030 إلى تنفيذ هاذ السياسات والتدابير المنسجمة وفعالة على جميع المستويات، على المستوى الوطني والترابي والمحلي وكتسعى إلى تقوية المرونة ديال النظم الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية في مواجهة آثار تغير المناخ، كنشتغلو على تحيين البيانات والمعلومات، لأن هاذ التأثير المناخي هاذ الشي جديد، التقييم والوقاية من المخاطر المناخية وإعداد القطاعات الاقتصادية للتغييرات المتوقعة بما فيه في المجال الطاقي، بما فيه بعض الاستثمارات في الطاقات المتجددة اللي حتى هي تتخضع للتأثير المناخي على المدى المتوسط والبعيد.

وأيضا تعزيز إمكانيات خلق فرص الشغل والابتكار وإعطاء واحد الاهتمام خاص لتعزيز القطاعات الاقتصادية الإنتاجية في مواجهة تغير المناخ، خصوصا 5 قطاعات اللي هي الزراعة والصيد البحري، تربية الأحياء المائية، السياحة المستدامة، الصناعة وقطاع الطاقة.

البلاد ديالنا قامت بإعداد الإستراتيجية الوطنية الأولى للتنمية منخفضة الكربون، طويلة الأمد، متكاملة ومشتركة، تمت البلورة ديالها من كافة الأطراف المعنية والتي تحدد كل توجهات الاستراتيجية الوطنية القطاعية الكبرى وكتحين بطريقة سنوية، ودخلنا معنا أيضا المجتمع المدني كتتماشى مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة، في إطار هاذ التنمية اللي خالية من الكربون.

واحد 2 نقط على هاذ الاستراتيجية، هو أنه غتخلق الفرص ديال عمل إضافية وهاذ النتائج هي نتائج أولوية تقريبا 400.000 فرصة شغل عمل جديدة في حلول 2060، عندها واحد التأثير على التنمية ديال البلاد وعلى الناتج الداخلي الخام.

النقطة الأخيرة، اللي غادي نسالي بها هي التوجهات الاستراتيجية الاستباقية ديالنا، غادي تساهم بشكل خاص في الاستفادة من الصفقة الخضراء لأن مع الاتحاد الأوروبي، آلية التعديل ديال حدود الكربون (CBAM[2]) ديال الاتحاد الأوروبي، قانون الحد من التضخم (Inflation Reduction Act) للولايات المتحدة الأمريكية، ومنطقة التجارة الحرة القارية الجديدة للاتحاد الإفريقي.(la ZLECAF[3]).

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

إذن تعقيب الفريق المحترم.

السيدة المستشارة تفضلوا.

[2] **C**arbon **B**order **A**djustment **M**echanism.

[3] **Z**one de **L**ibre **E**change **C**ontinentale **Af**ricaine.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم.

فقط نؤكد أن خطر التغيرات المناخية يزداد يوما بعد يوم وتزداد أثارها على الإنسانية بشكل كبير، وفي مقدمتها ارتفاع البطالة وفقدان الشغل في العديد من القطاعات بشكل مباشر، كالقطاع الفلاحي كما ذكرتم، بشكل غير مباشر في قطاعات أخرى ذكرتموها السيدة الوزيرة.

قد كشفت المندوبية السامية للتخطيط، أن معدل البطالة في ارتفاع مستمر، ومن أهم أسباب هذا الارتفاع هو تداعيات الجفاف، وهو نتيجة مباشرة للتغيرات المناخية، والذي أصبح معطى هيكليا لبلادنا، بفقدان مناصب الشغل في القطاع الفلاحي باعتباره أكثر تعرضا للتغيير المناخي، حيث فقد هذا القطاع أكثر من 200 ألف منصب في صفوف العمال الزراعيين.

السيدة الوزيرة،

نبهت العديد من التقارير إلى مخاطر هذه التحديات البيئية وآثارها المباشرة على العمال، فمنظمة العمل الدولية أطلقت مؤخرا صفارة الإنذار حول حجم ودرجة المخاطر الصحية التي يتعرض لها العمال، وحذرت من تأثيرها الكبير على العمال الفقراء وعمال الاقتصاد غير المهيكل والعمال الموسميين والعاملون في المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا.

فبالإضافة إلى المخاطر المتعلقة بالمناخ كأمراض السرطان واختلال وظائف الكلي وأمراض الجهاز التنفسي، ما يؤدي إلى الوفيات أو الحالات المزمنة المنهكة أو الإعاقة والتوتر والإجهاد النفسي، فالتقنيات المتطورة بهدف التخفيف من حدة التغير المناخي، يمكن أن تؤدي إلى إنتاج مخاطر جديدة لكونها تحتوي على مواد كيميائية سامة.

وإذا كانت التغيرات المناخية قد فرضت أساليب جديدة في العمل، كالعمل عن بعد والعمل المؤقت، غير أن هاذ الأساليب لا يمكن اعتبارها إلا وسيلة للتهرب من المسؤولية الاجتماعية للمشغل والتحايل واستغلال عرق العامل بأجور زهيدة وساعات عمل طويلة وعدم التصريح الكامل بالعمال وعدم تقنين العلاقات الشغلية.

وعليه، فالاتحاد المغربي للشغل، يطالب باستعجالية وضع سياسات كفيلة بمعالجة الآثار غير المتكافئة لتغيير المناخ، حماية للطبقة العاملة والفئات الأكثر هشاشة، باعتبارها أكثر عرضة للخطر عبر:

- ✓ التحول إلى الطاقة الخضراء؛
- ✓ خلق مناصب شغل مستدامة؛
- ✓ ضمان تحول عادل للوظائف؛
- ✓ فرض شروط العمل اللائق؛
- ✓ إلزامية احترام كافة حقوق الشغيلة وضمان سيادة القانون؛
- ✓ المراهنة على الاستثمار في الرأسمال البشري؛
- ✓ حماية العمال من كل أنواع التحايل واستغلال باسم التغيرات المناخية.

شكرا السيدة الوزيرة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

كما نشكر السيدة الوزيرة المحترمة على مساهمتها القيمة في هذه الجلسة المباركة.

نرحب بالسيد وزير التجارة والصناعة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاعه، حول "دعم القطاع الصناعي ورفع مساهمته في النسيج الاقتصادي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

تفضل السي لحسن.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم السيد الوزير المحترم، حول الإجراءات المعتمدة لدعم القطاع الصناعي والرفع من مساهمته في النسيج الاقتصادي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على السؤال، تفضلوا.

السيد رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال الهام.

بالنسبة للقطاع الصناعي كيخضع كما تعلمون منذ 19 سنة لاستراتيجيات متتالية، وهاذ الدعم ديال القطاع الصناعي عندو منظومة اللي هي استراتيجيات متتابعة ديال (Emergence, parc national d'émergence)، التسريع الصناعي والإنعاش الصناعي، هاذ الدعم عنده عدد ديال التوجهات:

- أولا، الدعم المباشر ديال المشاريع الصناعية والدعم المالي؛

- ثانيا، الدعم ديال البنية التحتية وتأهيل البنية التحتية لاستقطاب المستثمرين؛

- ثالثا، تأهيل الموارد البشرية، اللي هي مهمة ومهمة جدا، باش تكون عندنا المردودية، تكون عندنا التنافسية العالمية.

وهاذ الشي مكننا وعدد ديال التدابير الأخرى: دعم الابتكار، دعم الإخلاء من الكاربون إلى آخره، وهاذ الشي مكننا خلال عشر سنوات الأخيرة باش نضاعفو القيمة المضافة الصناعية بينما الناتج الداخلي الخام يتزاد غير بـ 20%.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن نمر إلى تعقيب الفريق المحترم.

السي الحسناوي تفضلوا.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

نشكركم السيد الوزير على جوابكم القيم، وفي نفس الوقت ننوه بالجدية والالتزام الكبيرين للحكومة من أجل تنزيل مختلف جوانب الاستراتيجية الصناعية الوطنية في إطار مجهود جماعي، يضم الكفاءات الوطنية والفاعلين الاقتصاديين.

كما نغتنم هذه الفرصة، لنعبر عن اعتزازنا بالرسالة الملكية السامية التي وجهها جلالة الملك نصره الله إلى المشاركين في اليوم الوطني للصناعة، والتي تعتبر خارطة طريق لعهد صناعي جديد، غايته تعزيز الإنتاج المحلي بشكل تنافسي وتحقيق السيادة الصناعية.

السيد الوزير المحترم،

بهذه المناسبة، إننا ننوه ونشيد بالمجهودات التي تقوم بها وزارتكم من أجل دعم المقاولات الصناعية المغربية، عبر تعزيز المناطق الصناعية ودعم الابتكار الصناعي وجعل الصناعة المغربية أكثر مرونة وقدرة على التأقلم وكفيلة بمواجهة الرهانات الاقتصادية العالمية الجديدة وإحداث المزيد من مناصب الشغل وخلق قيمة اقتصادية مضافة، وندعو بهذه المناسبة إلى تعزيز دور كل الفاعلين في هاذ المجال وفي مقدمتهم المجالس الجهوية.

وفي هذا الإطار، السيد الوزير المحترم، فإن مجلس جهة درعة-تافيلالت يقوم بمجهودات كبير لخلق تنمية صناعية بالجهة، من خلال الانفتاح على تجارب دول صناعية رائدة وتقديم عروض للمستثمرين وعقد شراكات معهم.

لكن الجهة، السيد الوزير، لازالت في حاجة ماسة إلى دعم كبير من الحكومة، وذلك عبر توفير بنية تحتية طرقية وصناعية ملائمة وربط الجهة بشبكة السكة الحديدية وبالموانئ المغربية، خاصة وأن هذه الجهة تمتلك مؤهلات طبيعية وبشرية واعدة، خاصة في المجال المعدني والطاقات المتجددة والصناعات الغذائية.

وفي الختام، فإننا ندعو السيد الوزير المحترم المزيد من الجهود لتعزيز التنمية الصناعية بهذه الجهة من أجل خلق تنمية ترابية منصفة ومتوازنة وملائمة لخصوصية كل جهة، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة السيد الوزير للتفاعل مع التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ التعقيب الهام، وشكرا على التشجيع وعلى الإشارة للرسالة الملكية لمشاركي اليوم الوطني للصناعة يوم 29 مارس 2023، اللي اعطى سيدنا فيها التوجيهات واضحة بالنسبة لعهد صناعي جديد عنوانه السيادة.

كما تعلمون، طبقا للتوجيهات الملكية، تم إنجاز مشروع استراتيجية جديدة صناعية جديدة، واليوم بفضل المشاورات وكما شفتو جينا جهة بجهة ودرنا المشاورات لأول مرة في تاريخ المملكة غتكون سياسة صناعية جهوية بالمشاورات مع الفاعلين الجهويين، باختيارات مع الجهة وبالتزامات مشتركة بين الجهة والدولة وأهداف واختيارات مشتركة، وإن شاء الله كل جهة غتكون عندها المخطط ديالها والالتزامات ديالها والأهداف ديالها باش تكون تنمية صناعية في كل جهات المملكة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤالان المواليان حول "المناطق الصناعية"، تجمعهما وحدة الموضوع أيضا، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب حول "تشجيع الاستثمارات وتسريعها في المناطق الصناعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين باسطي السؤال، الأستاذة فتيحة تفضلي.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

عن تشجيع الاستثمارات وتسريعها في المناطق الصناعية، نسائلكم السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال الثاني في نفس الموضوع لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السي محمد بودس تفضلوا.

المستشار السيد محمد بودس:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيد وزير التجارة،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف وزارتكم من أجل تحسين الولوج إلى العقار الصناعي لجذب المزيد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتعزيز التنافسية الاقتصادية للمملكة، خصوصا على مستوى المناطق النائية والحدودية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤالين معا حول المناطق الصناعية، تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على هاذ الأسئلة اللي هي هامة وهامة جدا، حيت اليوم باش نستقطبو هاذ الاستثمارات الصناعية خص تكون البنية التحتية وبالأخص المناطق الصناعية والأراضي الصناعية، اللي تتكون مجهزة، اللي تتكون معبأة ومهيأة لاستقطاب هاذ الاستثمارات.

الالتزام اللي اخذيناه خارج البرنامج الحكومي، إضافة إلى البرنامج الحكومي، هو أن كل إقليم غيكون مجهز بمناطق صناعية لاستقطاب هاذ الاستثمارات، بقاولنا 4 أقاليم غنشتغلو عليها باش نطلقو الأشغال ديالها هاذ العام.

هذا، لا يعني أن الأقاليم الأخرى واخا عندها مناطق صناعية، هاذ المناطق قابلة للاستقطاب، وكاين أيضا برنامج إعادة تأهيل ديال بعض المناطق الصناعية اللي هوما اليوم ماشي في حالة لاستقطاب استثمارات جديدة.

ثالثا، بالنسبة للمناطق الصناعية اللي مجهزة ومازال ما كاين استثمارات اللي تيمشيو لها، كاين 3 حالات:

الحالة الأولى، هي أن مازال ما كاين المسالك والولوجيات والتجهيزات الكافية، غنشتغلو عليها باش نقويو هاذ الأجهزة وهاذ الاستثمارات.

ثانيا، هي كاين بعض الاختلالات، بالنسبة للمضاربة إلى آخره، كاين تعبئة مع السلطات المحلية باش نخرجو هاذ الناس اللي اخذاو هاذ الأراضي أو حجزوها، ونخليوها ونعطيوها للمستثمرين، وجينا في قانون جديد اللي غيحارب هاذ المضاربة، واللي صادقتو عليه تحت هذه القبة.

وثالثا، كاين أيضا عدد ديال المستثمرين اللي ما تيعرفوش هاذ المناطق والقدرة ديالها وما عندناش مخطط، ما كانش عندنا مخطط، اليوم اشتغلنا مع كل الجهات، جهة بجهة، بحال اللي قلت في العهد الصناعي الجديد باش ناخذو الأولويات نشوفو هاذ الامتيازات اللي يمكن لنا نعطيوها إضافية باش نجلبو هاذ المستثمرين في هاذ الأقاليم، وميثاق الاستثمار الجديد تيساعدنا باش نعطيو مساهمة إضافية باش نجلبو هاذ المستثمرين في هاذ المناطق النائية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى التعقيب على جواب السيد الوزير، وأعطي الكلمة بداية لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، الأستاذة تفضلي.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

ننوه بالمجهودات التي بذلت ولازالت متواصلة فيما يخص توفير فضاءات الاستقبال الصناعية، ذلك عبر تحقيق المزيد من الإنجازات، تهم إنشاء وتوسيع وإعادة تأهيل مناطق التسريع الصناعي والمناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية والتجارية، باعتبارها من أهم وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية والوطنية والرفع من الصادرات الصناعية.

نثمن أيضا ما قمتم به مؤخرا في إطار مخطط وزارتكم التشريعي بنسخ المادة 43 من القانون المتعلق بمناطق التسريع الصناعي بواسطة مشروع القانون 56.23 الذي تم التصويت عليه بمجلسنا الموقر، وهو عمل ينم عن فهم واستيعاب كبير للسياق الذي يأتي في إطاره، حيث يرتبط بمجموعة من النصوص التشريعية، هدفها النهوض بالاستثمار، وذلك عبر خطط قطاعية، منسجمة وآليات محفزة ومتكاملة للاستثمار، تماشيا مع رؤية جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، من أجل تحقيق السيادة الوطنية ورفع التحديات الدولية الراهنة.

ونظرا لأن ما وصلت إليه بلادنا من تطور في القطاع الصناعي والتجاري راجع في نسبة كبيرة منه إلى ما شهدته بلادنا من تطوير للبنيات التحتية وتهيئة المناطق الصناعية في السنوات الأخيرة، باعتبارها ركيزة أساسية في استقطاب الاستثمار ودعم الاقتصاد الوطني، فإننا ندعو إلى مضاعفة المجهودات المبذولة وعلى مستوى مختلف جهات المملكة

للنهوض بالمناطق الصناعية، وذلك عبر إدراجها في المخططات التنموية المحلية، وتوجيه الدعم الكافي لهذه المناطق وتبسيط مساطر إقامتها وتجهيزها وتطوير بنياتها التحتية وتقديم الحوافز الاستثمارية، لجعلها فضاءات مناسبة لجلب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

ما نود الإشارة إليه مجددا، ونحن بصدد الحديث عن تطوير الصناعة وجلب الاستثمارات وتقوية المقاولات الصناعية وإحداث مناصب الشغل هو استمرار نمو الاقتصاد غير المهيكل وانتشاره بشكل كبير، لا نقصد المعيشي طبعا الذي أصبح أحد كوابح الاقتصاد الوطني، وهو إشكالية يستوجب محاصرتها عبر آليات وتدابير قصد الإدماج في الاقتصاد المهيكل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

نمر إلى تعقيب فريق التجمع الوطني للأحرار.

السي محمد، تفضلوا.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الرئيس.

متفقون معكم السيد الوزير بأن بلادنا ماضية بإرادة قوية لتحقيق إصلاح كبير في قطاع الصناعة، حيث أحدثت الحكومة بموجب ذلك عدة إجراءات لدعم الاستثمار في مختلف المنظومات، عبر مخطط التسريع الصناعي واكبه إصدار ترسانة قانونية لتسريع الإقلاع الصناعي والرفع من جاذبيته إلى جانب إخراج القانون الإطار المتعلق بميثاق الاستثمار المعززة بالترسانة القانونية المصاحبة له، وعلى رأسها القانون المؤطر للمراكز الجهوية للاستثمار.

هاذ الورش الإصلاحي الكبير يقتضي منكم العمل على تسريع تسهيل الولوج إلى العقار الصناعي عبر إحداث جيل جديد من المناطق تستجيب لرهانات التنافسية الدولية ولحجم انتظارات مختلف المتدخلين وعلى رأسهم المستثمرون الخواص الوطنيون والأجانب لخلق برامج تنموية بمختلف الجهات والأقاليم وخلق فرص شغل قارة بالشباب للتخفيف من تداعيات البطالة، مع إقرار مقاربة مجالية ناضلنا عليها كثير من داخل هذا المنبر، بحيث أن هناك جهات لم تستفد بعد من حظها من الاستثمار وتحتاج إلى إحداث مناطق صناعية ذات خصوصية لكي تستفيد أكثر من إمكانيات دعم الدولة لتحقيق التوازن المجالي المنشود.

وفي هذا الإطار، ندعو إلى خلق مناطق صناعية خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة بالمدن الصغرى والمراكز الصاعدة.

اليوم، نحتاج إلى سن سياسة التميز الإيجابي لفائدة الأقاليم والجهات التي تفتقر إلى وجود البنية التحتية الأساسية للاستثمار، عبر إحداث برامج لتطوير وتدبير المناطق الصناعية بهاته الجهات النائية التي لم تنل بعد حظها من مشاريع الإقلاع الصناعي المنشود.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن تفاعل السيد الوزير مع التعقيبين، تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

لا، ما غاديش نطول متفق معكم بجوج 100% هاذ الشي اللي يمكن ليا نقول لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن نمر إلى السؤال الرابع موضوعه "الإجراءات الحكومية لمواكبة التجار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

السي كمال، تفضل.

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم.

عن الإجراءات الحكومية لمواكبة التجار نسائلكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال الهام.

كيف ما تتعرفو، السياسة اللي كنهجوها تنزلوها على أرض الواقع جاية من المناظرة الوطنية ديال التجارة مع جميع الفاعلين في هاذ القطاع اللي خرجت بـ 1500 توصية، هاذ 1500 توصية هي خريطة الطريق اللي كنزلوها توصية بتوصية.

اليوم شرعنا في تنزيل 80% ديال هاذ التوصيات، بدينا بالمشروع

الملكي الكبير اللي هو الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية لجميع التجار، وكانو أول فئة منخرطة في هاذ الورش الملكي الكبير.

كان أيضا الإصلاح الجبائي بـ(CPU[4]) اللي جا وكان مطلب ديال التجار منذ عقود، جينا أيضا ودخلنا في التنويع ديال المداخيل أو الإدماج المالي اللي تنشتغلو عليه بعدة شراكات وباش ما يكونوش هاذ الشبكات مع تاجر القرب هوما في تنافس بحال اللي كانو بحال اللي باقين في بعض الحالات، واليوم كاين إدماج وتكامل فيما بينهم.

كنا كنتظرو بأن في 2023، التجارة عبر الشبكات غادي توصل 50% ديال التوزيع ديال السلع في المغرب، باقين في 20% باقي تاجر القرب عنده المكانة والدور ديالو الاجتماعي الأساسي وكيوزع 80% ديال المنتوج، بحيث أنه ماشي غير تيوزع المنتوج كيساهم أيضا في تمويل الأسر المغربية بالكارني ما معروف بالكارني.

هاذ الكارني اليوم خصنا إدماج مالي باش نقويو المداخيل ونقويو السيولة ديال هاذ تاجر القرب اللي يمكن لو يقوي الاستثمارات ديالو وينوع فالعرض ديالو، وخصنا ندخلوه أيضا في تنويع العرض ديالو كما تتعرفو 30% ديال المداخيل ديال تاجر القرب اليوم هوما (recharges) ديال التليفون، وغنكملو بالتنويع ديال عدد ديال الخدمات الأخرى اللي هي عندها علاقة أيضا بالتجارة الإلكترونية باش نقويو المداخيل ديالو والمساهمة ديالو فالتوزيع والإدماج ديالو مع التجارة الإلكترونية.

وكما كتعرفو، البيع فالشرا غنديرو المنظومة والتكاتل ديال هاذ التجار اللي كنشتغلو عليها باش يكون عندهم تكاتل ويمكن ليهم حتى هوما يشريو بنفس المعايير والامتيازات اللي كيشيرو بها الشبكات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن تعقيب الفريق المحترم.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد الوزير على هاذ المجهودات كلها اللي بذلتو واللي باقي تتبذلو واللي هي فالحقيقة مهمة ومهمة جدا، ولكن أنا كنعرج بك السيد الوزير لواحد النقطة مهمة وغادي نرجع للتجار ديال مناطق الزلزال.

هاذ التجار هاذو اللي كنا هنايا، جيتي السيد الوزير واعدتينا بواحد البرنامج، ولحدود الساعة مازال ما كاينش في أرض الواقع، وأنا كغرفة ديال التجارة والصناعة ديال الجهة اللي متضررة بزاف من هاذ الزلزال مازال التجار كيجيو يوميا وكيطرحو الأسئلة فين وصل البرنامج؟ وفين وصل هذا؟

احنا، السيد الوزير، كلنا ثقة فيكم، كنعرفو كاينة المسطرة شوية طولت، ولكن في نفس الوقت خصنا ناخذو بعين الاعتبار بأن هاذ الناس راه باقي تيعانيو حتى لليوم، هذا فيما هاذ يخص التجار.

فيما يخص السيد الوزير التجار على العموم، كنشوفو بأنه كاين مجهود كبير درتوه السيد الوزير فالمناطق الصناعية، أنا كنطلب منكم السيد الوزير تشوفو شوية هاذ المناطق التجارية وهاذ المجموعات التجارية، اليوم كاين بعض المجموعات التجارية كتعاني من مشاكل كثيرة، ناخذو على سبيل المثال واحد المجموعة تجارية اللي هي "سوق الخميس" في مراكش اللي دائما تتعرض للحرائق وكتعرض للمشاكل ولاش؟ لأنه الوضعية ديالها ماشي وضعية صحية، ناقصها بزاف ديال الحوايج، الولوج.. وكاين مشاكل اللي اليوم السيد الوزير إلى درتو نفس المجهود اللي كتديرو فالأحياء الصناعية درتوه فهاذ المراكز التجارية، احنا على يقين بأنه غادي تكون واحد النتيجة مشرفة وواحد النتيجة اللي كيتسناها التاجر وهاذ التاجر كله ثقة فالوزارة ديالكم السيد الوزير، وعندنا لقاءات مع مجموعة ديال التجار وكيتفاءلو خيرا إن شاء الله فهاذ الحكومة وفيكم.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار التفاعل مع التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا.

بالنسبة للمنطقة ديال الحوز كانت الموافقة ديال اللجنة يالاه تسنات الاتفاقية اليوم وإن شاء الله غنبداو في تنزيل هاذ الدعم في أقرب وقت.

بالنسبة للمناطق التجارية والمقاربة باش نقويو هاذ المناطق التجارية وهاذ الأسواق اللي منها مهيكلة واللي منها عشوائية واللي منها عندها منتوجات في بعض الأحيان اللي كتخضع للمراقبة، خصها مقاربة شمولية، حيث بعض المرات ملي كندخلو فيها راه بدينا نحاولو ندخلو فيها، ملي كندخلو فيها كنلقاو بأن غنضرو هاذ التجار أكثر ما غنفعوهم إيلا جينا طبقنا القانون بكل حذافيره وكنلقاو مقاربة للإدماج أولا، باش نقويو المداخيل ديالهم ثانيا وباش نمكنوهم باش أولا يحترمو هاذ القوانين ديال السلامة وديال المنتوج وديال عدد ديال الحوايج، وأيضا ديال الضرائب وباش ما ندخلوش عليهم ونقولو ليهم غنعاونوكم بواحد.. وغيصدقو مخلصين 10.

إذن، بغينا نجيوهم بفائدة خليونا نشتغلو باش نلقاو برامج اللي

[4] **C**ontribution **P**rofessionnelle **U**nique.

غيليقو ليهم واللي غيدخلو فيهم بصفة إرادية باش ما نثقلوش عليهم، ملي غنجيو بوسيلة أننا غنعاونوهم وغنصدقو خارجين عليهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

"العدالة المجالية في توطين الاستثمارات الصناعية" موضوع السؤال الخامس لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا السي الحاج الطيب، تفضلوا.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السيد الوزير،

سؤالي حول دور العدالة المجالية في توطين الاستثمارات الصناعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على هاذ السؤال اللي هو هام.

باش نكونو منصفين، الصناعة في المغرب كانت مركزة في الدار البيضاء وفي بعض المدن ولكن بصفة محتشمة،

اليوم ولت في طنجة، في القنيطرة، رجعت لفاس، رجعت لمكناس، مشات لوجدة، مشات لأكادير، كاينة في العيون، وغادي تبدا إن شاء الله بقوة في الداخلة وغادي تمشي لمناطق أخرى، الرشيدية بحال اللي هضرنا عليها، كلميم... إلخ.

اليوم، كاين توجه من أجل الاستفادة من كل الإمكانيات ديال كل جهة باش نقويو الصناعة، علاش؟ حيث كاين قناعة مشتركة عند كل الفاعلين أن الصناعة داعمة للتنمية وكتقوي التنمية.

اليوم، كاين.. كنمشيو بصفة إرادية كنواكبو المستثمر، كنجهزو له حسب التصورات ديالو وحسب ما يراه مناسبا.

اليوم، ولينا كنوجهوه وكنهيؤو له بنيات تحتية وكنعطيوه دعم إضافي باش يمشي للمناطق اللي ما كيمشيش لها بصفة مباشرة، هذا هو التوجه الجديد لهذه الحكومة، جات به بميثاق الاستثمار، جات به بدعم متفاوت بين الأقاليم باش نقويو الجاذبية ديال بعض الأقاليم اللي ما كيمشيوش لها بصفة مباشرة المستثمرين، العدالة المجالية في الصناعة وفي كل المجالات هي من أولويات الأولويات ديال هذه الحكومة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن تعقيب الفريق المحترم.

السي عبد الكريم، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم القيم.

لا شك أن الجهوية المتقدمة جاءت نتيجة ديال واحد الإرادة ملكية اللي الهدف منها هو ضمان تنمية أفضل والحد من الفوارق المجالية، وجا في التدخل ديالكم السيد الوزير بأن القطاع الصناعي الوطني دار واحد القيمة مضافة مشرفة تقدر بحوالي 25% من الناتج الداخلي الخام، غير أن الرهان السيد الوزير اليوم معقود على المنافسة لجذب استثمارات أجنبية، خاصة وأن المنافسين ديالنا في أوربا الشرقية وتركيا وآسيا يتوفرون على منظومات صناعية تمثل غالبا أكثر من 30% من الناتج الداخلي الخام.

صحيح، السيد الوزير، أن قبل ولكن حتى لحد الآن المحور ديال الدار البيضاء- طنجة يمثل حوالي 82% من الإنتاج الوطني الصناعي، وذلك نظرا لما يتمتع به من مميزات.

وفي هذا الإطار، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن مختلف الأنظمة ديال الدعم التي تم تضمينها في ميثاق الاستثمار، بما فيها المنحة الترابية التي تشكل رافعة مهمة لتحقيق اللامركزية وجذب المستثمرين إلى المناطق النائية، وكذا المقاربة التشاركية اللي قمتو بها السيد الوزير.

ولكن، من أجل المواكبة ديال هاذ الميثاق، نرى بأن لابد أن يكون مصحوبا بالتدابير التالية، وجات في التدخلات ديالكم السيد الوزير، غير كاين الفرق بين الزمن التشريعي والزمن الاستثماري:

- تحديد الإمكانيات الصناعية لكل جهة بهدف توجيه المستثمرين إلى أفضل ما توفر من الفرص والبنى التحتية والمنظومات الاقتصادية اللازمة لتطوير هذه الصناعات أو ما يسمى بالعرض الصناعي الجهوي، وجا في التدخل ديالكم السيد الوزير؛

- تحديد وحصر الوعاء العقاري، عرفتو كاين مشكل ديال الوعاء العقاري السيد الوزير الخاص بالاستثمار الصناعي، في إطار برامج التعمير بشراكة مع الجهات والوزارة الوصية؛

- تسريع الشراكة بين الوزارة والجماعات الترابية من أجل خلق مناطق صناعية مندمجة وهاذ الشي قمتوبه السيد الوزير، غيركنطلبو التسريع في بعض المناطق؛

- تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص لإعادة هيكلة المناطق الصناعية الموجودة في الجهات، كما هو الشأن بالدار البيضاء وطنجة؛

- والمهم، السيد الوزير، هو ضمان الالتقائية في مختلف البرامج والمتدخلين فيما يخص البنية التحتية والمناطق الصناعية، وذلك من أجل ترشيد الاستثمار العمومي بما يحقق التكامل بين الجهات، وعرفتو بأنه كاين هاذ المشكل اللي تطرح في أوربا، أن كاين بزاف العدد ديال (les zones industrielles qui..) اللي يمكن يكونو (en doublant) أو (les aéroports qui sont en doublant)، ما خصناش نطيحو في هاذ المشكل، السيد الوزير.

ونؤكد لكم، السيد الوزير، في الأخير بأننا تنآمنو في الورش الملكي وفي أن الجهات ديال بلادنا عندها الفرص اللي تتوفر للمستثمر لإنشاء مشاريع هيكلية ومستدامة محققة للنمو والتنمية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، حفظه الله.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير.

ما كاين تعقيب؟ شكرا جزيلا.

نمر إلى السؤال الموالي، موضوعه "واقع وأفق صناعة الصناعات بالمغرب" للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السي لحسن، شكون السي حمة أولا السي لحسن؟

السي حمة، تفضل.

المستشار السيد حمة أهل بابا:

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن واقع وآفاق صناعة السيارات بالمغرب والحصيلة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال الهام.

بالنسبة لصناعات السيارات بالمغرب هو أول قطاع مصدر ديال بلادنا، بحيث أن الصادرات في العام اللي فات فاقت 140 مليار درهم ديال القطاع، هاذي 15 عام ما كان تيصدر حتى درهم، يعني قطاع اللي صدر العام اللي فات 2 مرات ما صدره المكتب الشريف للفوسفاط، وهذا مهم ومهم جدا.

اليوم الطاقة الإنتاجية ديال بلادنا وصلت لـ 700.000 سيارة، القدرة الإنتاجية ديال بلادنا، وكاين استثمارات اللي هما في طور الإنجاز الآن باش نوصلو العام الجاي إلى مليون سيارة سنويا، وكاين مشاورات باش نوصلو في 3 سنوات المقبلة أو 4 السنوات المقبلة إلى 1.400.000 سيارة في الطاقة الإنتاجية ديال بلادنا، هذا من حيث الحجم.

من حيث النوع، كاين أيضا قطاع جديد ديال السيارة الكهربائية اللي هو قطاع اللي اختارو السوق، أكبر سوق ديالنا اللي هو الاتحاد الأوربي اللي غيمنع السيارات الحرارية سنة 2035، وكاين تحول اللي بدا منذ الآن، والمغرب غيولي بين 4 أو 5 دول ديال العالم اللي غادي تكون عندها سلسلة الإنتاج كاملة ديال البطاريات منذ المادة الكيماوية إلى البطارية الكاملة إلى السيارة.

هذا القطاع هو قطاع واعد، عندو اليوم حضور قوي، تيشغل أكثر من 260.000 كفاءة هو أول قطاع مصدر، وعندو القدرة بالنسبة للسنوات المقبلة باش يضاعف الصادرات ديالو 3 مرات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد حمة أهل بابا:

السيد الوزير المحترم،

لابد في البداية أن نشيد بالعمل المهم الذي تقومون به من أجل تبوؤ المغرب وصناعته المكانة التي يستحقها بين الدول المصنعة، وهذه المنظومة الصناعية، كما وضحتم غير ما مرة، تشكل 250 مصنعا يوفر 260.000 منصب شغل، محصلة نسبة إدماج للقيمة المضافة المحلية بنسبة تفوق 80%، رقم المعاملات يتجاوز 12 مليار دولار خلال سنة 2023، تتطلب اهتمامات خاصة من حيث تسهيل وتوفير العقار وتسهيل الضريبة والمرونة الإدارية.

السيد الوزير المحترم،

إن المغرب، كما أبرزتم سابقا، يسعى إلى تحقيق توجهين، الأول

يتعلق بإنتاج السيارات العادية والثاني يتعلق بالسيارات الكهربائية، وفي وقت تسير أوربا وأمريكا الشمالية في اتجاه استعمال السيارات الكهربائية فقط، مع العمل على التخلي عن السيارات العادية في أفق 2035 على أبعد تقدير، فماذا أعدتم لهذا التحول البنيوي العميق؟

ونعلم جميعا أن الشركات العالمية تسعى بدورها للاستفادة من المنظومة الصناعية التي تتوفر عليها المملكة المغربية والتي ستعمل على تحويلها إلى منظومة صناعية للسيارات الكهربائية، خاصة وأن البنيات التحتية المتوفرة والرأس المال البشري موجود، وبالتالي فالأمر يتعلق بتحويل المحركات من غازوال والبترول إلى محركات كهربائية، مما يستوجب تحويل الاستثمارات القادمة التي ستساهم في خلق الثروة ومجموع مناصب العمل يتطلب من السوق العالمي، وفي المقابل فإن الجهات المستثمرة ستستفيد من اتفاقيات التبادل الحر التي تتوفر عليها المملكة المغربية وفي فرص رابح-رابح ستعود الشركات الصينية التي تواجه بعض المشاكل في بعض الدول الغربية قادرة على تصنيع منتجاتها في المملكة المغربية وتصديرها إلى بعض الأسواق الخارجية.

إن المغرب والصناعة.. مما يشجع علامة "صنع بالمغرب" خصوصا أن الخطوة ستساهم في توفير فرص الشغل بالنسبة للمغاربة مع إدخال العملة الصعبة، ومن جانبه سيوفر المغرب لهذه الشركات القدرة على تصدير السيارات المختلفة للدول لما تتوفر عليه من بنيات تحتية واتفاقيات مع مجموعة من دول الهدف منها تحقيق رقم معاملات يناهز 16 مليار دولار وتصنيع ما يناهز مليون سيارة.

السيد الوزير المحترم،

كل هذا لا يعفينا من إبداء ملاحظة أساسية تتعلق بالقدرة الشرائية للمواطن المغربي، فلا يخفى عليكم السيد الوزير المحترم أن السيارات المغربية الصنع تباع في دول أخرى بثمن أقل مما تباع به في المغرب، مما يطرح علامة استفهام وشعور بالحيف لدى المستهلك المغربي، فإلى ماذا يرجع هذا؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للتفاعل مع التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا.

بالنسبة للسيارات الكهربائية، هضرنا عليها وهضرنا على سلسلة الإنتاج، المغرب كينتج السيارات الكهربائية.

بالنسبة للثمن ديال السيارات، كاين بعض المغالطات اللي كيبينو بعض (les sites) بأن إسبانيا ولا فرنسا فواحد الوقت محدد كانو السيارات كيتباعو بثمن أقل مقارنة مع المغرب، في هاذ الفترة اللي كانو كيبانو هاذ الصور كان دعم اللي كتعطيه الدولة في هاذ الدول باش يشريو السيارات ويغيرو السيارات ديالهم، ولكن الثمن ديال السيارة في المغرب بحال الثمن ديال السيارة في أوربا، بعض المرات كاين واحد الفرق، غادي تقول ليا القدرة الشرائية هنايا هابطة مقارنة مع القدرة الشرائية في أوربا، وأنا متفق معك، ولكن كلفة السيارة نفسها هنايا ولا تما.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال السابع والأخير في جدول أعمال الجلسة، موضوعه "تعزيز عمليات التصدير وتوسيع تواجد الشركات المغربية على الساحة الدولية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السي أمين تفضل.

المستشار السيد أمين عباس البارودي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف وزارتكم من أجل تعزيز عملية تصدير وتوسيع تواجد الشركات المغربية على الساحة الدولية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال الهام.

كما تتعرفو كاين عدد ديال البرامج، وتمت مواكبة أكثر من 250 شركة من أجل المساعدة ديالها لفتح أسواق جديدة ومنها 200 اللي كتصدر لأول مرة، كاين مواكبة كل سنة تقريبا ديال أكثر من 150 شركة من طرف الوزارة ومن طرف الوكالة المغربية لتشجيع الاستثمار والصادرات.

اليوم، هاذ الشي غير كافي، حيث احنا كنطمحو لأدوات جديدة، حيث المواكبة في الصالونات، المواكبة باش نمشيو نشوفو وندعمو هاذ التصدير خصو يتضاعف على الأقل 4 أو 5 المرات باش نساعدو هاذ الشركات باش يقتنيو بلاصتهم في هاذ الأسواق باش يكون عندهم وجود

باش يكون عندهم (stock) في هاذ البلدان أو فهاذ البيئة.

احنا كنشتغلو عليه، وغيكون إن شاء الله اقتراح ديال الاستراتيجية الجديدة باش نواكبو المصنعين ديالنا، باش يكون عندهم حضور أكبر، باش يمكن لهم يشريو علامات، باش يمكن يكون عندهم وجود أقوى في الأسواق، ويقويو العلامات ديالهم، ويكون عندهم حضور أقوى في الأسواق الأجنبية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

التعقيب للفريق المحترم.

السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد أمين عباس البارودي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

شكرا على هاذ المعطيات اللي اعطيتنا، وكولشي كيعرف بأنه كاين مجهود كبير مديور من الحكومة لتشجيع الاستثمار فالمجال الصناعي.

هو غير اسمح لي، غادي نشارك معك واحد الإكراهات اللي تتعرفها الصناعة فبلادنا، ما كنهضرش أنا على صناعة السيارات وصناعة الطائرات، لأنه وصلو معكم (des accords spéciaux)، ما كنظنش عندهم مشاكل اللي عند الشركات الصغرى والمتوسطة.

نعطيك أمثلة، السيد الوزير، باش نكونو واضحين، عندك عرفت السيد الوزير، الآن بأنه هاذ الشركات الصغرى والمتوسطة إلى بغاو غير يجيبو قطع الغيار دابا، كيخصهم ذاك (CoC[5]) اللي هو عامل بزاف ديال المشاكل فالقطاع الصناعي، اللي كيطلع التكلفة، وبعض الأحيان كيوقف كاع المصانع.

وعرفتي السيد الوزير، بأن اليوم هاذ (CoC) تعطات (contrôle) نتاعها لبعض الشركات اللي هوما نتاع (contrôle) أجنبية اللي هي (privé) اللي عاملين، اللي دارو أموالا كثيرة على ظهر المغاربة والشركات المغربية، بحيث كنعرفو السيد الوزير، هو أنه هاذ (CoC) تدار نهار الأول، مع السي مولاي حفيظ العلمي الله يذكرو بخير، على قبل (chargeurs) نتاع (les chargeurs) نتاع الشينوا، باش يكون (contrôle) فالبلدان اللي ما عندهومش معايير نتاع الجودة.

ولكن اليوم تنصيبو بأن هاذ (CoC) كيطلبوه، هذا الإدارة من قطع الغيار، من الاستيرادات كيجيو من البلدان بحال أوروبا، بحال أمريكا، بحال اليابان، اللي عندهم جودة عالية، وهاذ الشي زعما عندنا المغرب احنا ما بقى كيعترفشي لا بالجودة نتاع أوروبا ولا أمريكا ولا اليابان، احنا عندنا الجودة نتاعنا بوحدنا، هذا من جهة.

عندك حاجة أخرى، السيد الوزير، أمثلة أخرى باش يكون.. عندك.. ديال (dédouanement) اليوم، وعارف السيد الوزير اليوم بأنه باش تجيب السلعة وتدونها فالديوانة، اللي كان ذيك الساعة (le taux moyen) كان 3 أيام، 4 أيام، دابا ولا 3 السيمانات، 4 السيمانات، يعني هاذ الشي كيعطل الخدامة نتاع المقاولات ونتاع المصانع، وحاجة أخرى كيزيد لهم الكلفة، لأنه (le magasinage) مانقولكشاي، ذاك الشي زعما كثير.

عندك شي حاجة أخرى، السيد الوزير، هي (la régionalisation)، حتى هي واحد النهار فاق شي حد فالإدارة، قرر بأنه ما باقيش تديو لنا السلعة فمدن أخرى من غير (Casablanca) وطنجة، وهاذ الشي ماشي معقول، حيث كنقولو بأن بغينا (la régionalisation)، بغينا الجهوية، كيجي واحد بطريقة هكذا، كيقولك لا أسيدي ممنوع، دابا الديوانة لا فمراكش ولا فأكادير ولا فمدن أخرى ولا فكازا، ولا فطنجة، وهاذ الشي راه كيعطل بزاف الأوامر في المصانع.

وباش تعرف السيد الوزير حتى هو راه يمكن تأكد منها، عندك حتى القطاع نتاع (pharmaceutique) بزاف دالمصانع (aujourd'hui) كيفضلو يجيبو (le produit fini) من اسبانيا ومن تركيا ومن الهند، ومايصنعوش فالمغرب، لأن إلى بغا يصنعو فالمغرب خصو يجيب (les intrants) اللي خصو اللي غادي يخصو، وكتعرف السيد الوزير، بأنه دابا مع وزارة الصحة راه خصهم 6 أشهر، 8 شهور، 9 شهور إلى جاوبوهم باش يمكن ليه يجيب هذاك (les intrants) باش يمكن له يصنع، واحنا كنعرفو السيد الوزير بأنه...

اسمح لي.

السيد رئيس الجلسة:

.. مع التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

لا السؤال كان على التصدير، ولكن غنجاوبو على الاستيراد ماكاين مشكل، يمكن تغالطات فالسؤال.

بالنسبة (CoC)، عرفتي علاش تعامل على (les chargeurs) تعمل باش نحميو الصناعة الوطنية، باش نحميوها من الناس اللي كيقول لك كنجيبو من هاذ البلاد وهوما ماكيجيبوش من هاذ البلاد، وهاذ الشي كان كيكون، واليوم اخذينا شركات عالمية اللي عندهم القدرة باش يمشيو يبحثو فذاك بلدان المنشأ واش كاين ذاك المصنع ولا ماكاينش هذا هو الأول.

معلوم، هاذ الإجراءات اللي كاينة بعض المرات كيخلقو بعض المشاكل للناس اللي ماعندهومش حتى مشكل، واحنا درنا منصة ديال

[5] Certificat de conformité.

الشكايات اللي تتوصل ليا أنا شخصيا بعد يومين إيلا ما كانتش معالجة ويمكن لكم تستعملوها بغض النظر أن العديد منه تيتصلو بالمصالح أو بيا مباشرة باش نسهلو هاذ المأمورية، ولكن تنشتغلو عليها باش نسهلو عليكم المأمورية وتتقول بأن 4 سيمانات تتوقع، ولكن الآجال هو 6 أيام ونص بدون (contrôle) وبـ (contrôle) تتزاد نهار في المتوسط، كاين حالات واحنا تنشتغلو عليها باش نقلصوها وبعض الحالات اللي كاين قطاع غيار اللي هي قطعة اللي ما تتعرفش إلى آخره تنشتغلو عليها باش نسهلو هاذ المأمورية.

أنا رهن الإشارة باش نسهلو كل مأمورية بالنسبة للمصنع وبالنسبة للموردين بصفة عامة اللي تيحترمو القانون وما عندهم حتى شي مشاكل، احنا متفقين على هاذ الشي.

بعض المرات بالنسبة للجهوية كاين بعض المصالح تيقول لك أنا عندي الخبرة هنايا بغيتك تستعملها هنايا، احنا تنمشيو لهاذ المسألة وتنقادوها.

عندي مشكلة بالنسبة بين العيون وأكادير اللي تنحاولو نحلوها، غادي نشوفو كيفاش نحلوها، أيضا بالنسبة لمراكش والدار البيضاء، احنا رهن الإشارة باش نحلو كل المشاكل عارفين بأنهم كاينين، كنمشيو لها حالة بحالة وإيلا كانت شي حاجة أخرى يمكن لنا نديروها راه غنديروها إن شاء الله باش نسهلو عليكم المأمورية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن طبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، وبعد إعراب الحكومة عن استعدادها للتفاعل مع الطلبات الثلاثة لتناول الكلمة المقدمة حول "التضييق على الصادرات المغربية"، أعطي الكلمة لممثل فريق التجمع الوطني للأحرار في حدود دقيقتين.

تفضلوا السيد الرئيس، السي محمد البكوري.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

في إطار تناول الكلمة في نهاية جلسات الأسئلة الشفهية، وطبقا كيف ما عبرتو، طبقا للفصل 168 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، طلب فريقنا أو أثير في فريقنا موضوع عام يتعلق بحماية الصادرات المغربية، ألتمس من السيد الوزير تنوير الرأي العام، وخاصة تجار والمستثمرين، عن موضوع أو حول المجهود التي تقوم به الحكومة وخاصة الوزارة ديالكم لحماية الصادرات المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة في نفس الموضوع لممثل فريق الأصالة والمعاصرة في حدود دقيقتين.

مولاي مسعود تفضلوا.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إن طلب فريقنا لتناول الكلمة في آخر الجلسة جاء من أجل إثارة الانتباه إلى تزايد وثيرة التضييق على صادرات بلادنا في الآونة الأخيرة، فبعدما كانت تشمل الفواكه والخضراوات أضحت الآن موجهة نحو الصادرات الصناعية كذلك، آخرها ما حصل بميناء "ليفورنو" الإيطالي من خلال مصادرة السلطات يوم 15 ماي الجاري لشحنة تضم 134 سيارة كهربائية قادمة من منصة التصنيع والتوزيع داخل التراب الوطني، موجهة للسوق الإيطالية.

إن بلادنا تحت القيادة الرشيدة والتوجيهات النيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، قطعت أشواطا على درب التنمية والتطور في المجال الصناعي الذي أضحى يلعب دورا محوريا في الاقتصاد الوطني، منها جلب العملة الصعبة وتوفير موارد جبائية للمحفظة العمومية وتشغيل اليد العاملة وإشباع الحاجيات الأساسية للمواطن، والمساهمة بطبيعة الحال في تسريع نمو الأقطاب الحضرية، إلا أن هذا الإقلاع الصناعي الذي يشكل فخرا لكل المغاربة أضحى يواجه السيد الوزير معيقات متنوعة من لدن عدة اقتصادات تحت عدة مصوغات كانت آخرها التضييق الجمركي في بعض نقط العبور، إلا أنها في الحقيقة ضريبة للتطور على الصعيد الإقليمي.

السيد الوزير،

إن الأشواط التي قطعناها في تطوير إنتاج الصناعة الوطنية كان من نتائجها مقارعة اقتصاديات متطورة والإلحاق بنادي الدول الصاعدة، ندفع بثمنها اليوم بهاذ المضايقات العالمية والسرية في حق صادراتنا الصناعية.

لذلك، ندعوكم ومن خلالكم الحكومة السيد الوزير للتدخل الفوري بصرامة وحزم لحماية صناعتنا من هاته التصرفات الطائشة عبر اعتماد إجراءات حمائية وناجعة، والسهر على إجبار شركائنا على احترام اتفاقيات مبرمة والاستثمار في التعاون جنوب-جنوب، التكامل الاقتصادي مع دول الواجهة الأطلسية وكذلك استقطاب استثمارات جديدة وغيرها من التدابير.

شكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الموالية في نفس الموضوع لممثل الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في حدود دقيقتين.

تفضلوا السي لحسن.

المستشار السيد لحسن حداد:

السيد الوزير،

قطاع السيارات هو (success story)، فخر بالنسبة لينا كمغاربة.

ما وقع بالنسبة لإيطاليا مسألة عابرة لأنه العلم ديال إيطاليا كان على ذيك الشحنة، وما تنظنش بأن إيطاليا عندها سياسة حمائية، ولكن هذا ما تيعنيش بأن النزعة الحمائية كاينة فالعالم، واحنا خصنا لابد أننا ننفتحو على العالم ما خصناش نمشيو فواحد النزعة حمائية، ولكن نحميو المنتوج الوطني، كاين إجراءات اللي هي غير جمركية إلى غير ذلك.

كاين السياسة ديالنا ديال الاستبدال، كاين تشجيع الصناعة المغربية وكذلك (le made in Morocco)، ولكن راه خصنا نعرفو بأنه كلما تقدمنا وكل ما نجحنا على المستوى الدولي كل ما غتكون هاذ المضايقات، وذاك الشي اللي جرى حول اتفاقية أكادير والسيارة مع مصر ومع الإخوان المصريين واللي حلياها هاذي قبل سنوات راه تيعطينا هاذ الفكرة هاذي، ولكن خصنا نجهزو أنفسنا باش نكونو متنافسين إيلا بغينا أننا نتجاوزو بحال هاذ الأمور هاذي، وأنا تنظن أنه كاين ثلاثة أمور السيد الوزير فالتنافسية اللي خصنا نمشيو فيها.

أول هاذ المسائل هاذي، وهو أنه على مستوى المواد الأولية وتحويل المواد الأولية باش تولي أجزاء ديال السيارات وأمور أخرى مازال خصنا نمشيو فيها ونديرو أفران هاذي غير مربحة، وخصنا لابد أننا نمشيو فيها باش يمكن لينا أننا نوصلو لواحد (le taux d'intégration) اللي تيفوت 80 و90% هاذي المسألة الأولى.

المسألة الأخرى أنه الدول المنافسة في قطاع السيارات كتمشي مثلا لدعم (l'outil industriel)، كذلك خصنا نمشيو فيه، لأن هذاك هو الجزء الكبير بالنسبة للاستثمارات فهاذ الميدان خصنا نمشيو فيه.

والمسألة الثالثة اللي هي مهمة كذلك، ويجب أن ندعمها باش يمكن لينا كذلك أنه نعطيو تنافسية أكثر لقطاع السيارات وقطاعات أخرى، هو هاذ المسألة ديال أنه استعمال الطاقات المتجددة، تنعرفو بأن الشريك الأوربي غيدير (le CBAM) وهذاك (le CBAM) لأنه غادي يعطينا واحد الأقلية ديال التنافسية إيلا ما كانش المصدر ديالنا هو الطاقات المتجددة ندفعو بأن المقاولات ديالنا وخصوصا المقاولات التي تعمل في قطاع الصناعة وفي القطاع ديال السيارات باش يمكن لها تستعمل الطاقات المتجددة.

هاذو ثلاثة ديال الأمور اللي يمكن لها تعطينا أكثر تنافسية باش نكونو على المستوى الدولي، عندنا تنافسية وماشي حمائية فهاذ الإطار.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للحكومة في حدود ست دقائق.

تفضلوا السيد الوزير للمنصة.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا السادة المستشارون المحترمون على هاذ الأسئلة وهاذ الموضوع اللي هو موضوع عام.

وكما جا فالتدخلات ديالكم، حيت وصلنا لهاذ المرحلة، وحيت وصلنا لهاذ التنافسية، اليوم عدد ديال الدول ولاو كيشوفو المنصة المغربية، إما كمنصة اللي هي تكاملية مع الاقتصاد ديالهم ومع المنصة الصناعية ديالهم، وبعض الدول كيشوفو المنصة المغربية كمنصة منافسة وكيشفوها بطريقة غالطة، هاذ الشي كان وقع لينا في تصريحات ديال حكومة فرنسية هاذي سنين اللي كانو كيقولو غير معقول أن هاذ السيارة كتصاوب فتركيا وهاذ السيارة كتصاوب فالمغرب اللي هي سيارة فرنسية، وبعد الإقناع فهمو بأن التنافسية ديال صناعة السيارات ديالهم هي فالمغرب وبأن الصناعة المغربية كتقوي التنافسية ديال العلامة ديالهم.

واليوم، كاينة قناعة شاملة بعد الحوار ديال سنتين أو 3 سنوات أو 4 سنوات مع هاذ المسؤولين اللي فهمو أن المغرب، أن الشراكة مع المغرب كتدير 1+1 هي 3، ماشي هي واحد النصف، وما كتنقصش لهم من القوة ديالهم، بل كتقويهم.

اليوم، بعض الدول الأخرى اللي دخلت في نوع من الحوار اللي شافو بأن كاين إدماج بين هاذ الشركة الفرنسية اللي كانت (Peugeot) مع (Fiat) اللي دارو (Stellantis)، وبدات تتنتج هاذ العلامة الإيطالية، كاين نوع من التخوف من أن المنتوج اللي كان كيتنتج في إيطاليا غيولي يتنتج بصفة كاملة في المغرب.

بالعكس، المغرب غيقوي هاذ العلامة كما قوى العلامات كلها اللي دارت الثقة في المغرب واعطاوهم حجم، اعطاهم تنافسية، اعطاهم جودة، واعطاهم إقبال كبير والنسبة ديالهم في الأسواق ديالهم العالمية كبرات.

المغرب قيمة مضافة بالنسبة لهذه العلامات، قيمة مضافة بالنسبة

لهاذ البلدان، مازال كنحاولو نوصلو لهم هاذ الرسالة، غادي تطلب شوية الوقت، حيث ياله بدينا في هاذ التعامل مع هاذ الشريك في قطاع السيارات وغنشتغلو على هاذ التوجه.

بالنسبة للسياق العام، كتعرفو بأن عدد ديال الدول اليوم دخلو حتى هوما في سياسة سيادية، حتى هوما عندهم توجه سيادي بالنسبة للصناعة، هاذ الشي جا من بعد "كوفيد" وشافو بأنهم حتى هوما خصهم يسترجعو عدد ديال الصناعات اللي كانو خلاوها تمشي لبلدان أخرى، وكيحاولو يسترجعو أكثر ما يمكن من هاذ الصناعات، ولكن كاين بعض الصناعات ما يمكنش لهم يسترجعوها اللي كانو في آسيا اللي المغرب اليوم عندو إمكانية باش يوفر لهم هاذ المنتوج بالقرب من الأسواق ديالهم، في المتناول ديال القدرة الشرائية ديال المواطنين ديالهم.

وهاذ الشي اللي كنقول لهم يمكن يسترجعو بعض الصناعات، ولكن الصناعات كلها راه ما يقدوش عليها، المواطنين ديالكم وما غتقدوش تنافسو هاذ المنتوجات اللي كيجيو من بلدان أخرى.

نديرو تكامل بيناتنا احنا نتجوونتقواو انتوما تحافظو على العلامات ديالكم، انتوما تكون عندكم نسبة ديال الإنتاج ونسبة ديال الابتكار وتكون عندنا النسبة ديالنا حتى احنا ديال الإنتاج وديال الابتكار، وفي هاذ الحقل الجهوي بين أوربا مثلا والمغرب يكون عندنا تكامل اللي غيقوينا بـ 2 واللي غيعطينا الإمكانية بـ 2، انتوما باش تحافظو على العلامات الصناعية ديالكم، تحافظو على التنافسية ديالكم، تحافظو على النسبة ديال السوق ديالكم في العالم، والمغرب يقوي القدرات ديالو في خلق مناصب الشغل ويخلق السيادة ديالو الذاتية الصناعية باش يتمكن حتى هو من توفير مناصب الشغل اللي خصنا نوفروها للشباب ديالنا واللي هي أم المعارك بالنسبة لنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

ونشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

بهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.